وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية

الموضوع:

سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2013

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر

تخصص شؤون اقتصادية ودولية

من إعداد الطالبة:

بن نجوع ايناس

تحت إشراف:

أ.د خالفي علي

أعضاء لجنة المناقشة

د خمري رضا .....استاذ محاضر.....رئيسا

ا.د خالفي علي.....استاذ التعليم العالي.....مشرفا

د شابي عبير.....استاذة محاضرة .....عضوا

السنة الجامعية

2014/2013

الاهداء

أهدي عملي و ثمرة جهدي :

الى روح والدي الطاهرة المفعمة بعطور الجنة و الذي كان لدعائه الأثر البالغ في مشواري الدراسي

الى والدتي الكريمة اطال الله في عمرها و جعلها لي سراجا منيرا

والى اخوتي حفظهم الله لي

و كل الاحباب و الأصدقاء و زملاء الدراسة

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

" ربي أوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

سورة النمل، الاية 19

احمد الله عز وجل سبحانه و تعالى و اشكره على توفيقه لي بفضله في اخراج هذا العمل

اشكر جزيل الشكر الأستاذ القدير المشرف الدكتور علي خالفي الذي قدم لي كل التوجيهات السديدة و النصائح القيمة و الرشيدة و التي ساعدتني في إتمام هذا العمل .

كما لا انسى التوجه بالشكر والامتنان الى افراد عائلتي الذين دعموني و حفزوني بشكل متواصل في سبيل تحقيق هذا العمل ، والى كل من ساهم في ذلك من قريب او بعيد

قائمة الاشكال و الجداول:

1-قائمة الاشكال:

الشكل	الصفحة
منحنى إمكانات الانتاج	21
النمو الحقيقي في الدخل الإجمالي المحلي	22
تصورات ادم سميث في النمو الاقتصادي	29
المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي	36
دور الانفاق الحكومي في معالجة الكساد	44
تقسيمات النفقات العامة	56
التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	82
التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو	88
التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو	94
برامج التنمية الوطنية من 2001-2014	96

2-قائمة الجداول:

الجدول	الصفحة
تطور النفقات العمومية خلال الفترة 1939-1966	60
تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1993-2000	77
معدلات البطالة في الجزائر خلال 1985-2000	78
المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة "1998-2004	79
توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي	82
مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	88
توزيع المبالغ المالية الموجهة لدعم التنمية الاقتصادية	90
مجالات تطبيق برنامج توطيد النمو	93
تطور معدل النمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2004	97
معدلات النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال فترة 2001-2004	98
معدلات البطالة خلال 2001-2004	99
تطور ارصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 2001-2004	100
تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من 2005-2009	101
معدلات النمو القطاعية 2005-2009	102
معدل البطالة في الجزائر ما بين 2005-2009	103
تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	103
تطور معدل النمو الاقتصادي خلال 2010-2013.	104
معدلات النمو القطاعية جلال الفترة 2010-2013	105
معدلات البطالة في الجزائر 2010-2013	106
الميزان التجاري الجزائري في الفترة 2010-2012	107

ملخص الدراسة:

لا تزال الجزائر تتجه نحو تكريس سياسة اقتصادية توسعية خصوصا بعد الاستمرار بالتوسع في الانفاق العام ، باعتبار ان هذا الأخير يعد احد اهم مكونات الطلب الكلي والذي من شانه التاثير على العرض الكلي ، ومن ثم الرفع من معدلات النمو الاقتصادي انطلاقا من الية مضاعف الانفاق العام .

ان البرامج الاقتصادية التي تبنتها الجزائر منذ مطلع الالفية الثالثة الى يومنا هذا تعكس و بوضوح السياسة الاقتصادية المتبعة و التي ساهمت في خلق نمو اقتصادي شبه مطرد خلال الفترة الأخيرة ، في ضل غياب الشبه التام للجهاز الإنتاجي، ما عزز من تزايد حجم الواردات بتزايد حجم الطلب الكلي و الاعتماد الكلي على ما تدره المحروقات من إيرادات ، ما أدى الى الحد من فعالية سياسة التوسع في الانفاق العام من اجل تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي قياسا بالمبالغ المالية التي تم صرفها.

الكلماتت المفتاحية: سياسة اقتصادية، الانفاق العام، البرامج الاقتصادية، النمو الاقتصادي

Abstract :

Algeria is still moving toward engaged an expansionary economic policy , through the continued expansion in the public spending, , given that the latter is one of the most important components of the public aggregate demand, which could impact the overall supply, and then raise the rates of the economic growths based on the mechanism of multiplier the public spending.
The economic programs adopted by Algeria since the beginning of the third millennium to the present day reflect and clearly the economic policy followed and which contributed to the creation of a quasi-steady economic growth during the recent period, in the near totally absence of a solid production ground, the increase of the total imports enhanced with the revenue generated from the oil and gaz export have subsequently erased part of the growth expected from the policy of expansion in public spending in order to achieve high rates of economic growth compared to the sums of money that were spent.

Key words: economic policy, public spending, economic programs, economic growth

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول السياسة الاقتصادية و النمو الاقتصادي

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية، مفهومها،أهدافها ، تطورها

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي

الفصل الثاني: الانفاق الحكومي ، أسس و مفاهيم عامة

المبحث الأول : تطور الانفاق الحكومي عبر الفكر الاقتصادي

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النفقات العامة

المبحث الثالث: ترشيد الانفاق الحكومي

الفصل الثالث: الية تاثير برامج الانفاق الحكومي في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2013.

المبحث الأول: لمحة عامة عن سياسة الإنعاش الاقتصادي :

المبحث الثاني: تقديم برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر من 2001-2014

المبحث الثالث: تاثير برامج الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي

الخاتمة

مقدمة

ان هدف أي سياسة اقتصادية كانت هو تحسين الاداء الاقتصادي ، والذي يقصد به المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي من خلالها يمكن الحكم على الوضعية الاقتصادية السائدة. ومن خلال هذا يتم التركيز على النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس وبدرجة كبيرة وضعية باقي المؤشرات فأي سياسة اقتصادية تستهدف تحسين معدلات النمو الاقتصادي فهي بالضرورة تستهدف متغيرات اقتصادية أخرى من رفع مستوى المعيشة و زيادة نسبة التشغيل او زيادة الاستثمار و الإنتاج وغيرها من المتغيرات الاقتصادية .

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، و تعتبر سياسة الإنفاق الحكومي من أهم أدوات السياسة المالية المتبعة بالخصوص في الدول النامية، والتي يستهدف من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتزايد في حجم العمالة، ولقد أدى تطور دور الدولة وتغير طبيعة هذا الدور بانتقالها من " الدولة الحارسة " أو " المحايدة " إلى الدولة المتدخلة " ثم بعد ذلك إلى " الدولة المنتجة " إلى اتساع وظائف الدولة وأغراضها، الأمر الذي استتبع معه تزايد الإنفاق الحكومي، وهذا ما أدى بدوره إلى زيادة آثاره الاقتصادية، وقد حظيت أداة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة باهتمام خاص من العديد من الاقتصاديين باعتبارها من أوائل الأدوات الكينزية وأشهرها، والتي تم تطبيقها من أجل الخروج من أزمة الكساد الكبير التي ضربت العالم خلال فترة الثلاثينات من القرن الماضي .حيث يعتبر جون مينارد كينز أهم من أشار إلى فعالية السياسة المالية وبالخصوص من خلال النفقات العامة في دعم الإنعاش الإقتصادي، نظرا للدور الهام الذي وجب أن تضطلع به الدولة في النشاط الإقتصادي باعتبارها عونا رئيسيا من الأعوان الإقتصاديين، حيث يؤكد الفكر المالي الكينزي على أن النفقات العامة تعتبر إحدى أهم عناصر الطلب الكلي التي من شأنها التأثير على حجم الناتج ومن ثم حجم الدخول والعمالة انطلاقا من قانون"الطلب يخلق العرض"،حيث أنه يشير إلى أنه و في ظل وجود جهاز إنتاجي مرن، فإن الزيادة في الطلب الكلي

التي من شأنها أن تتوفر في ظل التوسع في النفقات العامة تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابا على معدلات النمو الإقتصادي وحجم العمالة.

ومنذ ذلك الحين اكتسبت سياسة الإنفاق الحكومي دورا أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الكيان الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات فضلا عن ما لها من اثر في التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول الآخذة في النمو، حيث أصبح من واجب الدولة أن تتدخل في توجيه الاقتصاد الوطني في كافة نواحيه،ولكن تبقى الموارد على أي صورة مالية كانت محدودة زمانا ومكانا ، وهذا يفرض على متخذي القرار ضرورة إعادة النظر في تسيير واستخدام الموارد بالشكل العقلاني و السليم لتخصيص مختلف الموارد المتاحة باللجوء الى مفهوم ترشيد الانفاق العام من خلال الحرص على مدى سلامة الاساليب والادوات المستخدمة في تقرير المشاريع والخدمات العمومية.

وفي هذا الصدد فقد شرعت الجزائر ومنذ سنة 2001 ونتيجة للإنفراج المالي الذي تحقق بفعل ارتفاع أسعار النفط في اتباع سياسة مالية ترتكز بالأساس على التوسع في الانفاق العمومي ،عبر برامج تم تنفيذها و الجاري تنفيذها ، تجسدت بالخصوص في كل من مخطط الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 ،حيث جاءت هذه السياسة بعد فترة صعبة عانت خلالها الجزائر على جميع الأصعدة وبالخصوص في الجانبين الإقتصادي والإجتماعي،ومن ثم فقد كان الهدف الرئيسي من هذه البرامج العمل على تحسين معدلات النمو الإقتصادي .

<u>اشكالية الموضوع:</u>

انطلاقا من الدور الذي يلعبه الانفاق الحكومي في الاقتصاد وتنميته من خلال تأثيره الإيجابي على معدلات النمو الاقتصادي حسب المقاربة الكينيزية ، و باعتباره أهم أداة من ادوات السياسة المالية والتي اعتمدتها الجزائر بصفة خاصة نتيجة الانفراج المالي منذ مطلع الألفية الثالثة نطرح الإشكالية التالية:

ما اثر تطبيق سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2013؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نوردها كمايلي:

- ماهي أهم معالم سياسة الاقتصادية بشكل عام وسياسة الانفاق الحكومي ؟

- ما المقصود بترشيد الانفاق العام وماهي آليات تحقيقه؟

-هل ساهمت توجهات سياسة الإنفاق الحكومي من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي في توجيه جيد للموارد وتحقيق أهم الأهداف الاقتصادية في الجزائر ؟.

فرضيات الدراسة:

تعتبر سياسة الانفاق الحكومي إحدى أهم أدوات السياسة المالية والتي تعبر عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من اجل تحفيزه، بشكل زاد من أهميتها في السياسات الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا، و بالتالي علاقة الانفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي هي علاقة إيجابية ولتحقيق ذلك يجب توفر مجموعة من الشروط .

ان مجيء مخططات الإنعاش الاقتصادي بعدة فترة عانت منها الجزائر على الصعيد الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي ساهمت في معالجة الكثير من المشكلات التي واجهت الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2001-2013.

أهدف الدراسة:

تندرج هذه الدراسة في إطار الاقتصاد الكلي المالي وتهدف الى توضيح دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، و ابراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر هام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة بالإضافة الى تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر كجزء من السياسة الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في كونها من الجانب النظري تبرز الدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي في تحسين أداء الاقتصاد الوطني كاداة هامة من أدوات السياسة المالية ، اما من الجانب التطبيقي فهي تعطي نظرة حول اثر سياسة الانفاق العام المطبقة في الجزائر على الاقتصاد الوطني بشكل عام والنمو الاقتصادي بشكل خاص .

مبررات اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع ل:

- محاولة تسليط الضوء على سياسة الانفاق العام والدور الذي تلعبه في النهوض با لاقتصاد الوطني.
- التعرف على توجهات سياسة الاتفاق العام في الجزائر ومدى فعاليتها في التأثير على النمو الاقتصادي .
- محاولة معرفة مدى سلامة استخدام الموارد المالية للدولة من خلال الأهداف المسطرة في برامج الإنعاش الاقتصادي .

منهج الدراسة:

هذه الدراسة تستوجب انتهاج المنهج الوصفي والتحليلي وهذا للتطرق لأهم المفاهيم والأسس المتعلقة بسياسة الإنفاق العام وكيفية تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

لقد استخدمنا الأدوات الخاصة بالتحليل الاقتصادي من احصائيات: النفقات العامة، الناتج المحلي الخام، نسب النمو ، معدل البطالة ، بالإضافة الى أهم التقارير الإحصائية و الجرائد الرسمية، و القوانين والتشريعات ، و مواقع الانترنيت

الإطار الزماني و المكاني:

- **الإطار المكاني:** تم اختيار الاقتصاد الجزائر من اجل الدراسة باعتبار ان الجزائر من بين الدول التي تعتمد على سياسة التوسع في الانفاق العام من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .
- **الإطار الزماني:** تم اختيار فترة 2001-2013 لما عرفته هذه الفترة من تغييرات على مستوى الاقتصاد الوطني ، ما أدى الى اتخاذ قرارات بالغة الأهمية تمثلت في تجسيد ثلاث برامج تنموية صخرت من اجل تنفيذها أموال ضخمة.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا في هذه الدراسة جملة من الصعوبات بالخصوص ما تعلق بالجانب التطبيقي والتي حالت دون التطرق الدقيق للموضوع بشكل متوافق بين الجانب النظري و التطبيقي ، و هذا لغياب المعلومات والاحصائيات وتضاربها من هيئة الى أخرى .

خطة الدراسة:

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع قمنا بتقسيمه الى ثلاث فصول على النحو التالي :

- من خلال الفصل الأول تعرضنا الى اهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة الاقتصادية من تعاريف ، و اهداف، وأدوات، كما تطرقنا كذلك الى اهم المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية ، إضافة الى طرق تقديره و كذلك اهم نظريات و نماذج النمو عبر تطور الفكر الاقتصادي .
- اما في الفصل الثاني تم التطرق الى الأسس النظرية و الاطار المفاهيمي لسياسة الانفاق الحكومي و تطورها عبر الفكر الاقتصادي إضافة الى تقسيمات النفقات العامة بصفة عامة و حسب المشرع الجزائري بصفة خاصة ، كما تطرقنا الى الأسباب الحقيقية و الظاهرية لتزايد الانفاق العام ، وكذلك الآثار الاقتصادية المباشرة و الغير مباشرة لهذا الأخير.و تعرضنا الى أهمية ترشيد الانفاق العمومي ودوره في حسن توجيه الموارد المالية للدولة دون إسراف وتبذير ، إضافة الى اثر الفساد على الانفاق العام.
- و تمحور الفصل الثالث و الأخير حول دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام المتبعة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013 لما شهدتها من تطورات هامة رافقتها تطبيق ثلاث مشاريع استثمارية ضخمة ، و مدى تحقيق السياسة الانفاقية التوسعية للاهداف الاقتصادية و الاجتماعية.

الفصل الاول: مفاهيم عامة حول السياسة الاقتصادية و النمو الاقتصادي

تمهيد:

ضلت قضية التنمية تمثل إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حد سواء ،حيث تقوم كل الدول بتجنيد كافة مواردها المتاحة (البشرية، المادية) لبلوغها خاصة بالنسبة للدول النامية باعتبارها الخيار الأول و الوحيد للخروج من دائرة التخلف واللحاق بمصاف الدول المتقدمة.

ويعتبر النمو الاقتصادي من احد أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف اي سياسة اقتصادية ، بحكم انه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ، ومن ثمة الوضعية الاقتصادية ، الامر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية ، ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد. ولهذا تسعى جميع الدول على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية عن طريق تبني سياسة اقتصادية تهدف الى بلوغ هذا المسعى ، مستخدمة إحدى أدواتها المتمثلة في السياسة المالية، السياسة النقدية، اضافة الى السياسة التجارية.

وفي هذا الفصل سوف يتم تحديد مختلف معالم السياسة الاقتصادية عن طريق تحديد مفهومها و مختلف أهدافها إضافة الى أدواتها كما سوف يتم التطرق الى مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية وكذا الفرق بين هاذين المصطلحين، و سوف يتم التعرف على مختلف النماذج التي عالجت ظاهرة النمو الاقتصادي و لهذا تم تقسيم الفصل الى المباحث التالية:

1- مفهوم السياسة الاقتصادية
2- مفهوم النمو الاقتصادي
3- نماذج النمو الاقتصادي

[1]المبحث الأول: السياسة الاقتصادية، مفهومها،أهدافها ، تطورها

تتبنى كل دولة باعتبارها عونا اقتصاديا هاما ضمن باقي الاعوات الاقتصادية سياسات اقتصادية تختلف باختلاف الأوضاع الاقتصادية للبلد ترمي من خلالها الى تحقيق الأهداف الاقتصادية او الاجتماعية المسطرة.

المطلب الاول: مفهوم واهداف السياسة الاقتصادية:

الفرع الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية

قبل التطرق الى مفهوم السياسة الاقتصادية يجب التوقف عند معنى كلمة **سياسة**[2]:

تستعمل كلمة سياسة في لغة العرب مصدرا لساسة يسوس، وتطلق بإطلاقات كثيرة ومعناها في جميع إطلاقاتها يدور حول تدبير الشيء و التصرف فيه بما يصلحه، كما يقصد بها تدبير أمر عام في جماعة ما تدبيرا يغلب عليه الإحسان، ويقصد بها منذ أن استعملها الإغريق تدبير أمور الدولة، كما استخدمت بمعنى علم إدارة الدول، ومنها أنها طريقة الحكم، كما عرفت أيضا بأنها مبادئ وقواعد إدارة المجتمع كالسياسة الإقتصادية، السياسة التجارية، السياسة المالية، السياسة النقدية.

لم يكن من السهل حتى اليوم الاتفاق على تعريف معين و واضح لمفهوم السياسة الاقتصادية او لمدلولها الكامل ، وقد عرفت السياسة الاقتصادية بانها:

- مجموعة الوسائل و التقنيات و الإجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة من اجل تنظيم الحياة الاقتصادية[3]
- يقصد بالسياسة الإقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف[4]
- كما يعرفها البعض بأّنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى[5] .

---

[2] السيّد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخول، التنمية .الإجتماعية، ضبط النظم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993 ، ص 15

[3] محمد مزعلشي،واقع السياسة الاقتصادية في الدولة المعاصرة، المؤسسة الجامعية، الطبعة الأولى، 1987، ص11.

[4] نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الإقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990 ، ص4

[5] رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، 1996 ، ص325

يتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات أو بمعنى آخر استخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الاهداف .

الفرع الثاني:اهداف السياسة الاقتصادية

ان الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية هو تحقيق معدلات عالية من النمو ، غير انه ومنذ فترة لم تصبح هذه الغاية هي الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية ، اذ بدأ الحديث مؤخرا وخاصة منذ بداية الثمانينات بين الاوساط الاقتصادية عن " التنمية البشرية" كاحد الأهداف الهامة للسياسة الاقتصادية وعليه يمكن تقسيم اهداف السياسة الاقتصادية الى مايلي:

1- الأهداف الاقتصادية التقليدية:

- **التقدم الاقتصادي:** يعتبر التقدم الاقتصادي هدفا رئيسيا لجميع الدول سواءا كانت متقدمة او متخلفة، وذلك عن طريق زيادة الفعالية في وسائل الإنتاج المستخدمة لتلبية حاجات الانسان و اشباع رغباته ، وبالتالي كلما ازداد الإنتاج ازداد التقدم الاقتصادي واستطاع الانسان ان يشبع رغباته اكثر فاكثر، نتيجة ازدياد نصيب الفرد من الدخل القومي

- **الاستقرار:** ان الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود او الركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في حجم الإنتاج و مقدار الدخل و مستوى الأسعار، فالاطوار الاقتصادية من : ركود، فكساد ، فانتعاش، فتضخم تتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي ، فياتي تدخل الدولة ساعيا لتدارك هذه التقلبات او التخفيف من اثارها[1].

- **العدالة:** ان توزيع الثروات و المداخيل توزيعا عادلا بين الافراد امر ضروري لبناء مجتمع سليم، عن طريق تدخل الدولة لضمان استقرار المجتمع، ولتحقيق نوع من العدالة في التوزيع وتكافؤ الفرص بين المواطنين غير ان تدخل الدولة لا يعني الغاء الفوارق بل التخفيف من حدتها عن طريق تامين الحد الأدنى اللائق للعيش، ومعالجة اللامساواة بين افراد المجتمع.

[1] موسى إبراهيم، السياسة الاقتصادية و الدولة الحديثة، دار المنهل اللبناني،بيروت ، لبنان، 1998، ص 13

- **الحرية الاقتصادية:** وتعني حرية الفرد في استهلاك وشراء مايريد، وهذا الامر يستوجب تدخل الدولة للمحافظة على القوة الشرائية للافراد و الحد ما امكن من تعسف ارباب العمل بعد ان أصبحت الحرية الاقتصادية كلمة فارغة من محتواها في ضل النظام الإنتاجي الضخم، وبالتالي السياسة الاقتصادية تهدف الى تامين الحرية بالقدر الممكن.

2- التنمية البشرية[1]:

منذ بداية الثمانينات ، بدا الحديث عن التنمية البشرية كهدف أساسي للسياسة الاقتصادية، الا انه لابد من الإقرار باختلاف وجهات النظر فيما يخص تحديد مفهوم ومحتويات التنمية البشرية، الا انها يجب ان تشمل:

1- الكفاءة الإنتاجية، لناحية كلفة الإنتاج و الرفاهية الناتجة عن استعمالها.

2- العدالة في التنمية.

3- استمرارية التنمية بين الأجيال

4- الديمقراطية وحقوق الانسان.

5- العقلانية: وهنا تدخل اعتبارات شتى مثل دور المراة، وضرورة ان تكون حقوق و واجبات المواطن مرتبطة بانتماءه الوطني وليس باي انتماء اخر ، وضرورة تحصين استقلالية القرار الوطني وتخفيف التبعية للخارج.

و بالتالي يجب ربط السياسة الاقتصادية باهداف المجتمع ، باعتبار ان السياسة الاقتصادية هي وسيلة وليست غاية بحد ذاتها.

المطلب الثاني: أسلوب اعداد السياسة الاقتصادية

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات وهي[2]:

الفرع الأول: تحديد الهدف

قبل تحديد هدف أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، حتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها، فلمواجهة مشكلة التضخم يجب تحديد نوع

[1] موسى إبراهيم ، نفس المرجع، ص 15.

[2] حودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1983 ، ص15

التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب وعندئذ تكون قد حددت المشكلة وبعد ذلك يمكن تحديد الهدف من وراء محاربة هذا التضخم.

الفرع الثاني: تحديد البدائل

بهدف تحقيق الهدف المنشود، من الأفضل تحديد أكثر من سياسة وعند الاستخدام تستخدم واحدة أو أكثر في حالة التضخم، المثال السابق، فإن راسم السياسة لديه عدة أساليب لمحاربة ظاهرة التضخم فقد يستخدم أدوات السياسة المالية مثل:

-فرض ضريبة معينة لامتصاص قسم من النقد الفائض.

-خفض الإنفاق الحكومي.

كما قد يعتمد على أدوات السياسة النقدية كأن يخفض العروض النقدي

الفرع الثالث: تحليل البدائل

عندئذ يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلا دقيقا مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من آثار، بمعنى في ظاهرة التضخم دائما ما هي الآثار المترتبة على خفض الإنفاق العام، وما هي الآثار المترتبة على تخفيض المعروض النقدي، وهنا يكون راسم السياسة أمامه عدة حلول وما عليه إلا أن يختار الحل المناسب,

كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار أي معرفة الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي وهنا يمكن أن يأخذ بهذه لسياسة المختارة أو يبحث عن سياسة أفضل وفي حالة التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية وعندئذ يكون في الخطوة الأخيرة والمتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة المختارة الملائمة

المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية

ان المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يمكن أن يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة و هي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية يجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاثة للتدخل، بحيث تحتل الجانبين الآخرين السياسة المالية و السياسة النقدية.

فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي مثل الإنتاج والاستثمار و الاستهلاك و الادخار و الصادرات و الواردات و الصرف الأجنبي و الاجور[1]
مما سبق يتضح أن أدوات السياسة الاقتصادية يمكن أن تضم كل من السياسة المالية و السياسة النقدية بالإضافة إلى السياسة التجارية التي هي جزء منها وتختص بأمور الصادرات و الواردات و الإعانات و الصرف الأجنبي.

الفرع الأول: السياسة المالية

ان السياسة المالية هي أسلوب أو برنامج عمل مالي، تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات و النفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية و إشاعة الاستقرار الاقتصادي و تحقيق العدالة الاجتماعية و إتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين. بالتقريب بين طبقات المجتمع و الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزع الدخول والثروات[2]

وهناك تعريف اخر لا يخرج عن نطاق التعريف السابق حيث تعرف السياسة المالية بأنَّها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية[3]

- **أهداف السياسة المالية:**

1- **تحقيق الكفاءة الإنتاجية:** السياسة المالية التي تتبعها الحكومة يجب أن تعمل على استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة وان معيار الكفاءة يعني تحقيق اكبر قدر ممكن من الإنتاج وذلك بالاستغلال الأمثل للعناصر الإنتاجية.

2- **تحقيق العمالة الكاملة:** او التشغيل الكامل وهذا لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة.

[1] أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة 1990 ،ص241
[2] دراوسي مسعود، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، 2005، ص 48.
[3] محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000،ن ص182.

3- **تحقيــق التقــدم الاقتصــادي:**زيـادة متوسـط نصـيب الفـرد مـن حجـم الإنتـاج(سـلع وخـدمات) يعتبـر مقياسـا للتقـدم الاقتصـادي فـي مسـتوى معيشـة المـواطنين وهـذا هـو هـدف النمـو الاقتصـادي والـذي يتـوفر مـن خـلال تـوفر عـدة مقومـات منهـا التقـدم التكنولـوجي وزيـادة التـراكم الرأسـمالي والعمل اللازم لزيادة الموارد المتاحة وتحسينها.

4- **تحقيق العدالة في توزيع الدخل:**أي تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة والذي ينتج عن توزيع عوائد ومكافآت عناصر الإنتاج من أبناء المجتمع بل زيادة الدخول للطبقات الفقيرة هدف رئيسي للسياسة المالية.

5- **تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار على مستوى الدولة:** فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار.

- **أدوات السياسة المالية:** من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا وارتفاعا باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية

1- في حالة عجز الطلب الكلي (كساد):

تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، و تتدخل السياسة المالية في علاج هذه المشكلة عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي ما يحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة، ويتم ذلك باستخدام السياسة بشقيها الضريبي والإنفاقي،إما كل على حدة أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة، طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة. فتستطيع الدول من خلال السياسة الإنفاقية(التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرقات والمدارس والمستشفيات.....الخ. أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ، فهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة.

كما يمكن ان تتدخل الحكومة في مواجهة الكساد باستخدام الأدوات الضريبية للسياسة المالية ، حيث أن قيام الدولة بتخفيض الضرائب يساهم في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك

لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك، ومن الممكن زيادة دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبية المطبقة على الشرائح الأول من الدخل[1].

وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال تخفيض الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج.

2- في حالة زيادة مستوى الطلب الكلي(التضخم) :

في هذه الحالة تنحصر مشكلة في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، أي أنّ هناك فائض طلبا نقديا زائدا، ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع او ضرائب مباشرة على الدخل، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام باعتبار ان زيادة النفقات عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم، غير أن تخفيض بعض بنود النفقات العامة يكون صعب المنال مثل خدمات الصحة والتعليم والأجور....الخ ، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين ، الجانب الأول هو زيادة الضرائب و الجانب الثاني هو تخفيض النفقات العامة.

الفرع الثاني: السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. و يتمثل تطبيق هذه السياسة في مجموعة من الأدوات المختلفة التي تندرج في وعاء واحد ألا وهو الجهاز المصرفي.

تعددت التعاريف حول مفهوم السياسة النقدية و كيفية تحديد موقعها من السياسة الاقتصادية ذلك لأن لها دور فعال ومحرك للدورة المالية و تنظيم الكتلة النقدية، فقد عرفت السياسة النقدية على انها:

- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية[2].

[1] سمير محمود معتوق، أمينة عزا لدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، 2000، ص 335.
[2] أحمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004، ص 224.

– تعبر السياسة النقدية عن مجموعة النصوص والقوانين والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع أو الانكماش بغية تحقيق أهداف اقتصادية[1].

- **اهداف السياسة النقدية:**

إن السياسة النقدية جزءا من السياسة الاقتصادية، ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية،إضافة لما للنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وتتضح اهداف السياسة النقدية فيما يلي:

✓ **استقرار المستوى العام للأسعار:**

ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار هو الهدف الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة في البلدان المتخلفة كما تعانيه من تضخم بصورة أكثر حدة من الدول المتقدمة.

✓ **التوازن في ميزان المدفوعات**

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز، وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض وخاصة الدول المتخلفة.

أما في حالة تحقيق ميزان المدفوعات عجز تلجأ الدولة الغنية إلى زيادة معدلات الفائدة، حتى تشبع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية علما أن هذا التحرك لرؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد يعمل على التقليل من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

✓ **تقوية واستقلالية البنك المركزي وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية:**

من خلال تقوية موقف السياسة النقدية ،يقوى مركز السلطة النقدية ويتم اتخاذ القرارات المناسبة بمعزل عن أي سلطة أخرى، من هنا يكون هدف تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلالية سلطة نقدية هو أحد أهم الأهداف لدى السلطة النقدية والتي تسعى لتحقيقها.

✓ **تحقيق التنمية الاقتصادية:**

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 53.

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في توجيه السياسة الإستراتيجية والاقتصادية العامة للدولة، إذ أنها تتحكم في حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الائتمان وعلى سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار ونموه.

ولتحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب ذلك رفع معدل الاستثمار، ولما كان كل استثمار لابد أن يقابله ادخار من اجل تمويل متطلبات الاستثمار أي بمعنى اخر تمويل التنمية الاقتصادية ، وهذا التمويل قد يكون محليا كما قد يكون اجنبيا.

- **أدوات السياسة النقدية:**

وتعبر أدوات السياسة النقدية عن المعدلات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية وتشمل نوعين من الوسائل، إلا أن هذه الأخيرة تتباين من اقتصاد إلى آخر، إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وقوة الاقتصاد.

أولا: الأدوات الكمية:

1- سياسة معدل إعادة الخصم: سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات و أذونات خزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق. واستنادا إلى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية لديها بسعر خصم معين[1].

وهناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة ذات طابع إيجابي في اتجاه واحد. وتؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع. ولهذا تلجأ البنوك المركزية عندما تريد التأثير على تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية ومنه عدم تشجيع الاقتراض من البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض الائتمان. ويتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الائتمان.

إلا أن ما عرفته الأنظمة الاقتصادية والنقدية والمالية من تغييرات جعلت هذه الأداة قليلة الجدوى من حيث التأثير، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتمتع بمنحى كفاية استثمارية لا يتمتع بمرونة قوية تبعا للمتغيرات في سعر الفائدة، إضافة إلى هذا فإن سعر الفائدة لا يمثل في كثير من المشاريع إلا جزءا ضئيلا من تكاليف التمويل وهذا لوجود التمويل الذاتي.

[1] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر،1993، ص 33.

2- عمليات السوق المفتوحة: تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم وسندات[1] وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة في الدول النامية.

يؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، فشراء السندات العمومية وأذونات الخزينة والذهب والأوراق المالية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول. أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول، ومنه تزداد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان في حالة بيعها، وتنخفض في حالة البيع اعتبارا أن عمليات الشراء والبيع تتم للبنوك التجارية.وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة للدول المتقدمة وهي أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي[2].

3- الاحتياطي النقدي القانوني: تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الأدوات المستخدمة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود. حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي[3]، أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى رفع نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يهدف الى الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من عرضها.

ثانيا: الأدوات النوعية (الكيفية):

تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في وجوه معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض القصيرة الأجل والحد من القروض الطويلة الأجل، وكما تدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من عدم الاستقرار أو بعض الصعوبات مما يتطلب علاجا خاصا باستخدام أدوات نوعية.وتستخدم كذلك هذه الأخيرة قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما من أهمها[4]:

1. تأطير الائتمان: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة.

2. النسبة الدنيا للسيولة: حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 125.
[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص91.
[3] مصطفى سليمان، حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة ، الأردن، سنة 2000، ص 224.
[4] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 80-81.

من خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

3. الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: يدفع هذا الأسلوب المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة.

4. قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد التي تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن قيامها بذلك.

5. التأثير والإقناع الأدبي: هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.

الفرع الثالث: السياسة التجارية

تتمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة محددة سابقا.

مما سبق يتضح أنّ السياسة التجارية كأيّ سياسة عموما لها بعدان:

الأول يتمثل في الأهداف التي تعمل الساسة على تحقيقها، في حين الثاني يتجسد في الأدوات التي تستخدمها هذه السياسة لتحقيق تلك الأهداف.

هناك أهداف كثيرة للسياسة التجارية أهمها تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية وأخيرا الحدّ من التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطني.

وحتى تستطيع السياسة التجارية تحقيق هذه الأهداف تعتمد على حزمة من الأدوات والتي تتمثل في كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة مثل[1]: الرقابة على الصرف، اتفاقيات التجارة والدفع، الإعانات، نظام الحصص، ترخيص الاستيراد، الرسوم الجمركية.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

يعتبر فهم عملية النمو الاقتصادي وتطوره احدى الاهتمامات الرئيسية للاكاديميين وصانعي القرار على حد سواء ، خاصة ان معدلات النمو تختلف كثيرا من دولة الى أخرى [2] باختلاف الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان.

المطلب الأول : مفهوم النمو و التنمية

نظرا لوجود علاقة بين مفهوم النمو و التنمية فإنه عادة يتم نوع من الخلط بين المفهومين و يرى بعض الكتاب أن الفرق بين نظريات النمو ونظريات التنمية إنما يتمثل في تركز نظريات النمو على توازن الاستثمار مع الادخار، في حين تركز نظريات التنمية على التوازن بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية وتكيفهما معا. ولهذا الغرض سوف يتم تعريف كل من النمو و التنمية مع ابراز الفرق بينهما .

الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي، بحيث يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة.
كما يقصد بالنمو الاقتصادي : حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب القرد من الدخل الحقيقي، وهذا المفهوم يعني مايلي[3]:

- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي ، بل لا بد و أن

[1]- جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص157.
[2] تيرنس كاسي ،السياسة الاقتصادية و المؤسسات و النمو الاقتصادي في عصر العولمة، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى 2001 ، ص7
[3] محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان غظية ناصف ، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"، الاسكندرية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة بالإسكندرية ، 2000 ، ص51

يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل نمو الدخل الكلي يفوق معدل النمو السكاني . وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما و يزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي.
ومما سبق يمكن القول أنّ:

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني

- أنّ النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من انفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة .فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد، وإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويدهور مستوى معيشته. و من ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم[1]

ومما سبق يمكن القول أن [2]:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

- إنّ النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة، فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة، تزيد من مستوى الدخل الحقيقي فيما لمدة معينة ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا [3].

هكذا فإنه لابد للاقتصاد من النمو حتى يتمكن من توفير مستوى معيشي مرتفع ومتزايد للناس، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات ، وأن تكون نوعيتها أفضل ، فكلما تسارع نمو اقتصاد بلد ما تحسنت مستويات المعيشة فيه وارتفعت.

الفرع الثاني : مفهوم التنمية الاقتصادية

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية ، 2000 ، ص12
[2] نفس المرجع، ص 12
[3] نفس المرجع ، ص 13

تعرف التنمية بأنها : "كل ما يفعله الإنسان لتحسين حياته وتطويرها للأفضل، مستخدما كل ما لديه من موارد ووسائل وأدوات خبرات متاحة "[1].

هذا وقد تعددت تعار يف التنمية الاقتصادية،"فيعرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، حيث أن هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي "[2].

"من ثم فإن التنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية ،حيث أنها تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه وهذا يحسن في الدخل أو الإنتاج و يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل، كما تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين المهارات وتنظيم الإنتاج ، وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتحسين مستويات الصحة والتعليم "[3].

"هكذا فإن حدوث النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة تنمية، حيث التجارب في الواقع والوقائع تؤكد أن الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي ونصيب الفرد ومعدلات الادخار تمثل فقط جزء من التغيرات الأساسية التي تتضمنها عملية التنمية .كما أنه من المحتمل أن يتحقق نمو اقتصادي سريع بينما قد يحدث تباطؤ في عملية التنمية، و ذلك لعدم مواكبة تحسن النمو الاقتصادي للتحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية، فمثلا بلغ النمو الاقتصادي للدخل الوطني معدلات مرتفعة تقارب % 6 في بعض الدول النامية في أمريكا اللاتينية ومع ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها منخفضة واستمرت فئات واسعة من سكانها تعاني من الفقر والجهل والمرض والبطالة، كما أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتجهت نحو الاتساع حيث ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، في حين حققت دول أخرى معدلات نمو اقتصادي متواضعة في نمو الدخل الوطني، فقد استطاعت أن تحقق تقدما لا بأس به على مستوى مؤشر مركب التنمية البشرية في عدد الحالات المتصلة بإشباع الاحتياجات الأساسية ، فمثلا استطاعت سيريلانكا في الثمانينات من القرن الماضي من رفع العمر المرتقب عند الولادة إلى 73 سنة وهو قريب من معدل الدول المتقدمة (74 سنة) كما تمكنت من زيادة متوسط الملمين بالقراءة والكتابة إلى % 78 من السكان[4]

الفرع الثالث :الفرق بين النمو و التنمية

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، التنمية-اجتماعيا ،ثقافيا،اقتصاديا،سياسيا،إداريا ، بشريا،الإسكندرية ،مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 ، ص11

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص55

[3] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية ، 2003 ،ص20

[4] علي عبد الله، موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، عدد 02 ، الجزائر، 2003 ، ص103

يبقى الخلط بين مصطلح التنمية و النمو مهما اتفقت اراء المفكين على شكل نموذج التنمية المتبنى ، ويجب التفرقة بين هاذين المصطلحين ، فالنمو يشير الى تحقيق الزيادة الحقيقية لدخل الفرد من اجمالي الناتج المحلي خلال فترة زمنية معينة ، و الذي يمكن ان يعبر عنه بالانتقال بمنحنى إمكانات الإنتاج الى مستوى اعلى (مع افتراض انتاج نوعين من السلع) كما يبينه **الشكل رقم 01 :**

الشكل رقم (01)

منحنى إمكانات الإنتاج

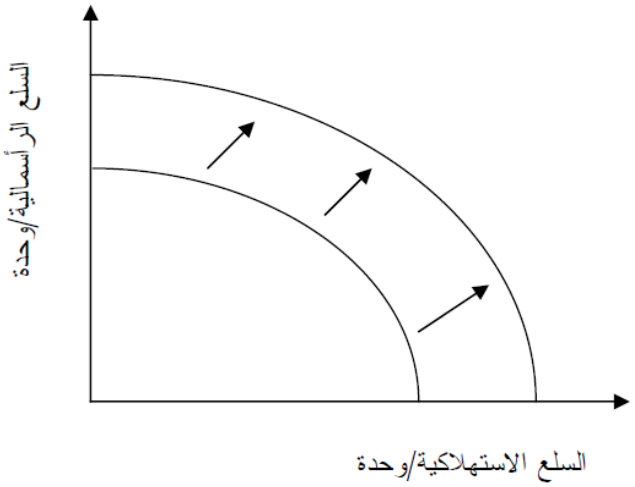

المصدر : سعيدي يحيى ، تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم اقتصادية، 2007، ص 14

كما ان النمو الاقتصادي لا يتسم بالاستقرار وانما يتعرض بشكل مستمر للتقلبات والذي نصنف مراحله المختلفة وذلك تبعا لمراحل الدورة الاقتصادية حسب **الشكل رقم 02 :**

الشكل رقم (02)

النمو الحقيقي في الدخل المحلي الإجمالي

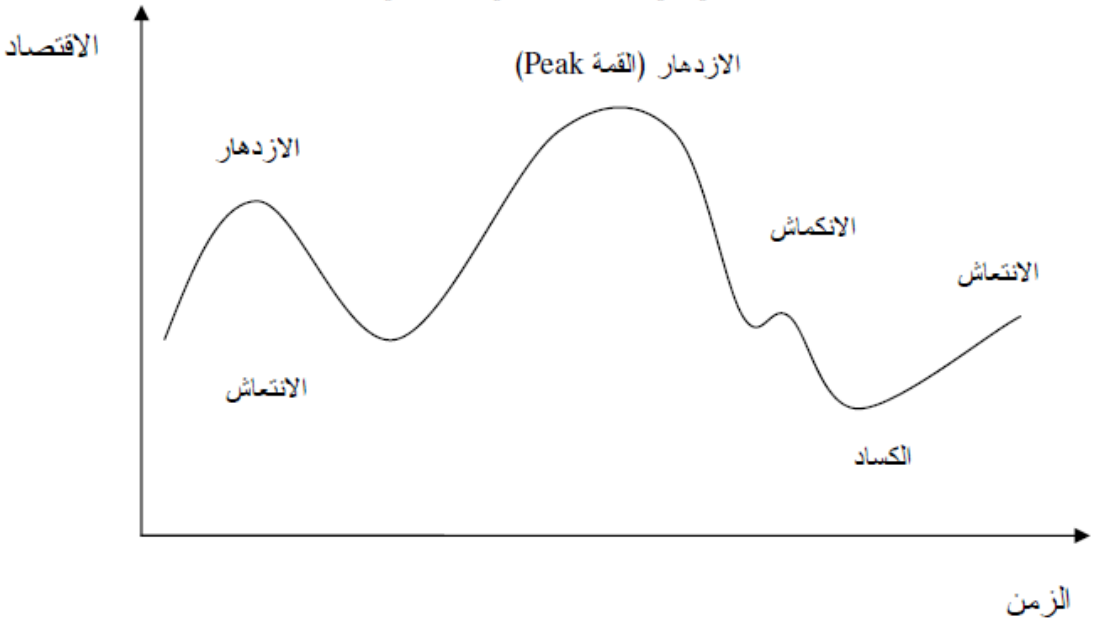

المصدر : سعيدي يحيى، مرجع سابق ، ص 14

و التنمية هي أسلوب التوصل الى النمو الاقتصادي ، حيث تستهدف دخول الاقتصاد في مرحلة النمو السريع بهدف تحقيق زيادة تراكمية دائمة في معدل الدخل الوطني و متوسط نصيب الفرد منه عبر فترة من الزمن ، يرتبط فيها نمو الدخل بتطورات اقتصادية ، سياسية، اجتماعية ، تكنولوجية تساهم في تدعيمه مع العمل على إزالة ما يعوق هذا الاتجاه ، و بالتالي فان التنمية تعتبر عملية شاملة وترتبط بالبنيان الاقتصادي والاجتماعي الذي تقوم بتطويره[1].

كما ان عملية التنمية عملية داخلية ذاتية أي بذورها موجودة في الكيان نفسه وانها ديناميكية مستمرة و متعددة الطرق و الاتجهات ، وتختلف باختلاف الكيانات ونوع الإمكانات الكامنة في داخل الكيان وانها تتكون من عنصرين اساسين و المتمثلين في[2]:

- إزاحة المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانات الذاتية الكامنة داخل الكيان الاقتصادي و المتمثلة أساسا في ظاهرة الاستغلال بكافة صوره ، سواءا استغلال مجتمع لاخر او طبقة لاخرى، و تحقيق هذا العنصر هو تحقيق مزيد من المساواة في فرص الحياة .
- توفير الترتيبات المؤسساتية التي تساعد على نمو هذه الإمكانات، وذلك بالتحكم في البيئة المادية و الاجتماعية المحيطة بالإنسان بواسطة العلم والتكنولوجيا و التنظيم الاجتماعي .

[1] سعيدي يحيى، مرجع سابق ، ص 14
[2] نفس المرجع، ص 15

- و منه يمكن القول ان النمو هو العملية الطبيعية والتلقائية التي تحدث في المجتمعات دون تخطيط مسبق أو دراسة وعلى سبيل المثال لا الحصر النمو السكاني، في حين نجد أن التنمية بمفهومها الصحيح هي على النقيض من ذلك.
- اما التنمية تعتمد في الأساس على جهد منظم . فضلا عن إدارة وتخطيط سليم لتتم عبر ذلك عملية التغيير .سواء كان هذا التغيير إجتماعيًا أو إقتصاديًا إنما يكون تغييرًا نحو الأفضل.
- إن التنمية لا تتطابق مع النمو بأي شكل من الأشكال، فالتنمية عبارة عن عملية إقتصادية إجتماعية سياسية ثقافية بيئية شاملة، ولا يمكن للتنمية أن تنحصر في النمو المادي فقط .وهناك فرق بين النمو المتمثل في زيادة الإنتاج الإجتماعي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد وبين التنمية بمفهومها الشامل التي تكون مترافقة بتغيرات هيكلية في النواحي الإقتصادية والإجتماعية والثقافية خلال حقبة طويلة من الزمن، ولا يمكن أن يكون مستوى دخل الفرد أو معدل نمو الفرد المؤشر الرئيسي على مدى تقدم المجتمعات بإتجاه التنمية[1].

المطلب الثاني : تقدير وقياس النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي ، وتتوضح من خلاله العلاقة بين كل المدخلات والمخرجات في الاقتصاد ، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي و التي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات و الاحصائيات ، وكذا كيفية بناء المؤشرات و الأساس المعتمد في ذلك .

وتقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد ، بحكم ان النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج ، وبالتالي تبرز ثلاثة طرق لتقدير حجم الناتج ترجع بالأساس الى تساوي حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الانفاق.

الفرع الأول: طريقة القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة انها: " ذلك الارتفاع في قيمة الناتج عند استعمال سلعة ما في عملية الإنتاج "[2]

اما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كمايلي:

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي – قيمة المنتجات الوسيطية

[1] ناصر عارف، في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب، القاهرة ، 2008،
[2] بودخدخ كريم ،اثر سياسة الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي- حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير ، 2010،ص 75

حيث ان:

المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواءا من قبل العائلات او المؤسسات اذا كانت في شكل معدات او تجهيزات .

المنتجات الوسيطية: هي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج .

وتعتبر القيمة المضافة من اكثر الطرق دلالة وتعبيرا عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج ، كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث انه تبعا لهذه الطريقة يكون:

الناتج الداخل الخام = مجموعة القيم المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

أي الناتج الداخلي الخام هو اجمالي القيمة المضافة لكل السلع و الخدمات في الاقتصاد المحلي ، وليس اجمالي القيم النهائية للسلع و الخدمات في الاقتصاد المحلي ، لان ذلك يؤدي الى تكرار قيم المنتجات الوسيطية في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين : مرة كقيمة نهائية ومرة كقيمة وسيطية في سلعة نهائية أخرى ، ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام .

الفرع الثاني : طريقة الدخل

يقاس الناتج الداخلي الخام عن طريق اجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي ، حيث ان هذا الأخير هو اجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي ، وبالتالي نخلص الى نتيجة مفادها ان :

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

حيث:

الناتج الداخلي الخام : مقدر بتكلفة عوامل الإنتاج

الدخل الوطني: مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح + مجموع الريوع

وبالتالي فان مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد عوامل الإنتاج يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني والذي يحسب كمجموع للقيم المضافة المتولدة في المؤسسات و النشاطات الإنتاجية المختلفة، وللحصول على تقدير اجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد :

الناتج الوطني الخام (بسعر السوق) : الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الانتاج + ضرائب غير مباشرة + قيمة الاهتلاك

الفرع الثالث: طريقة الانفاق

يتساوى اجمالي الانفاق بالضرورة مع اجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، وتفسير ذلك ينطبق من أساس ان أي عملية انفاق أي شراء سلع او خدمات معينة يقوم بها طرف معين ، يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف اخر هو البائع حيث يكون هذا الانفاق هو نفسه دخل [1]

وبالتالي فبما ان الانفاق يساوي الدخل ، و الدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فان:

الناتج الداخلي الخام = الانفاق الكلي

حيث ان الانفاق الكلي يكون عن طريق المعادلة التالية:

$$Y = C + I + G + (X - M) \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

Y: يمثل الدخل الوطني

C : يمثل انفاق القطاع العائلي (الاستهلاك)

I : يمثل انفاق قطاع الاعمال (الاستثمار الخاص)

G : انفاق القطاع الحكومي

(X–M) : انفاق القطاع الخارجي

المطلب الثالث : عناصر النمو الاقتصادي

الفرع الأول: عوامل الإنتاج

تتمثل عوامل النمو الاقتصادي في عناصر عوامل الإنتاج المتمثلة في عنصر العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي وتسمى أيضا عوامل النمو الاقتصادي، وتركبها في نسب عقلانية مختلفة وتضمن مستويات مختلفة من الإنتاج حسب شروط التوازن الديناميكي ودرجات مختلفة من الفعالية الاقتصادية

1- العمل:

[1] بودخدخ كريم، مرجع سابق ،ص 76

يقصد به مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استعمالها في إنتاج سلع وخدمات ضرورية وحجم العمل مرتبط بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل هذا من جهة،ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل ويعني هذا الأخير حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه حيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو ساعات العمل بقيت على حالها.

2-رأس المال:

هو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى ويعتبر رأس المال العنصر الأساسي والمهم للنمو الإقتصادي كما يمكن اعتباره مؤشر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية تحت شروط خاصة للظاهرة المشروحة كما يساعد رأس المال على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج من جهة أخرى بواسطة الاستثمارات المختلفة.

3- التقدم التكنولوجي:

يمكن اعتباره تنظيم جديد للإنتاج يسمح ب:

- إنتاج كمية أكبر من المنتوج لنفس كميات عناصر الإنتاج.
- إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عوامل الإنتاج.

أي أن التقدم التقني يساعد على الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج.

الفرع الثاني: عناصر أخرى

اضافة الى عوامل الإنتاج هناك عوامل أخرى تعتبر من محددات النمو الاقتصادي و المتمثلة في[1] :

الوضع السياسي:

يعتبر استقرار الوضع السياسي في البلد المحلي عاملا مؤثرا في عملية النمو الاقتصادي ، بحكم انه يؤثر بصفة مباشرة على الوضع الاقتصادي وذلك من ناحيتين:

[1] بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 84.

- يؤثر على فعالية القرارات المتخذة في الجانب الاقتصادي ، اذ ان عدم الاستقرار السياسي يؤدي الى تغليب المصالح الشخصية و الخاصة لجهة معينة على المصالح الاقتصادية وهو ما يؤثر على فعاليتها الاقتصادية .
- يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما في تحفيز الاستثمار في الاقتصاد المحلي ، لانه يزيد من ثقة المتعاملين الاقتصاديين ويوفر افضل الظروف المناسبة التي تمكن من تحقيق نمو اقتصادي مقبول

حقوق الملكية:

انطلاقا من الدور الأساسي لعملية الاستثمار في النمو الاقتصادي، فان نظام حقوق الملكية يعتبر من محددات النمو الاقتصادي ، اذ ان وجود ظوابط وقوانين تكفل للمنتجين بشكل عام حقوقهم الفكرية يشجع من عمليات الاستثمار، كما يشجع تطور العامل التكنلوجي وبروز اختراعات واكتشافات جديدة يكون لها اثر إيجابي على عملية النمو الاقتصادي.

التضخم:

ان المبدا الرئيسي لضرورة وجود معدلات تضخم ثابتة في مستوى منخفض هو في ذلك يخفض من حالة الشك وعدم الاطمئنان في الاقتصاد ويزيد من كفاءة الية السعر في تحقيق التوازن في سوق السلع و الخدمات ، اذ ان التضخم يعتبر بمثابة ضريبة على الاستثمار ، حيث ان ارتفاع معدل التضخم يؤدي بالضرورة الى رفع معدل الفائدة الاسمي كما يقول فيشر، وهذا مايؤثر سلبا على الاستثمار ومن ثم على النمو الاقتصادي ، وبالتالي فان الدور السلبي الذي يلعبه ارتفاع معدلات التضخم على احد اهم عوامل الإنتاج و النمو الاقتصادي وهو التراكم الراسمالي يزيد من توجه السياسات الاقتصادية نحو محاربة هذه الظاهرة.

القطاع العام:

يلعب القطاع العام دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي، بحكم انه يشكل إضافة أساسية للطلب الفعال، ولم يعد الجدل يدور حول ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمها ، اذ ان القطاع العام من خلال السياسة المالية للدولة يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو .

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي

عرف النمو الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف المفكرين الاقتصاديين ، الذين طوروا في هذا الاطار عدة نماذج ونظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي من خلال ابراز عوامله ومحدداته ،

وجاءت هذه النظريات و النماذج المختلفة حول النمو الاقتصادي نتيجة التطور الذي يشهده النمو الاقتصادي بجميع جوانبه مع مرور الحقبات الزمنية.وسنستعرض في هذا المبحث مختلف المذاهب و المدارس التي عالجت ظاهرة النمو الاقتصادي

المطلب الأول: نماذج النمو التقليدية

يعتبر الفكر التقليدي بشقيه الكلاسيكي و النيوكلاسيكي من اهم أوائل اتجاهات الفكر الاقتصادي تطرقا للنمو الاقتصادي ، اذ ساعد على ابراز المعالم الأولى لقيام نظرية النمو الاقتصادي و تطورها ، و فتح المجال واسعا امام بروز اتجاهات جديدة لنظرية النمو الاقتصادي .

الفرع الاول: نماذج النمو الكلاسيكية

- **تحليل آدم سميث[1]**

يرى آدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيًا، وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي، حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم "اليد الخفية" كما نادى **بالتخصص وتقسيم العمل** بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي.

ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير" ثروة الأمم" والذي نشر عام 1776وترجم إلى عشرات اللغات . يوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يتأتى أساسا من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي .ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية النمو عملية متجددة ، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار(تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح ..وهكذا .ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الامر الى حالة الركود.و الشكل التالي يلخص تصورات و أفكار ادم سميث حول النمو الاقتصادي

[1] عبلة عبد الحميد بوخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، الجزء الثالث، المملكة العربية السعودية، ص 30.

الشكل رقم (3) : تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي

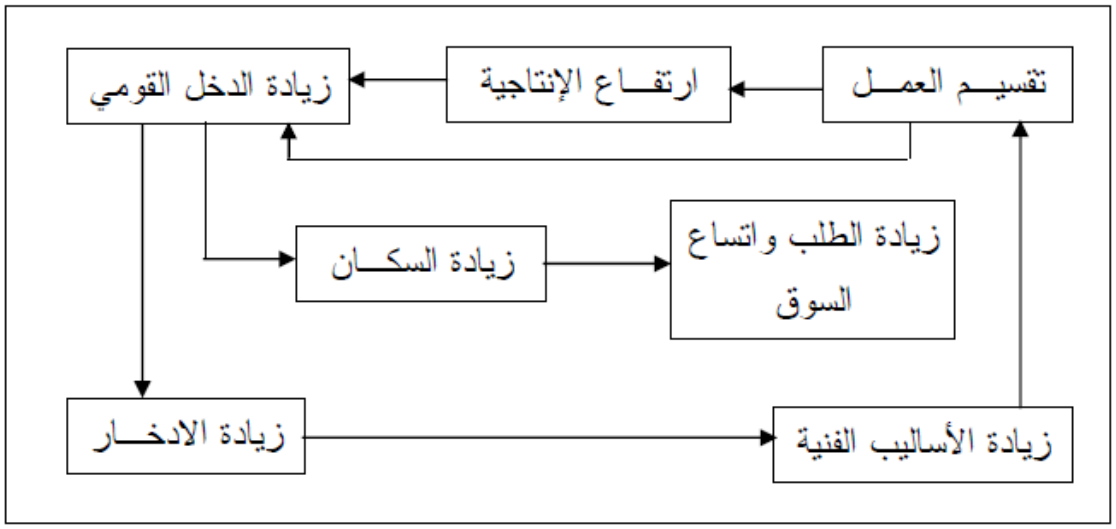

المصدر : سالم النجفي ، محمد القريشي ،مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، العراق، 1988،ص 61

- **تحليل توماس مالتوس[1]**

كان لمالتوس آرائه المشهورة في النمو السكاني–والتي تناولناها مسبقًا –باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه" نظرية مالتس للسكان"، والتي تنص على: إن عدد السكان – إذا لم يضبط –فإنه سيتزايد بمتتالية هندسية كل ربع قرن (25 سنة) في حين لايتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتتالية حسابية خلال نفس الفترة"

وتتمثل النظرية المالتسية للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحًا اتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه .هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو .ويندد مالتوس بأهمية تقدم القطاعين معًا، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر.

- **تحليل دافيد ريكاردو[2]**

[1] عبلة عبد الحميد بوخاري، مرجع سابق، ص32.
[2] عبلة عبد الحميد بوخاري، مرجع سابق، ص32.

بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما:

– نظرية مالتس للسكان ، قانون تناقص الغلة.

يقرر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي و بالتالي فالارض هي اساس النمو اقتصادي ، و التي تخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى .وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددًا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي .هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة .وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع)، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء .هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو.

يقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات، فئة الرأسماليين، فئة العمال وفئة ملاك الأراضي الزراعية. ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح..الخ، اما العمال فهم الأداة و الوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج .هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم باعتبارها أساس عملية الانتاج .ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض.

الفرع الثاني : النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك

على غرار الكلاسيك لم يتوان الاقتصاديون النيوكلاسيك في محاولة تفسير كيفية سير الية النمو الاقتصادي، فانطلاقا مما جاء به الكلاسيك ، طوروا النيوكلاسيك اليات جديدة للنمو الاقتصادي تخلت عن الجمود و النطاق الضعيف الذي كانت تدور فيه أفكار الكلاسيك ، حيث ادخلو بالخصوص العامل التكنولوجي و الابتكارات في سير العملية الإنتاجية .

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر و بمساهمات أبرز روادها " ألفريد مارشال و" كلارك " و" فيكسل " كان فكرهم قائما على أساس إمكانية ،استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي[1]:

1 –أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة و متوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفورات الخارجية ، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات ، الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

2 –أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع(العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية ، رأس المال، التنظيم + التكنولوجيا).

• بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

•فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية .فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي،هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات .يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا .وأن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال حيث يلتقي عنده عرض المدخرات مع الطلب عليها .ويندد النيوكلاسيك بأهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع.

•أما عنصر التنظيم، فيرى أنصار النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.

3 –أن النمو الاقتصادي لا يتحقق فجأة إنما تدريجيًا .وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن(مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

4 –أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص و تقسيم العمل و حرية التجارة، و ذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، و حرية التجارة تكفل انطباق التخصص و تقسيم العمل على النطاق الدولي.

[1] عبلة عبد الحميد بوخاري، مرجع سابق، ص34

- **نموذج سولو:**

جاء هذا النموذج بناءا على أبحاث الاقتصادي " روبرت سولو" في كتابه مساهمة في **نظرية النمو الاقتصادي** وذلك محاولة منه لتفسير الظواهر التاريخية لمعدلات النمو الاقتصادي في العالم، حيث ارجع النمو في الاقتصاد إلى أحد العوامل الثلاثة التالية: رأس المال والعمل والتقنية. وعلى الرغم من أهمية العاملين الأولين، إلا أنه اعتبر التطور التقني مصدراً للنمو الاقتصادي المستمر. وقد انطلق في تحديده لمصادر النمو الاقتصادي من اعتماد دالة الإنتاج على عنصر العمل و رأس المال والمستوى التقني $Y = f(T, L, K)$ حيث Y الإنتاج، T مستوى التقنية، L عنصر العمل، وK رأس المال. لذا فإن الإنتاج في الاقتصاد يعتمد على مزج هذين العنصرين معاً بالمستوى الأمثل من خلال تعظيم دالة الإنتاج مع الأخذ في الاعتبار الحدود على الدالة والمستوى التقني السائد في الاقتصاد. لذا فإن إجمالي الناتج الكلي قد ينمو بشكل مستمر إذا كان هناك تطوراً تقنياً وان لم يحدث نمو في زيادة رأس المال أو العمل. وبالتالي فإن اعتماد النمو الاقتصادي في الناتج الإجمالي على العمل ورأس المال فقط لن يحقق للاقتصاد النمو المستمر بسبب قانون تناقص الإنتاجية الحدية. لذا يجب الاستثمار في التقنية من أجل المحافظة على نسبة العائد المتحقق على رأس المال والعمل أو زيادته. فعدم الاستثمار في التقنية والذي ينتج عنه انعدام النمو في التقنية سوف يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي نظراً لتناقص الإنتاجية في رأس المال والعمل التي لا يمكن المحافظة عليها إلا من خلال التطور التقني

نموذج شومبيتر Schumpeter :

تأثر شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي و ليس الشيوعي .وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه" نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911 ، و كملها في كتاب له عن الدورات في 1939[1] ، للتركز أهم أفكاره حول في الآتي:

- أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة

[1] عبلة عبد الحميد بوخاري، مرجع سابق، ص36

تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.

- يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.
- إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو" الدينامو "المحرك لعجلة التنمية.
- التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، والتي يمكن أن تأخذ أحد أو بعض الصور التالية:

•استغلال موارد جديدة.

•استحداث سلع جديدة.

•استحداث أساليب إنتاج جديدة.

•فتح أسواق جديدة.

•إعادة تنظيم بعض الصناعات

✓ **ومن خصائص هذه النظرية:**

1- الابتكارات: وفقا لشومبيتر تتمثل الابتكارات في ادخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هو موجود من منتجات عن طريق : ادخال منتج جديد، طريقة جديدة للإنتاج، إقامة منظمة جديدة لأي صناعة

2- دور المبتكر: خصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم ولبس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عادية، ولكنة قادر علي تقديم شيء جديد تماما فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها

3- دور الأرباح: ان الدافع الرئيسي لاي نشاط اقتصادي هو تحقيق الأرباح ، و بالتالي فان هدف المنظم لا يخرج عن هذا النطاق ، لذا يرى شومبيتر انه في ضل المنافسة الكاملة فان الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأرباح هي في الابتكارات ، و التي تؤدي الى تغييرات ديناميكية تعطي الأفضلية لذلك المشروع محل الابتكار مقارنة بباقي المشاريع

4- العملية الدائرية: طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدى إلى زيادة الدخول النقدية وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل. وذلك انه مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فإن الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها ومن ثم ترتفع الأسعار وتزيد الأرباح.

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي في الفكر الحديث

عرفت نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث تطورات عديدة ، ساهمت الى حد كبير في مسايرة الواقع الاقتصادي و تفسير عملية النمو الاقتصادي ، لكن ذلك لم يمنع من اقتباس بعض الأفكار التقليدية بحكم أهميتها في إرساء سليم لعملية النمو الاقتصادي

الفرع الأول: النمو الاقتصادي لدى الكينيزيين

شكلت النظرية الكينيزية قاعدة هامة من حيث المفاهيم و أدوات التحليل ، استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي ، ويعتبر التحليل على المستوى الكلي من اهم ما جاء به التحليل الكينزي عكس ما كان عليه التحليل التقليدي الذي كان يقوم على المستوى الجزئي

التحليل الكينزي :

-شهد العالم الرأسمالي أزمة الكساد العظيم 1929-1933 لتعم البطالة كافة نواحي الاقتصاد، و ليصاب الاقتصاديون بصدمة فكرية قوية .فكما نعلم أن الفكر الكلاسيكي أنكر احتمال حدوث بطالة أو قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي للتوظف الكامل، رغم موافقتهم لاحتمال ظهور بطالة قصيرة الأجل، تكفل فيها مرونة والأجور إعادة تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

وقد قامت النظرية الكينزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور لعل من أهمها ما يلي[1]:

1- رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظف الكامل، حيث اعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فالتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر.

2- معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظف الكامل.

يعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة، حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي:

$$Y = C + I + G + X - M \quad .....(1)$$

حيث أن:

Y: الدخل القومي .

[1] عبلة عبد الحميد بوخاري، مرجع سابق، ص43

C: (الإنفاق الاستهلاكي) طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية

I: (الإنفاق الاستثماري) طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمار

G: (الإنفاق الحكومي) طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية.

M: قيمة الواردات ، X: قيمة الصادرات

ولتبسيط النموذج سيقتصر التحليل على حالة الاقتصاد المغلق، و عليه تصبح المعادلة (1) على النحو التالي:

$$Y = C + I + G \quad \ldots(2)$$

يوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي (C + I + G)

ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة L ، والفن التكنولوجي السائدT ، وحجم معين لرأس المال K .

ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة، هذا مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه .هذا ويشير كينز إلى أنه هناك حدود للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثمار، أي عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة، حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، والفارق بينه وبين الناتج الفعلي(الأقل من التوظف الكامل) يمثل مستوى البطالة .فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلابد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة أو الكساد، فضلا عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو إعانات..الخ.

- **نموذج هارود دومار :**

يعد نموذج هارود –دومار للنمو من أسهل و أكثر النماذج اتساقا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينات وليرتبط باسمي الاقتصاديين البريطاني **روي هارولد** والامريكي **إيفري دومار** .يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد قومي، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار،كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو.

ويوضح هذا النموذج كيف أن معدل النمو الاقتصادي في الدولة و الذي يتم قياسه بمعدل نمو الدخل القومي يتحدد من خلال النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله القومي .

و بالتالي من خلال اهتمام كل من هارود و دومار بتحديد معدل الادخار الانسب ، فهما بذلك يؤكدان انه نتيجة لذلك يعد الاستثمار المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، ويلعب دوران رئيسيان حيث:

- يعتبر كجزء من الطلب الكلي بحكم انه يمثل طلبا للموارد الاقتصادية.
- يعتبر الاستثمار بانه الزيادة في الطاقة الإنتاجية و المتمثلة في مخزون راس المال .

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر

استفاد الاقتصاديون في الفكر المعاصر بشكل كبير من أفكار التقليديين حول النمو الاقتصادي وكذا أفكار الكينيزيين ، اذ كانت بمثابة القاعدة الصلبة التي انطلقت منها نظريات وابحاث النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر، وكان القاسم المشترك فيها هو عدم الفصل بين المفاهيم و الأسس السابقة حول النمو الاقتصادي التي تعد كمنطلق في بناء نظريات جديدة ، وبين الواقع الاقتصادي المعاش وذلك قصد إعطاء قيمة اكبر ودلالة أوضح لهذه النظريات و الأبحاث [1].

1- نظرية مراحل النمو لروستو:

لقد قام والت روستو في تحليله للنمو الاقتصادي في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي " سنة 1960 ، بتقسيم عملية النمو الاقتصادي الى خمس مراحل أساسية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (4): المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي

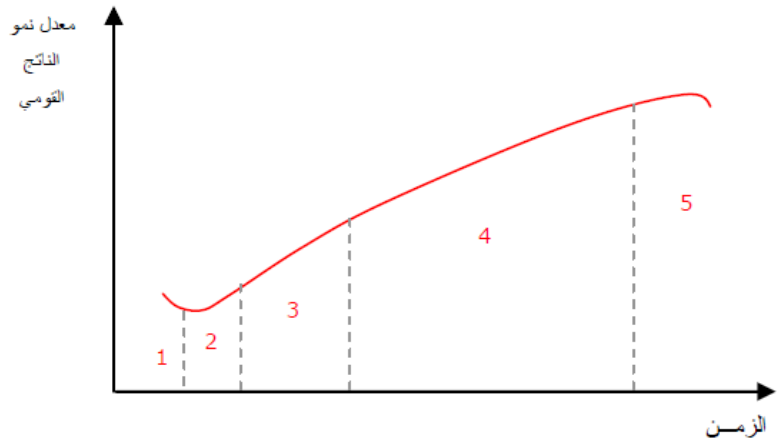

المصدر: بودخدخ كريم، مرجع سابق ، ص 117.

[1] بودخدخ كريم ، مرجع سابق، ص 117.

وحسب روستو تتمثل مراحل النمو حسب الشكل البياني أعلاه فيما يلي[1]:

المرحلة الأولى:مرحلة المجتمع التقليدي والتي تكون فيها الدولة شديدة التخلف يسود اقتصادها الزراعة التقليدية منخفضة الانتاجية، والتي توجه لغرض الاستهلاك العائلي وليس للسوق .يهيمن على هذه المرحلة النظام الإقطاعي لتركز ملكية الأراضي الزراعية لدى عدد محدود من كبار الملاك، غياب السلطة المركزية في المناطق الريفية، والتمسك بالعادات والتقاليد.

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق تمثل مرحلة انتقالية يتم خلالها ترشيد اقتصاديات الدولة المتخلفة وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية، وخاصة في مجال التعليم والخدمات والنقل، وتنامي دور البنوك والمؤسسات المالية، وبزوغ دور الإنتاج الصناعي لتوفير السلع محليا بدل الاستيراد، مع تداخل القطاعين الصناعي والزراعي، لتتسم المرحلة بانخفاض عمالة الزراعة والانتقال التدريجي للعمالة من المناطق الريفية إلى مراكز المدن للاستفادة من فرص العمل الجديدة وارتفاع الأجور..

المرحلة الثالثة:مرحلة الانطلاق مرحلة حاسمة في عملية النمو والتي توصف فيها الدولة بأنها دولة ناهضة تسعى للقضاء على أسباب تخلفها وتخطي العوائق التي وقفت في الماضي أمام مسيرتها التنموية لتنطلق نحو التقدم، كما تتسم هذه المرحلة بإعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المحدود وتحقيق العدالة الاجتماعية ضمانا لاستمرارية عملية التنمية .

المرحلة الرابعة :مرحلة النضج مرحلة تعد فيها الدولة متقدمة اقتصاديًا، حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها .ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية وصناعات أكثر طموحا من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية، كصناعة الآلات الصناعية والزراعية والإلكترونية والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية.

المرحلة الخامسة :مرحلة الاستهلاك الوفير المتسمة بانتشار ظاهرة الاستهلاك على نطاق واسع وتحول الصناعات نحو إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمية، ليتخطى المجتمع فيها مشكلة المأكل والملبس والمسكن أي حصوله على الحاجات الأساسية، ليتجه ويتحول اهتمام المجتمع نحو تحسين نوعية الحياة من خلال تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وإنتاج واستهلاك السيارات الفخمة والسلع المعمرة وسلع الرفاهية بكميات كبيرة.

2- نماذج النمو الداخلي: نموذج AK

ابتداءا من منتصف الثمانينات اخذت ابحاث النمو الاقتصادي تاخذ بعدا اخر من خلال ابحاث "بول رومر"،حيث اعتبرت ان النمو الاقتصادي على المدى الطويل يتحدد بعوامل داخلية، و المتمثلة فيما يلي:

راس المال المادي:

[1] بودخدخ كريم ، نفس المرجع 118.

لقد اشار الى اهمية تراكم راس المال في النمو الاقتصادي الداخلي، حيث ان البنى التحتية تساهم في حركة السلع و الخدمات و بالتالي يكون لها اثر ايجابي في تزايد حجم الناتج على المدى الطويل.

تدخل الدولة:

في هذا النموذج تم ابراز الدور الكبير للدولة في العملية الاقتصادية ،حيث ان استثماراتها في البنى التحتية من شانها ان تسهل عمل القطاع الخاص و بالتالي زيادة الانتاجية.

عمليات البحث و التنمية:

يشير رومر الى ان عمليات الانتاج تتاثر بشكل كبير بعمليات الابتكار و نشاطات البحث العلمي، وهذا ما يفسر الاختلاف الكبير في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول بحكم الاختلاف في مستوى التقدم التكنلوجي و الذي يرجع بالاساس الى نسبة الانفاق على عمليات البحث و التطوير.

راس المال البشري:

حيث ان تراكم راس المال البشري في الاقتصاد المحلي من شانه ان يساهم في تنميته وتطويره وزيادة في حجم الناتج الوطني .

خاتمة الفصل:

لقد تم في هذا الفصل رصد اهم معالم السياسة الاقتصادية ، وذلك بابراز مفهومها ، أهدافها، وادواتها و المتمثلة خاصة في كل من السياسة النقدية و السياسة المالية حيث تتدخل الدولة بواسطة هاتين الاداتين من اجل تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية المنشودة ، وظبط الاقتصاد الوطني.

ويعتبر النمو الاقتصادي احدى اهم الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية الى تحقيقها اذ ان النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد ، اذ انه مؤشر يعكس اتجاه التطور الاقتصادي ، و بالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي تربطه ولو بشكل نسبي ، ومن ثم فهو يعكس ولو بشكل بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.

اختلفت نظريات ونماذج النمو الاقتصادي حول تفسيرها لعملية النمو من التقليديين الى النيوكلاسيك ثم الفكر المعاصر باعتبار هذا الاخير اكد على أهمية ودور الدولة التي تلعبه في عملية النمو خاصة الفكر الكينزي ، وذلك من خلال سياستها المالية في شكل الانفاق العمومي.

الفصل الثاني : سياسة الانفاق الحكومي ، أسس و مفاهيم عامة

تمهيد:

لقد ازدادت أهمية الانفاق الحكومي خاصة بعد ازمة الكساد الكبير لعام 1929 اين اصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل أوسع من اجل تفعيل الأداء الاقتصادي وبالتالي أصبحت النفقة العمومية احدى اهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من اجل تحقيق الأهداف التي ترمي اليها، كما ان التطور التاريخي للنفقات العمومية في الفكر الاقتصادي يبرز مدى أهميتها سواءا من الجانب الاجتماعي او الجانب الاقتصادي، وذلك لارتباطها بتطور دور الدولة في الاقتصاد الذي يعد ضرورة حتمية لضمان توازن الأداء الاقتصادي وتجنب الازمات.

ومن جهة أخرى تعاني جل دول العالم حاليا من مشكلة الندرة في ضل تنامي الطلب على مقومات الحياة الأساسية ما أدى الى زيادة مسؤولية الدولة في تلبية هذا الطلب وبالتالي ازدياد حاجتها اى الانفاق العام (ظاهرة تزايد النفقات العامة) ، كما يرى الكثير من الاقتصاديين ان المشكلة لاتكمل في الندرة بقدر ما تكمل في تحديد الأهداف و الأولويات القومية المراد تحقيقها ، ولذلك اصبح من الضروري الاخذ بمفهوم ترشيد الانفاق العام باعتباره الوسيلة المثلى للخروج من مشكلة قصور وشح مصادر التمويل.

ولتبسيط الدور الذي تلعبه النفقات العامة في الاقتصاد القومي سوف نعالج في هذا الفصل المباحث التالية:

1- تطور الانفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي
2- مفاهيم اساسية حول الانقاق الحكومي
3- ترشيد الانفاق الحكومي

المبحث الأول : تطور الانفاق الحكومي عبر الفكر الاقتصادي

لقد مر الإنفاق الحكومي عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بعدة مراحل ،تحدد فيها مفهومه حسب دور الدولة والوظائف التي تقوم بها ، إذ نجد أن الإنفاق الحكومي زاد تطوره مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من جهة ولزيادة أهمية السياسة المالية وفعاليتها كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية من جهة أخرى ،و المفهوم الاقتصادي لدور النفقة العمومية في النشاط الاقتصادي يختلف من مدرسة لأخرى ومن فكر لأخر ، وفي هذا المبحث سوف يتم استعراض أهم مراحل تطور الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي من حيادية الدولة إلى التأثير أكثر في النشاط الاقتصادي .

المطلب الأول : الإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي.

مع ظهور الليبرالية التي اعتنقتها المدرسة الكلاسيكية تم إعطاء دور ضيق للدولة و حصره في المقام التقليدية وإسناد الدور الهام لصالح الاقتصاد الخاص والنشاط الفردي فمبادئ الحرية الاقتصادية تعني عندهم حرية الإنتاج والعمل وتقدس الملكية الخاصة، وسيادة المنافسة وأعمال قوى السوق لتخصيص الموارد.

أما الدولة فعليها طبقا لآدم سميث أن تمتنع عن التدخل في النشاط الإقتصادي وأن يتركز نشاطها في وظائفها الإدارية الأساسية الثلاثة : الأمن والعدالة ودعم المؤسسات و الأشغال العمومية دون محاولة التأثير على حرية النشاط الاقتصادي.

أما فيما عدا ذلك من نشاط فيجب أن يقوم به القطاع الخاص ويخضع للحافز الشخصي ويكون أساسه تحقيق الأرباح ومجموعة المصالح الخاصة كفيلة بتحقيق المصلحة العامة فلا حاجة للدولة لتنظيم الإقتصاد مادام يوجد على –حد تعبير **ادم سميث** زعيم المدرسة الكلاسيكية ومؤلف كتاب "**ثروة الأمم**" عام **1776** – يد خفية تنظم كل شيء وتحقق التوازن في المجتمع بين المصالح الخاصة والمصالح العامة.

وفي هذا الإطار لم يعطي الكلاسيك أي أهمية تذكر لدراسة طبيعة وتوزيع و محددات الإنفاق العام بين مختلف القطاعات الاقتصادية ولقد كانت نظرة سميث للإنفاق العام بأنه غير منتج من حيث خلق الثروة،كما أنهم لم يقبلوا فكرة أن الإنفاق العام يخلق الطلب الفعال ولا يزيد من النمو الاقتصادي بل انه يحول الثروة من القطاع الخاص إلى العام لأغراض غير منتجة .

وقد أثرت هذه الآراء على الاقتصاديين الذين جاءوا بعد ادم **سميث** ، أمثال **دافيد ريكاردو** الذي كان موافقا **لادم سميث** بان الإنفاق العمومي يقتصر على الأمن والعدالة و الأشغال العمومية، إلا أنه تكلم

عن الضريبة باعتبارها أحد مظاهر تدخل الدولة .كما ناقش أثارها السلبية أكثر من الإيجابية وخاصة على الإقتصاد الخاص من ناحية الإنتاج والتوزيع والإدخار والتجارة الخارجية[1].

ويرى جون **باتيست ساي** أن الإنفاق العام لا يختلف من حيث المبدأ عن الاستهلاك الخاص ففي كلتا الحالتين هناك ضياع للثروة ودعى إلى تقييد حجم الإنفاق العام واعتبره عمالا ضروريا لتوفير رأس المال و استخدامه في التجارة والصناعة ولعل عبارته الشهيرة " **إن أفضل النفقات اقلها حجما ،وان اقل الضرائب أحسنها**" خير ما يعبر عن وجهة نظر الكلاسيك اتجاه الإنفاق العام .[2] وتاكيدا لهذا الحكم جاء رأي **جون ستيوارت ميل** عندما قيد تدخل الدولة للصالح العام وذلك في المجالات التي لا يقبل عليها الأفراد، ولكنه في نفس الوقت اشتق فكرة المنفعة الإجتماعية من النفقات العامة ذات الطبيعة الإقتصادية وبذلك يعتبر أكثر وضوحا من **سميث** حول بعض الأنشطة غير الإنتاجية للدولة والتي تبرر بعض الوظائف الإقتصادية لها [3].

وعلى ضوء ماتقدم فان اهم خصائص الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الانفاق العام يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تقييد حجم الإنفاق الحكومي، أي ان يكون في أضيق نطاقه ومقتصرا على الوظائف الأساسية للدولة بما يتماشى مع مفهوم الدولة الحارسة.
- حياد الإنفاق العام بمعنى عدم وجود أي تأثير له على المجال الاقتصادي نظرا لاعتقاد المفكرين الكلاسيك بان تدخل الدولة سوف يؤدي الى اختلال التوازن العام.
- كما ينفي التقليديون أي دور للإيرادات العامة في التأثير على الاقتصاد القومي، وان دورها الوحيد يتمثل في تغطية النفقات العمومية المحددة مسبقا. وقد اهتم الكلاسيك بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة، وأكدوا على ضرورته أي تساوي جانب الإيرادات مع جانب النفقات وعدم قبول العجز او الفائض ، وتحقيق هذا المبدأ دون اللجوء إلى الإصدار النقدي او الاقتراض باعتبار ان النفقات العمومة موجهة أساسا للاستهلاك ، وهذا سيؤدي إلى حدوث تضخم ولهذا يقول **ادم سميث:**

« the only good budget is balanced budget » [4]

وخلاصة القول أن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي لم يعطي أهمية بالغة لدراسة الإنفاق العمومي باعتبار أن كل من الازدهار والاستقرار الاقتصادي إنما يتحققان بصورة عفوية وطبيعية دون تدخل الدولة.

---

[1]- عادل أحمد الحشيش،مصطفى رشدي شيحة،مقدمة في الإقتصاد العام(المالية العامة)، الجامعة الجديدة،الإسكندرية 1998،ص37.

[2]- محمد بن عزة ترشيد النفقات العانة باتباع منهج الانضباط بالاهداف ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة تلمسان ، /20102009 ، ص 3

[3]- عادل أحمد الحشيش،مصطفى رشدي شيحة،المرجع السابق، ص38.

[4]- سميرة بوخالفة ،سياسة الميزانية في اطار برنامج التصحيح الهيكلي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 1999، ص31.

المطلب الثاني: الانفاق الحكومي في الفكر الكينزي

على اثر الصدمة التي عرفها نظام السوق الحر خلال فترة (1929-1933) الناجمة عن ازمة الكساد الكبير، ظهرت أفكار الاقتصادي **جون مينارد كينز** من خلال كتابه الشهير **النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود** والذي كان ينقد وبشدة النظرية الكلاسيكية ..عن طريق التدخل الضروري للدولة واتساع دورها في الحياة الاقتصادية اذ اثبتت الازمة عدم صحة الافتراضات الكلاسيكية بان الاقتصاد في حالة توازن دائم ، فالفكر الكلاسيكي اصبح غير مجد في ضل تجاهله للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تميز دولة عن أخرى هو ما أدى بالفكر الاقتصادي من الخروج عن مفهوم الدولة الحارسة الى مفهوم اخر لدور الدولة في الاقتصاد

وبالتالي تغيرت النظرة الى النفقة العمومية تغيرا جذريا فقد ازداد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم وانما كذلك من حيث المكونات و الأهداف ومعايير تحديد ونوعية النفقة بما يؤدي الى تحسين الرفاهية في المجتمع.

ويرى كينز واتباعه ان علاج ازمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخص بالذكر الانفاق العمومي التي تساهم في زيادة الطلب الكلي الذي يتمثل في تلك المبالغ المتوقع انفاقها سواءا كان ذلك من اجل اقتناء الأغراض الاستهلاكية او الاستثمارية او بصفة مختصرة هو مجموع الاستهلاك و الاستثمار[1] . عن طريق ما يسمى الطلب يخلق العرض وليسس العكس (العرض يخلق الطلب) كما جاء به الفكر الكلاسيكي ، اذ ابرز كينز ان ازمة 1929 هي ازمة ناتجة عن ضعف الطلب الكلي الفعال الذي لم يواكب الزيادة في العرض الكلي وان الدولة هي الوحيدة القادرة على تقليص الفجوة بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي عن طريق الانفاق العمومي ،باعتباره المضخة التي تنشط دورة النشاط الاقتصادي فهو يؤدي الى زيادة الإنتاج و بالتالي زيادة التشغيل ومنه القضاء على البطالة.

ويرى كينز أيضا ان زيادة النفقات العمومية في شكل استهلاك او استثمارات عمومية او تقديم تحويلات جديدة او خفض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد القومي الى حالة التشغيل الكامل [2] وبالتالي فان الانفاق العمومي له دور كبير في الرفع من الطلب الكلي وذلك من خلال[3]:

1- زيادة الطلب الاستهلاكي عن طريق:

أ- إعادة توزيع الدخول بين الأفراد توزيعا قريبا الى المساواة ، او تخفيض التفاوت في توزيع الثروات ،ذلك لان أصحاب الدخول المرتفعة يدخرون جزء كبير من أموالهم غير ان أصحاب الدخول المنخفضة

[1] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، الطبعة الخامسة،2005، ص 63

[2] D.LABARONNE , Macroeconomie- les fonctions economiques , edition seuil , paris,1999,p 29

[3] مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ، الأردن، 2008،ص 151.

يوجهون كل او معظم دخولهم إلى الاستهلاك فالتفاوت في الدخول في الدول الرأسمالية هو سبب زيادة الادخار وعدم كفاية الطلب الكلي وبالتالي وجود بطالة ، والتقليل من هذا التفاوت يوجب تدخل الدولة عن طريق فرض ضرائب متصاعدة على الأغنياء وإنفاقها على الفقراء.

ب- قيام الدولة بتقديم الخدمات الضرورية لأصحاب الدخول المحدودة مجانا او بأسعار رمزية من اجل زيادة مستوى الاستهلاك الكلي .

2- زيادة الطلب الاستثماري من خلال:

أ- قيام الدولة بالمشاريع الاستثمارية عند ارتفاع معدلات البطالة .

ب- تقديم اعانات للمستثمرين الخواص من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض ، وكذلك تخفيض نسبة الضرائب او ما يسمى "بالانفاق الجبائي " وكل هذه التخفيضات تعبر عن دعم من طرف الدولة وهي بمثابة انفاق حكومي غير مباشر .

ويمكن توضيح دور الانفاق الحكومي في علاج ازمة الكساد العالمي من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 05: منحنى بياني لدور الانفاق الحكومي في معالجة ازمة الكساد العالمي

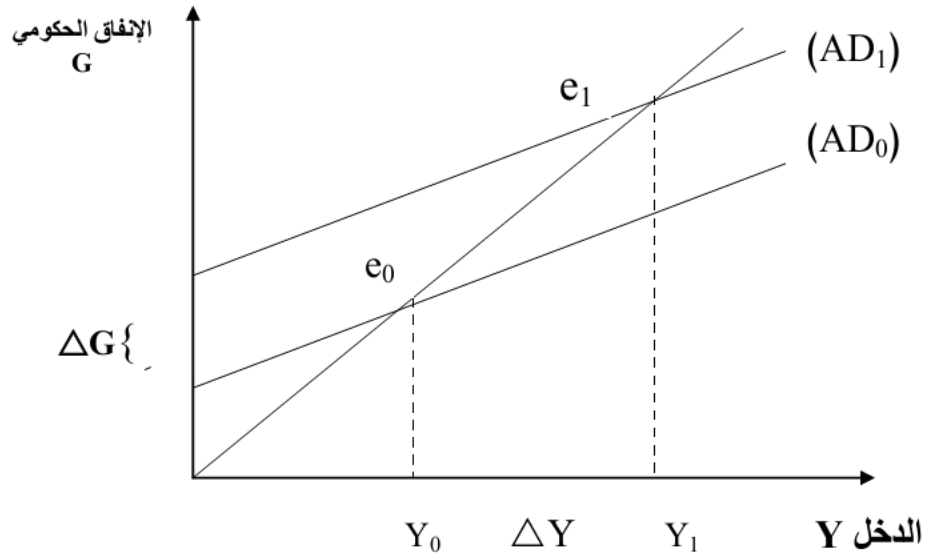

Source ; MICHEL Dévoluy , **Théories macroéconomiques** , 2eme édition, Armand colin , , Paris, 1998.p 52.

من خلال المنحنى البياني أعلاه : الطلب الكلي ممثل بمنحنى AD اما العرض الكلي ممثل بمنحنى AS وتقاطع AD_0 مع AS ممثل بالنقطة e_0 عند مستوى دخل y_0 و مستوى انفاق G_0 ، وعندما تقوم الحكومة بزيادة حجم الانفاق الحكومي بمسافة ΔG فان الدخل سوف يزداد بقيمة ΔY . وبالتالي يزداد الطلب الكلي ممثلا بمنحنى AD_1 وتصبح نقطة التوازن e_1

وكما يلاحظ ان الزيادة في الدخل الكلي اكبر من الزيادة في حجم الانفاق الحكومي وهذا راجع الى بما يعرف ظاهرة المضاعف (مضاعف الانفاق).

المطلب الثالث: الانفاق الحكومي في الفكر النقدي

بعد ازمة الكساد الكبير لعام 1929 ، تعرض النظام الراسمالي لظاهر ة اقتصادية لم يعرفها من قبل عرفت بأزمة الكساد التضخمي

إن ظهور مؤشرات قوية لحدوث أزمة خانقة ،في أواخر الستينات وبداية السبعينات في شكل ضيق للنمو ونسبة بطالة عالية وتضخم شديد،أدى إلى بروز أطروحات ليبرالية هاجمت الإقتصاد الكلي الكينزي.

وعليه فالظهور المتزامن لحالة الركود الكبير للنشاط الإقتصادي والتضخم صاحبه ميلاد مفهوم جديد يسمى"**stagflation** "،"**تضخم مصحوب بركود اقتصادي**" هذا المفهوم الجديد بالنسبة للأطروحات الجديدة ما هو إلا نتيجة سياسات كينزية قصيرة المدى،المعتمدة على التدخل القوي للسلطات العمومية في النشاط الاقتصادي.فالمذهب أو التيار النقدي والمنتمي لمدرسة شيكاغو والمتواجد منذ الخمسينات على مستوى الفكر الاقتصادي ممثلا بأطروحات "**M .FRIEDMAN**" الذي يعتبر من أهم ممثلي التيارات المناهضة والمضادة للكينزيين.

مؤيدي هذا التيار يؤمنون أن التغيير في كمية النقود وحدة يؤثر على النشاط الإقتصادي في المدى القصير، وقد قدم فريدمان مجموعة من الحلول للخروج من هذه هذه الازمة ومن اهم هذه الأفكار مايلي[1]:

1- الحرية الاقتصادية المطلقة، وانه لا تعارض بين المصلحة الذاتية ومصلحة المجتمع.
2- الدولة يجب ان تبتعد عن النشاط الاقتصادي، وتعود الى القيام بوظائفها التقليدية وليس كدولة الرعاية كما في الحقبة الكينيزية.

[1] إبراهيم مشورب ،الاقتصاد السياسي- مبادئ ، مدارس، أنظمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني مكتبة راس المنبع للطباعة والنشر، 2002،ص 25.

3- ركزت النظرية النقدية على كمية النقود والسياسة النقدية و ليس على السياسة المالية
4- الاهتمام بالعرض باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد لان العرض يعني زيادة معدل الاستثمار وبالتالي زيادة فرص العمل

وبالتالي كان رأي المدرسة النقدية معارض لاستعمال السياسة المالية وخاصة جانب الانفاق العام في حل الازمة باعتباره السبب الأساسي المولد للتضخم ، وذلك من خلال مجموعة من الانتقادات وجهت الى المدرسة الكينيزية،نذكر أهمها:

1- ان الاعتماد على السياسة الانفاقية لايؤدي الى حل المشكلات الاقتصادية
2- على خلاف كينز رأو انه بالإمكان استخدام سعر الفائدة سواءا بالارتفاع او الانخفاض لتقليص وتشجيع الائتمان حسب الظروف.
3- اعتبرو ا ان تخفيض الضرائب يؤدي الى زيادة الادخار الخاص مما يمكن من رفع مستوى الاستثمار الإنتاجي
4- كما انه لا يمكن معالجة العجز في الموازنة العامة دفعة واحدة، وفي الاجل القصير بل ينبغي تبني سياسة اقتصادية صارمة، يكون هدفها الرئيسي التخفيض التدريجي لنسبة هذا العجز بالنسبة للناتج الإجمالي، عن طريق تخفيض الانفاق العام الجاري، خاصة في شقه الاجتماعي لانه في رايهم يعيق معدلات النمو وكذلك الاستثمار الإنتاجي.

المطلب الرابع: الانفاق الحكومي في الفكر الاشتراكي

ان المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لادوات الإنتاج أساسا لاقتصادها وكذلك التعاون والسيطرة المشتركة عل الأرض ووسائل الإنتاج[1] " **مبدا الأيديولوجية الجماعية** " ،أي ملكية وسائل الإنتاج تكون من طرف الدولة بالإضافة الى انفرادها باتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات الاستثمار والإنتاج تحقيقا للمصلحة العامة، وعدم الاخلال بالجانب الاجتماعي، عن طريق التخطيط المركزي الشامل كاسلوب لادارة الاقتصاد الوطني، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية المواءمة مابين الموارد المادية والموارد البشرية ، وتوجيهها نحو المجالات التي تولد نموا اقتصاديا متوازنا لفروع الاقتصاد، فهي بذلك تحل محل قوى السوق التي اثبتت فشلها ابان فترة الكساد خاصة وان مبادئ الاشتراكية اثبتت فعاليتها ولو في المدى القصير، بحكم عدم تاثر الدول الاشتراكية بشكل كبير بأزمة 1929،عكس الدول الراسمالية، وبالتالي فتحول الدول الاشتراكية الى دولة منتجة أدى الى ازدياد حجم النفقات العامة وتطور

[1] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، مطبعة التوني،الإسكندرية،1993، ص167.

مفهومها وطبيعة دورها وكذا تعدد أنواعها، باعتبارها الشكل الرئيسي الذي يعكس إدارة وتوجيه الدولة للانشطة الاقتصادية والاجتماعية[1].

فالاستثمار العام يلعب دورا كبيرا لدى الفكر الاشتراكي،ومن ثم تبرز أهمية السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الانفاق الحكومي بصفة خاصة في اشباع الحاجات الإنسانية للمجتمع من خلال قيام الدولة بعملية الإنتاج والتوزيع ، كما تحددها الخطة العامة الاقتصادية و الاجتماعية، وقد أوضح كل من **كارل ماركس** ان الاشتراكية هي نظام اقتصادي واجتماعي بحيث يكون هدف الإنتاج هو تلبية حجات الافراد بدلا من تحصيل الربح لفائدة مالكين وسائل الإنتاج، بحيث ان هذا الأسلوب يساهم في المساواة بين طبقات المجتمع .

وبالتالي فقد اعطى الفكر الاشتراكي للدولة دور كبيرا من خلال ما يعرف بالدولة المنتجة عن طرق الاهتمام بسياسة الانفاق الحكومي حيث اعتبرها الوسيلة الكفيلة بتحقيق اهداف الخطة المسطرة من خلال خصائص معينة نذكر أهمها:

- تولي الدولة مسؤولية الانفاق على توفير مختلف السلع والخدمات العامة ، عن طريق سيطرة القطاع العام على الاقتصاد الوطني، كما يعمل القطاع العام على توفير المدخرات العامة وتحويلها الى انفاق استثماري يقود الى نمو الناتج القومي.
- يهدف الانفاق الحكومي في الفكر الاشتراكي الى تحقيق الأهداف الاقتصادية بالإضافة الى الأهداف الاجتماعية عن طريق تخصيص وتوزيع الموارد و ذلك بهدف تحقيق المصلحة العامة.
- كبر حجم النفقات الاستثمارية وضخامتها وتوظيفها في شكل مخططات تنموية شاملة تهتم بالجانب الاقتصادي والاجتماعي.

ومع كل هذا ينتقد بعض الاقتصاديين النظام الاشتراكي، لعدم اعطاءه فرصا للقطاع الخاص ، إضافة انه لم يفلح في مواجهة التطورات خاصة مع بروز معالم العولمة وتعافي الراسمالية من تداعيات ازمة الكساد الكبير ما أدى الى عدم صموده في المدى الطويل وبالتالي انهياره وتحول العديد من الدول الاشتراكبة الى راسمالية.

المطلب الخامس: الانفاق العام في الفكر الاقتصادي الاسلامي

يعرف الانفاق العام في الفكر الاقتصادي الإسلامي على انه اخراج جزء من المال من بيت المسلمين بقصد اشباع حاجة عامة[1]،وان يتم هذا الانفاق في جميع اشكاله وصوره وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ومن اهم ما جاء به الفكر الإسلامي في هذا المجال :

[1] احمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة،دار زهران للنشر والتوزيع،1997، ص42.

1- ملائمة الانفاق العام للحالة الاقتصادية للدولة:

أي ان يكون الانفاق العام في حدود القدرة المالية للدولة ، ففي حالة الوفرة و وجود الموارد في بيت المال يجب على ولي الامر الا يحرم شعبه من الثروة التي انعم الله بها على خلقه ومنه قوله تعالى:"**و آتوهم من مال الله الذي اتاكم**" [2]، اما في حالة الكساد فينبغي ان يكون الانفاق بما يلائم الحالة الاقتصادية ، يوفر الضروريات ثم الكماليات .

2- الفرق بين الانفاق العام للدولة و الانفاق الخاص بالزكاة:

الانفاق العام من الإيرادات العامة – كالجزية ، الخراج، والعشور، و الفيئ- هو انفاق عام غير مخصص لوجوه معينة ، يوجه لجميع أوجه الانفاق التي يتطلبها نشاط الحكومة،اما الانفاق العام من الإيرادات الخاصة بالزكاة هو انفاق خاص موجهة لفئات معينة. لقوله تعالى:" **انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب الغامرين وقي سبيل الله وابن السبيل**" [3]

3- القائمون عل النفقة العمومية:

أي اختيار افضل العناصر القائمة على المال العام حتى يحسنوا انفاقه في محله ، لقوله تعالى: " **ولا تؤتوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم و قولو لهم قولا معروفا**"[4].

وتاسيسا على على ذلك وضع الفكر المالي الإسلامي شروطا في من يتولى امر النفقة العمومية ، موضحا بذلك واجبات الوظيفة وحقوقها ، واختصاصات القائمين بها ، كي تساهم هذه النفقات في نجاح الميزانية العامة للدولة وتحقيق الأهداف المرجوة منها

4- ترشيد الانفاق العام :

حيث اوجب على الفرد المسلم الحذر في صرف المال العام ، وان يستثمره احسن استثمار لكي يكون له عائد وفائدة على الافراد الاخرين ، كما اوجب المشرع على كل فرد ان يحمي المال العام من التعرض للإسراف أي تجاوز حد الكرم او التقتير بمعنى التضييق في الانفاق ، لقوله تعالى " **و اللذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما** " كما حرص الفكر الإسلامي على ضرورة العدل في الانفاق العمومي بين الناس .

---

[1] هشام مصطفى الجمل ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بن النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر –دراسة تطبيقية- الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص189.

[2] سورة النور، الاية 33.

[3] سورة التوبة ، الاية 60.

[4] سورة النساء، الاية 05.

و النظام المالي الإسلامي يرى ان حجم الانفاق العمومي انما يخضع لقدرة الدولة في الحصول على موارد وليس لسلطة الدولة القهرية في الجباية من الافراد كما ذهب الى ذللك نظام المال و الاقتصاد الوضعي وهو يضاعف دور الانفاق العمومي كاداة من أدوات السياسة المالية العامة الإسلامية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن الحيادية والسلبية في التدخل، فالنظام المالي الإسلامي يرى ان دور الانفاق العام يجب ان يتعدى تسيير المرافق التقليدية كالامن ، الدفاع ، الصحة، التعليم و المواصلات، الى تحقيق اهداف الدولة الإسلامية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما يترتب علية زيادة الإنتاج ومضاعفة العمران[1] .

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النفقات العامة

تعتبر النفقة العمومية الوسيلة و الأداة الأساسية التي تستخدمها الدولة في اطار تنفيذ السياسة المالية من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة ، بحكم اتساع مساهمة النفقة العمومية في الحياة الاقتصادية والسياسية وكذلك الاجتماعية لذلك تختلف و تتعدد تقسيماتها باختلاف أوجه استعمالها

المطلب الأول: مفهوم ووظائف النفقة العامة

الفرع الأول: مفهوم النفقة العامة

- تتعدد تعاريف النفقة العمومية لكن كلها تصب في مفهوم واحد ومن اهم ما جاء حول تعريف النفقة الحكومية:

1- " النفقة العامة مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد اشباع حاجة عامة"[2]

2- " النفقة العامة هي صرف احدى الهيئات و الإدارات العامة مبلغا معينا بغرض سد احدى الحاجات العامة"[3]

3- " هي مبالغ نقدية اقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بانفاقها في توفير سلع وخدمات عامة ، وتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية "[4]

ومن هذا التعريف نستنتج الاركان الأساسية للنفقة العمومية وهي ثلاثة:

- النفقة العمومية مبلغ نقدي:

[1] منذر قحف، البنك الإسلامي للتنمية-المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السياسة الاقتصادية في اطار النظام الإسلامي،جدة، الطبعة الثانية ، 2001 ص 316.

[2] حسين مصطفى حسين ،المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2001، ص11.

[3] محمود إبراهيم الوالي ، علم المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1987،ص23

[4] علي خليل سليمان احمد اللوزي، المالية العامة ،دار زهران للنشر و التوزيع، عمان،2000،ص98.

تتخذ النفقة العمومية الشكل النقدي ، كثمن لما تحتاجه الدولة من منتجات وخدمات وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية وكثمنا للمساعدات و الإعانات المختلفة سواءا كانت اقتصادية ، اجتماعية وغيرها .

كما ان قيام الدولة بوظيفتها المالية من خلال الانفاق العام لسداد و اشباع الحاجات العامة انما يتطلب مبابغ نقدية، واصبح استخدام النقود هو الشكل المقبول طالما ان جميع المعاملات الاقتصادية في عالمنا المعاصر تتم في ضل الاقتصاد النقدي، وعلى هذا الأساس فان كل ما تنفقه الدولة سواءا من اجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة ، او شراء السلع الراسمالية اللازمة لعمليات الإنتاج ، او منح الإعانات والمساعدات المختلفة، يجب ان يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في خانة النفقات العامة[1]

لا يمكن اعتبار النفقات العينية كالسكن المجاني نفقات عامة،الا انه وكاستثناء في أوقات الحروب و الازمات الحادة ، قد تعد بعض النفقات الغير نقدية من قبيل النفقات العامة .

بالإضافة الى ان استخدام النقود في الانفاق من طرف الدولة يسهل من عملية الرقابة على النفقات العمومية ، وتجنب صعوبة ذلك في حالة الانفاق العيني والذي يبرز فيه مشكل التقدير وتحديد الاحتياجات كما ان الانفاق النقدي يسهل حسن توجيه النفقات العمومية من اجل تحقيق المصلحة العامة

كما ان الانفاق العيني يؤدي الى الاخلال بمبدا العدالة والمساواة بين الافراد من اجل الاستفادة من نفقات الدولة ،حيث الانفاق العيني يثير الكثير من المشاكل الإدارية والتنظيمية .اضافة الى ان الاقتصاديات الحديثة هي اقتصاديات عينية وليست نقدية،وذلك لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية.

- النفقة العمومية تصدر من شخصي معنوي عام :

النفقة الحكومية تصدر من الذمة المالية للدولة أي شخص معنوي عام فهي تخضع للقانون العام سواءا كانت هيئات عامة قومية و محلية او مؤسسات عامة، فالنفقة التي يصدرها الافراد او الهيئات او المؤسسات الخاصة الخاضعة لقانون الخاص حتى ولو كانت تهدف الى تحقيق منفعة عامة لا تعد نفقة عامة كأن يقوم شخص او مؤسسة خاصة بتقديم خدمة ذات منفعة عامة كتوفير الكهرباء اوالماء

[1] بن عزة محمد،ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانظباط بالاهداف، مذكرة تخرج لنبل شهادة الماجستير، فرع تسيير المالية، 2010/2009، ص13.

الصالح للشرب او شق الطرقات .فالبرغم من ان الهدف هو تحقيق منفعة عامة الا انه لا يعد نفقة عمومية لان الأموال خرجت من ذمة شخص خاص.

ولهذا في الفكر المالي للتمييز بين النفقة العامة والخاصة تم الاعتماد على معياريين:

أ-المعيار القانوني: ويستند إلى طبيعة النفقة قانونيا أي لمن يقوم بالإنفاق وهذا هو المعيار التقليدي وهي تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص ذي المعنوية العامة، فالشخص العام قد يكون الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية أوقد يكون ممثلا في الولايات في الدول الاتحادية أو محلية ممثلة مجالس المحافظات، مجالس المدن والقرى في الدول الموحدة.

ب-المعيار الوظيفي: ويستند إلى طبيعة النفقة وظيفيا أي الوظيفة التي تصدر لاجلها النفقة،أي ان النفقة العامة .التي تقوم بها الدولة او الهيئات العامة في الظروف نفسها التي يقوم بها القطاع الخاص للانفاق فهي اذن نفقات خاصة .

- الغرض من النفقة الحكومية تحقيق منفعة عامة:

تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف تحقيق واشباع حاجة من الحاجات العامة [1] وهذا يعني انه لا تندرج ضمن النفقات العامة كل نفقة تستهدف تحقيق مصلحة خاصة على الافراد ، وهذا تحقيقا لمبدا العدالة والمساواة بين الافراد جميعا ، فبغياب العدالة تفقد مشروعيتها

وهذا الركن يعتبر من بين الأركان الأساسية وبدونه لا نستطيع القول أن هذه النفقة عامة، أي من الضروري أن تستخدم من أجل إشباع حاجة عامة، فالهدف من النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة التي تختلف من دولة إلى أخرى، ومن نظام اقتصادي إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى في الدولة الواحدة؛ فالفكر التقليدي كان يرى أن تحقيق المنفعة العامة يتم من خلال قيام الدولة بوظائفها التقليدية المحددة في الجيش والأمن الداخلي والقضاء وبعض المرافق العامة، إلا أن تطور الفكر المالي واتساع دور الدولة أدى إلى اتساع مضمون النفقة العامة أي النفقة المخصصة للأغراض الإقتصادية والإجتماعية وبذلك تتحقق المنفعة العامة

الفرع الثاني: وظائف النفقة العامة:

تبعا لما جاء به "موسجراف" * سنة 1959، فانه توجد ثلاث وظائف أساسية للنفقة العامة وهي[1]:

[1] نواد عبد الرحمان الهيتي،منجد عبد اللطيف الخشالي ،المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة،دار المناهج الأردن، 2005، ص34.

1- تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد

2- إعادة توزيع الدخول

3- تدعيم الاستقرار على المستور الاقتصادي الكلي.

1- تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد:

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، الذي يعد أساس المشكلة الاقتصادية ، اذ ان تعدد الحجات في الاقتصاد يصادفه ندرة الموارد ويهدف تخصيص الموارد الى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع
وتخصيص الموارد يشمل عدة تقسيمات نجد منها:[2]

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام و الاستهلاك الخاص
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة

أي أن مشكلة تخصيص الموارد تتلخص في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل التفضيل بين حاجة و أخرى أو بين غرض و آخر، أو قطاع اقتصادي و آخر، في جميع الأحوال يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجة والأغراض في سبيل إشباع الحاجات التي تنال تفضيل الأفراد[3] و الهدف الرئيسي من تخصيص الموارد يتمثل في :

انتاج السلع والخدمات العامة:

ان عملية انتاج السلع والخدمات العامة تساهم بشكل كبير في توفير ما عجزت عنه الية السوق التي تهدف الى تحقيق الربح وتعظيم المصلحة الخاصة [4]، عكس ما تهدف اليه الدولة التي تسعى لتحسين المستوى المعيشي للمجتمع ، وتنقسم السلع و الخدمات العامة الى نوعين :

أ- السلع و الخدمات العامة الخالصة:

من بين خصائصها ان استهلاك الوحدة الواحدة من هذه السلع او الخدمات من طرف شخص ما لا يقلل من إمكانية استفادة باقي الافراد منها ، وهذا ما يسمى ب " عدم المزاحمة"مثل خدمات الإذاعة

[1] François Escalle:maitriser les finances publiques: pourqoui, comment? Editon economica, 2005,p205.
[2] دراوسي مسعود،مرجع سابق، ص84.
[3] رياض الشيخ ، المالية العامة ، مطابع الدجوى القاهرة ، 1989 ، ص158
[4] بودخدخ كريم،مرجع سابق 2010.

والتلفزيون وخدمات الدفاع والامن ،أي لا يمكن استبعاد بعض الافراد من الاستفادة منها وبالتالي أي مستهللك إضافي لا تترتب عليه تكلفة.

ب-السلع والخدمات العامة الغير الخالصة:

في هذا النوع من السلع والخدمات استفادة أي مستهلك جديد منها قد يؤدي الى انخفاض العائد ،او الفائدة المستفاد منها سابقا وهذا مايسمى بالمزاحمة الجزئية.

فمثلا: قد يستعمل سائق سيارة طريقا لا تكون فيه حركة المرور بالكامل ، لكن في الفترة المقبلة عند استعماله قد يجده مكتظا ، وكل سيارة في الطريق سوف تجعله معطلا اكثر فاكثر ، وبالتالي فان كل مستهلك جديد لا يؤدي الى استبعاد مستهلك حالي وانما يؤدي الى زيادة التكلفة الحدية[1].

2- إعادة توزيع الدخول:

تعتبر المساهمات الاجتماعية ذات أهمية كبيرة في أي تركيبة كانت من النفقات العامة ، فهي اذن تساهم في توزيع الدخول عن طريف محاولة تحقيق العادلة الاقتصادية والتقليل من الفوارق الاجتماعية ، فهي تساهم في تدعيم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة التي تعتبر ركيزة أي اقتصاد.

لكن هناك العديد من الاقتصاديين ينتقدون ما يسمى ب " اعانة البطالة" كونها تساهم في تكريس التكاسل وزيادة الرغبة لدى الافراد البطالين في عدم محاولة البحث عن عمل ما يؤدي الى زيادة البطالة الارادية.عكس الفكر الكينيزي الذي يرى انها العلاج الأمثل في مواجهة البطالة ورفع مستوى القدرة الشرائية.

3- تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي:

يقصد بالاستقرار الاقتصادي غالبا باستقرار المستوى العام للأسعار، ويرجع ذلك الى ان عدم الاستقرار في الأسعار يؤدي الى عديد من الاختلالات التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية سلبا سواءا على النمو ، توزيع الدخول، الاستهلاك ، العمالة، وغيرها [2]

فالنفقات العامة تساهم الى حد كبير في الحفاظ على مستويات طبيعية من البطالة و التضخم من خلال الإعانات والمساهمات المقدمة للمنتجين للحد من التكاليف التي قد يؤدي ارتفاعها من جهة الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن جهة أخرى الى افلاس الشركات المنتجة وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة، ومن هنا يتضح لنا الدور الكبير والفعال التي تقوم النفقات العامة في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب التقلبات والازمات التي تؤثر سلبا على الاقتصاد.

[1] بودخدخ كريم ،مرجع سابق، ص 35
[2] بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 38

المطلب الثاني: اقسام النفقات العامة

مع التطور الذي صاحب النفقات العمومية سواءا في حجمها او في أنواعها زادت أهمية تقسيم النفقات بشكل يسهل من صياغة واعداد الميزانية بهدف ضمان تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذها. فلكل دولة تقسيمها الخاص بها الذي يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد.

- وفي هذا الصدد تقسم النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

- معيار التكرار الدوري
- المعيار الوظيفي
- المعيار الاقتصادي

الفرع الأول: معيار التكرار الدوري

تقسم النفقات العمومية من حيث تكرارها الدوري ومدى انتظامها الى نوعين : نفقات عادية ونفقات غير عادية.

1- **النفقات العادية:** يقصد بها تلك النفقات التي يتكرر صرفها دوريا كل فترة زمنية معينة (شهريا مثلا) ، كمرتبات الموظفين.

2- **النفقات الغير عادية:**هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية ،مثل نفقات مساعدة منكوبي الكوارث او غيرها من الحالات الطارئة

وفائدة هذا التقسيم هو تمكن الحكومة من تقدير نفقاتها تقديرا اقرب الى الصحة وتدبر ما يلزم لسدادها من الإيرادات العامة. كما ان سبب تقسيم النفقات إلى عادية وغير عادية إنما يرجع إلى الحاجة لتحديد مدى الالتجاء إلى الموارد غير العادية لتغطية النفقات العامة، أي أن فكرة النفقات غير العادية قد استخدمت لتبرير اللجوء إلى الموارد غير العادية (القروض والإصدار النقدي)

كما يمكن للنفقات الغير عادية ان تتحول الى نفقات عادية بموجب معيار التكرار و الانتظام كالنفقات العسكرية التي تتكرر دوريا بسبب التوتر الدولي مما يجعل اعتبارها نفقات متكررة بسبب ظهورها المستمر سنويا.

الفرع الثاني: المعيار الوظيفي

على هذا الأساس تقسم النفقات العامة وفقا للوظائف التي تؤديها الدولة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التصنيف يعد أحدث التقسيمات للنفقات العامة، وقد استعمل في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشر إلى بقية دول العالم.

والوظائف الأساسية للدولة هي :الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية.

1- النفقات الإدارية:

تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين، أجور العمال ومعاشاتهم، ويمكن القول أن هذا الصنف من النفقات الإدارية يتضمن نفقات الإدارة العامة، والدفاع، الأمن، العدالة والتمثيل الدبلوماسي.

2- النفقات الاجتماعية

وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة، أي النفقات الخاصة بتحقيق الأهداف الاجتماعية للأفراد، ومن أهم بنود هذه النفقات، النفقات الخاصة بالتعليم والصحة، والتأمينات الاجتماعية والثقافية.

3- النفقات الاقتصادية:

هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة، أي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الري، الكهرباء...الخ.

وترجع أهمية التقسيم الوظيفي للنفقات العامة إلى أنه يؤدي إلى عرض الموازنة في شكل بسيط يسهل فهمه، كما يمكن التقسيم من إجراء دراسات مقارنة للتدفقات العامة في مختلف الدول.

الفرع الثالث: المعيار الاقتصادي

تقسم النفقات العامة هنا تبعا لأثرها على الدخل القومي الى:

1- النفقات الحقيقية

تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة.

2- النفقات التحويلية:

هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه[1] أي أن هذا النوع من النفقات من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى، وبالتالي تهدف إلى إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل الوطني كاعانات المرضى والبطالة و التقاعد .

تنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاث أنواع[2]:

أ -**اقتصادية** :مثل الإعانات بغرض تخفيض أسعار السلع الضرورية.

ب-اجتماعية :مثل التأمينات الاجتماعية وتعويضات البطالة.

ج-مالية :مثل أقساط فوائد الدين العام.

و الشكل البياني التالي يوضح تقسيمات وأنواع النفقات العامة بشكل مختصر :

الشكل رقم 05: تقسيمات النفقات العامة

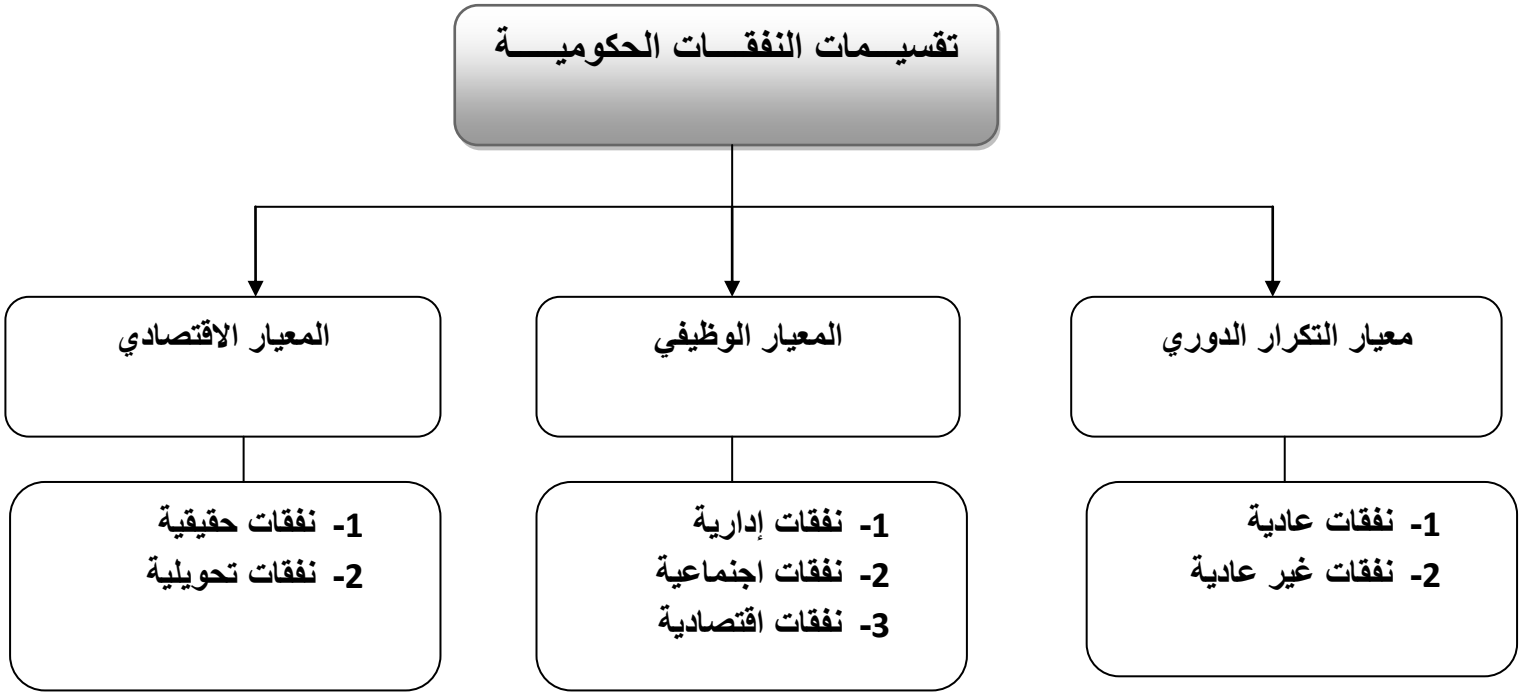

المصدر: من انجاز الطالبة بناءا على المعلومات السابقة

[1] رفعت المحجوب، المالية العامة ، مكتبة النهضة العربية، 1992 ص192

[2] دراويسي مسعود، مرجع سابق، ص165

الفرع الرابع : تقسيم النفقات العامة حسب المشرع الجزائري

تحضى النفقات العامة بأهمية كبيرة في اطار الميزانية العامة التي أشار اليها المشرع الجزائري على انها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات و النفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالراسمال وترخص بها[1]

ولقد تم اعتبار النفقات العامة أعباء ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها ، كما انه لا يتم عقد أي نفقة عامة الا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية ، وعلى غرار كل دول العالم التي تصنف النفقات العامة تصنيفا خاصا بها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري ، فان الجزائر وكغيرها من البلدان تصنف النفقات العامة في اطار الميزانية العامة للدولة على أساس اداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى ، وقد اسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة في الجزائر وتشمل النفقات العامة مايلي:

- نفقات تسيير
- نفقات تجهيز

1- نفقات التسيير:

أ- تعريفها:

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي ان مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث ان نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات.

ب-تقسيمها [2]:

تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي حسب المادة 24 من قانون17/84

-**أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات** :يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي:

-دين قابل للاستهلاك(اقتراض الدولة)

[1] المادة 03: من قانون 21/90 المؤرخ في 1990/08/15 والمتعلق بالمحاسبة العمومية .
[2] قانون المالية 17/84 المؤرخ 1984./07/07.

-الدين الداخلي -ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة)

-الدين الخارجي

-ضمانات من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية

-نفقات محسومة من الإيرادات(تعويض على منتوجات مختلفة).

-**تخصيصات السلطة العمومية** :تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

-**النفقات الخاصة بوسائل المصالح** :وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي:

-المستخدمين -مرتبات العمل

-المستخدمين -المنح والمعاشات

-المستخدمين -النفقات الاجتماعية

-معدات تسيير المصالح

-أشغال الصيانة

-إعانات التسيير

-نفقات مختلفة.

-**التدخلات العمومية** :تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

-التدخلات العمومية والإدارية(إعانات للجماعات المحلية)

- النشاط الدولي(مساهمات في الهيئات الدولية)

-النشاط الثقافي والتربوي(منح دراسية).

-النشاط الاقتصادي(إعانات اقتصادية).

-إسهامات اقتصادية(إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).

-النشاط الاجتماعي(المساعدات والتضامن)

-إسهامات اجتماعية(مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ).

ان كل نفقات التسيير المحصورة في الأبواب الأربعة تقسم في قانون المالية في الجدول-**ب**- الملحق بقانون المالية بالشكل التالي:

-النفقات الخاصة بالباب الثالث والرابع حسب الوزارات، حيث يحدد قانون المالية المبلغ الإجمالي للإعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات الإجمالية لكل جزء، وفصل حسب طبيعة كل نفقة.

النفقات الخاصة بالباب الأول والثاني المشتركة بين كل الوزارات أو التي لا ترتبط بوزارة معينة في ميزانية النفقات المشتركة في أسفل الجدول **– ب** –بعد تخصيص الاعتمادات الموجهة لكل وزارة.

2–نفقات التجهيز: (نفقات الاستثمار):

أ– تعريفها:

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون مخصصة للقطاعات الاقتصادية للدولة ، وذلك من اجل تجهيزها بوسائل الإنتاج لتحقيق التنمية الشاملة ، كما يتم توزيعها حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة[1] .

ب–تقسيمها :[2]

يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي وتظهر في الجدول **–ج** –الملحق توزع نفقات التجهيز على ثلاثة – بقانون المالية حسب القطاعات وحسب المادة35 من قانون17/84

أبواب :استثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى، والتصنيف الذي تعتمد عليه التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحا أكثر تأثير لنشاط الدولة الاستثماري وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

العناوين :تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة (أبواب) وهي:

–الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية.

–إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

–النفقات الأخرى برأسمال.

القطاعات :تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات' (عشرة قطاعات)هي:

المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أ ن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

الفصول والموارد :تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار.

[1] محرزي محمد محرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008،ص 68.

[2] دراوسي مسعود، مرجع سابق ، ص 351

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الانفاق العام واثاره الاقتصادية

الفرع الأول: ظاهرة تزايد الانفاق العمومي

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات من الظواهر العامة في جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي، (رأسمالية أو اشتراكية) ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي(دول متقدمة، ودول نامية) وقد جذبت هذه الظاهرة انظار علماء المالية العامة ، وهم يطلقون عليها **قانون فاجنر** نسبة للاقتصادي الألماني فاجنر Wagner. بعد أن قام بدراسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها، وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها.

ويشير **قانون فاجنر** إلى أنه كلما حقق معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج الوطني

وفيمايلي:

جدول يوضح تطور النفقات العامة في بعض البلدان المتقدمة خلال الفترة1939 -1966:

جدول رقم 01 : تطور النفقات العمومية خلال الفترة 1939-1966

السنة / البلد	1939	1940	1950	1960	1966
الولايات المتحدة: (بملايين الدلارات)	8858	98416	39606	76539	172403
كندا (بملايين الدولارات)	517.8	5191	2366	5537.1	8305
المملكة المتحدة (بملايين الدولارات)	1105.9	2086.4	3941.6	9481	11130
فرنسا (بملايين الفرنكات)	9.7	-	24.2	65.8	99.7

إيطاليا (بملايين الفرنكات)	40.7	365.4	1558.9	4290.8	7249.5
سويسرا (بملايين الفرنكات)	964	1931.9	1637	6201.1	5867.2
الاتحاد السفياتي (بملايين الروبلات)	15310	29859	41266	73100	105300

المصدر: محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة،منشورات حلب سوريا، 1979،ص90

نلاحظ من الجدول السابق ان النفقات العامة في كل البلدان في تزايد وبشكل مستمر لكن بنسب متفاوتة رغم اختلاف الأحوال والانظمة الاقتصادية للبلدان ، وعليه فان ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي في كل البلدان يمكن حصرها في الأسباب التالية [1]:

1- الأسباب الظاهرية:

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ظاهريا دون زيادة في أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة، أي زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام دون الزيادة في الحاجات العامة(عدم تلبية حاجات إضافية للفرد) من هذه الأسباب نذكر:

- **انخفاض القيمة الحقيقية للنقود** :حيث يعبر عن هذه القيمة بكمية السلع والخدمات التي تستطيع الحصول عليها بوحدة النقد الواحدة(القوة الشرائية للنقود.) إن انخفاض القدرة الشرائية للنقود يعود إلى ارتفاع الأسعار، والذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد انخفاض قيمة النقود للحصول على نفس الكمية.

- **الزيادة المضطرة في عدد السكان وإقليم الدولة** : تعتبر المشكلة السكانية من أعظم المشاكل التي تعاني منها دول العالم، والزيادة السكانية تعني الزيادة في النفقات العامة،ومثلا زيادة المواليد يعني زيادة

[1] دراوسي مسعود ، مرجع سابق ،ص 170 ، 171.

المبالغ المخصصة لهم من رعاية، تأهيل، صحة،... الخ، كذلك ارتفاع متوسط الأعمار وزيادة عدد المسنين يؤدي إلى تخصيص مبالغ إضافية بزيادة المعاش التقاعدي ولرعايتهم صحيا واجتماعيا، وهذا يمثل زيادة ظاهرية ما دامت الزيادة موجهة الى سد حاجات السكان الجدد ، وليس لتحسين مستوى المعيشة.

كما يؤدي اتساع إقليم الدولة بفعل عملية الاتحاد الى زيادة ظاهرية في التفقات العامة للدولة الجديدة .

- **اختلاف طرق المحاسبة الحكومية** :قد ترجع زيادة النفقات العامة إلى اختلاف طرق المحاسبة الحكومية وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات بعد أن اتبع مبدأ عمومية الموازنة (الموازنة الإجمالية) ، أين أصبحت تقيد في الموازنة العامة للدولة جملة الإيرادات والنفقات دون إجراء المقاصة بينهما، ومن الواضح أن هذا النظام يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة ولكن في الواقع زيادة ظاهرية.

2- الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام

هي مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة الناتجة عن زيادة الحاجات العامة وبالتالي تؤدي الى زيادة المنفعة الفعلية ومن هذه الأسباب ما يلي:

- **أسباب اجتماعية** :وهي مرتبطة بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل.فلا شك ان النفقات الحكومية الاجتماعية لها دور كبير في ضمان تماسك المجتمع وحشد الثقة في الدولة من جهة كما لها من جهة أخرى فائدة اقتصادية من خلال رفع المستوى المعيشي والقدرة الشرائية و التقليل من فجوة الفقر، وما لذلك في رفع مستوى الطلب الفعلي و بالتالي زيادة الدخل الوطني [1].
- **أسباب اقتصادية** :الناتجة عن زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني مما يتطلب نفقات مالية متزايدة مما يعني زيادة في حجم النفقات العامة.

كما يعتبر التنافس الدولي في المجال الاقتصادي عامل مهم في تزايد النفقات الحكومية وذلك من خلال تقديم مختلف الحكومات للاعانات المساعدة للمشروعات العامة و الخاصة لتحسين القدرة التصديرية ورفع الجودة والنوعية للسلع المصدرة .

- **أسباب سياسية** :وهي مرتبطة بالدور السياسي للدولة والتغيرات السياسية كتعدد الأحزاب، هذا بالإضافة إلى التمثيل السياسي في الخارج والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية، كل هذا يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام.

[1] محمد بن عزة،مرجع سابق، ص 44.

- كما ان انتشار مبادئ الديمقراطية يجعل الحكومات تميل الى الاسراف في الانفاق كما ان نمو دور الدولة وتحولها من دولة غير مسؤولة الى دولة مسؤولة يزيد من الحالات التي تلتزم فيها الدولة بتعويض الافراد التي تسببها لهم اعمال وتصرفات الإدارة العامة
- **أسباب عسكرية.:** تعتبر الأسباب العسكرية الناتجة عن الحروب وعدم الاستقرار الذي يشهده العالم عامل أساسي وراء تزايد النفقات الحكومية ، ومع تصاعد موجات التوترات زاد التهافت على اقتناء الأسلحة رغبة في الأمان.
- **أسباب إدارية:**إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة التطوير والتحديث والتدريب،مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها.

الفرع الثاني : الاثار الاقتصادية للنفقات الحكومية:

للنفقات الحكومية اثار متعددة وفي مختلف الميادين لكن سوف تقتصر دراستنا على الاثار الاقتصادية حيث ان دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تعتبر أمرا بالغ الأهمية لأنها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة،ويمكن حصر هذه الاثار فيما يلي:

أولا: الاثار المباشرة

الأثار على الناتج القومي:

إن درجة تأثير الإنفاق العام يتوقف على مدى كفاءة استخدامه (إنتاجية الإنفاق لعام)، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من خلال :زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج الوطني.

–إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج وذلك عن طريق نفقات الصحة، التعليم، التدريب ... الخ.

– و الانفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.

كما ان الانفاق على المرافق التقليدية كالدفاع الخارجي و الامن الداخلي و إقامة العدالة وان لم تبدو له علاقة مباشرة بالإنتاج ، الا انه يهيئ الظروف التي لا غنى عنها لقيامه، حيث يؤدي اختلال الامن وانتفاء الحماية الى عدم اطمئنان المنتجين على استثمار أعمالهم مما يعوق سير الإنتاج في مختلف ميادينه

كما يؤثر الانفاق على التعليم و الصحة العامة و التامينات الاجتماعية ضد المرض و العجز و الشيخوخة و البطالة على الإنتاج من خلال تاثيره على قدرة الافراد ورغبتهم في العمل و الادخار
وكذلك يلعب الانفاق دورا فعلا في توجيه الموارد الإنتاجية المتاحة الى فروع النشاط المرغوبة عن طريق التاثير على معدلات الربح فيها بضمان حد ادنى من الأرباح او سد العجز في ميزانية المشروع خلال فترة معينة وتقديم بعض الإعانات المالية كاعانات الانشاء والتوسع و التصدير

1- الاثار على التوزيع:

يؤثر الانفاق العام على توزيع الدخل القومي بطريقتين:

- الأول: تمتع الافراد بخدمات عامة غير قابلة للتجزئة في حين يتحمل الأغنياء بنسبة اكبر من تمويل هذا الانفاق فيعتبر هذا نقلا للدخول من اصحاب الدخول الكبيرة الى أصحاب الدخول الصغيرة
- الثاني: استفادة الطبقات الفقيرة ببعض الخدمات القاصرة عليهم كاعانات البطالة والمستشفيات العامة و المستشفيات العامة والملاجئ و غيرها

- ولكي يحدث الأثر ينبغي ان تكون معظم الإيرادات مستمدة من الضرائب المباشرة لان نصيب الطبقات الغنية منها اكبر من الفقيرة ، مما يؤدي عمليا الى توزيع الدخل القومي

2- الاثار على الاستهلاك:

للانفاق العام اثار مباشرة على الاستهلاك وذلك من خلال نفقات الاستهلاك التي توزعها الدولة على الافراد في صورة مرتبات واجور تكاد تشمل الغالبية العظمى منهم في البلاد الاشتراكية [1]و يظهر ذلك من خلال:

فالبنسبة لنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام :

يبدو أثرها على زيادة الاستهلاك من خلال ما تقوم به الدولة في سبيل إشباع الحاجات العامة من إنفاق، وقد يتخذ الاستهلاك الحكومي صورة شراء سلع أو مهمات تتعلق بأداء الوظيفة العامة أو تلزم الموظفين العموميين أو لأعمال المرافق والمشروعات العامة

نفقات الاستهلاك الخاصة بالدخول الموزعة على الأفراد:

تبدأ آثار هذه النفقات عندما تقوم الدولة بتخصيص جزء من النفقات العامة لدفع مرتبات وأجور ومعاشات لموظفيها وعمالها الحاليين والسابقين، ويخصص الجزء الكبير من هذه الدخول الموزعة على الأفراد لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات، وتعتبر نفقات الدولة في هذه الحالة

[1] محمود إبراهيم الوالي ، مرجع سابق ص 36.

مقابل ما يؤديه عمالها من أعمال أو خدمات، ولذلك فهي تعتبر من قبيل النفقات العامة المنتجة، حيث تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي.

3- الاثار على الأسعار:

اذا كان المحدد الرئيسي للأسعار يرجع الى قوى العرض والطلب ، فهي محصلتها ، الا ان تدخل السلطة العامة بطريق مباشر او غير مباشر من خلال سياسة الانفاق الحكومي ، من شانه التاثير على مستوى الأسعار ، وهو الامر الذي لم يعد مقتصرا على الظروف الاستثنائية و الطارئة فقط، وانما أصبحت وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي

يترتب على الانفاق العام في المشروعات الإنتاجية زيادة السلع مما ينجم عنه انخفاض الأسعار ، اما توجيه الانفاق العام الى المجالات الاستهلاكية فهو يؤدي على زيادة أسعارها نظرا لزيادة الطلب عليها كما يمكن تخفيض الأسعار بشراء بعض السلع والمنتوجات وتخزينها حينما تكون متوفرة ومنخفضة السعر حفاظا على استقرار بعض الصناعات و المؤسسات.

ثانيا: الاثار الغير مباشرة

للنفقات العمومية اثار اقتصادية غير مباشرة تنشا من خلال ما يعرف بدورة الدخل ويطلق عليها كذلك " باثر المضاعف" و "اثر المعجل".

ويطلق على اثر المضاعف الاستهلاك المولد ، كما يطلق على المعجل الاستثمار المولد و يظهر ذلك من خلال:

1- اثر المضاعف (المضاعف الكينزي): يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي ، المعامل العددي الذي يشير الى الزيادة في الدخل القومي المتولد عن الزيادة في الانفاق الحكومي.

$$\Delta Y = K . \Delta G$$

حيث ان:

ΔY: يعبر عن التغير في الدخل

ΔG: يعبر عن التغير في الانفاق الحكومي

K: معامل المضاعف

و قيمة المضاعف يجب أن تكون اكبر من الواحد.

$(K > 1)$

و تتوقف فعالية المضاعف الكينزي على أربعة شروط:

- وجود بطالة غير إرادية.
- اقتصاد صناعي.
- وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية.
- توفر رأسمال اللازم لزيادة الإنتاج.

و ترتبط فعالية المضاعف أيضا ب[1] :

- درجة انفتاح الاقتصاد :حيث تعتبر الواردات تسربا للدخل.
- نظام الصرف المتبع :في ظل نظام صرف المرن تغيرات قيمة العملة نحو الأعلى تحد من من الطلب على الصادرات.
- تطور الأسواق المالية : إن تطور الأسواق المالية يؤدي إلى الانخفاض الميل الحدي للاستهلاك

2- اثر المعجل:

يبين المعجل اثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار حيث ان الزيادة في الدخول يترتب عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يدفع المنتجين الى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من معدات والالات للرفع من الإنتاج و بالتالي الأرباح ، وبزيادة الاستثمار يرتفع مستوى الدخل القومي .

المبحث الثالث: ترشيد الانفاق الحكومي

يعتبر ترشيد الانفاق الحكومي الوسيلة الوحيدة لمعالجة مشكلة محدودية الموارد في ضل تنامي الطلب على مقومات الحياة الأساسية غير ان التعامل الجيد مع الانفاق الحكومي سواء من حيث حجمه او من حيث هيكله بالرغم من ضرورته ليس من السهل تحقيقه .

المطلب الأول: مفهوم واهمية ترشيد الانفاق العام:

الفرع الأول: مفهوم ترشيد الانفاق الحكومي

من أجل تحقيق اهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من الأدوات الرئيسية للدولة .فالإنفاق العام يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة، ومدى تأثيرها في

[1] بودخدخ كريم، سلا منة محمد ،أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر خلال 2001-2009الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة المسيلة ، ص 07.

النشاط الاقتصادي، وقد ازدادت النفقات العامة حجما مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وبحكم أن الإنفاق العام يكتسي اهمية كبيرة في السياسة المالية للدولة وجب على الدولة التوجيه المحكم

والترشيد السليم للإنفاق العام، حيث يعتبر هدف ترشيد الإنفاق من الاهداف العامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في مؤسساتها العامة بشكل خاص وذلك للقضاء على صور الإسراف والحد من ضياع المال العام ما امكن ذلك

ويمكن تعريف ترشيد الانفاق العام على انه:

الترشيد **لغة:** هو من فعل رشد ، رشدا ، ورشادا، أي اهتدى واستقام ، اما اذا قلنا فلان رشيد أي انه صائب وحكيم وقراره رشيد[1]

اما **اصطلاحا** : فهناك عدة مصطلحات في هذا المجال اكثر شيوعا مثل ضوابط الانفاق العام واولويات الانفاق العام وتحسين كفاءة الانفاق ..... وعلى اية حال فان مصطلح الترشيد قد يكون ادق واعم .

وترشيد الإنفاق في معناه الاصطلاحي مشتق من كلمة الرشد الاقتصادي، والرشد الاقتصادي في مفهومه الإسلامي هو حسن التعامل مع الأموال كسباً وأنفاقاً، بمعني ترشيد الإنفاق العام وترشيد الإيرادات العامة. وبذلك عندما نعرف الرشد الاقتصادي في الإنفاق فهو حسن تصرف الحكومة في إنفاق الأموال، والرشد يضاده السفه، كما أنه يتنافى مع التبذير من جهة، والتقتير من جهة أخرى، بمعنى أن الزيادة أو النقص عن وضع الاعتدال هي عدم رشد أو سفه، كما يتضمن ترشيد الإنفاق إتباع مبدأ الأهميات النسبية والترتيب التفاضلي السليم، بحيث يقدم الأهم على المهم[2].

كما يعرف ترشيد الانفاق الحكومي: تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة[3].

الفرع الثاني: أهمية ترشيد الانفاق الحكومي

[1] المنجد في اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان، 2001، ص555.
[2] شوقي احمد دنيا، النظام المالي الإسلامي وترشيد الانفاق العام ، مصر، 1993 ، ص 251
[3] دراوسي مسعود ، مرجع سابق ، ص 171

لوضوح هذه الأهمية وعدم احتياجها الى تأكيد وتنبيه فاننا نشير هنا وبايجاز الى بعض جوانب هذه الأهمية ، اكمالا للصورة من جهة ، وتحذيرا من مغبة عدم الترشيد من جهة أخرى ، يمكن القول ان ترشيد النفقات يكتسب أهمية كبرى في عالمنا المعاصر لان حجم وهيكل النفقات العامة في كثير من الدول يكاد ان يكون غير رشيد ، فهو من حيث الحجم الكلي متزايد بدرجة غير مبررة، ومن حيث الهيكل تعتزيه تشوهات عديدة ، ترجع الى عدم الالتزام بمبدا الأولويات ، فكم من مجال محدود النفع والمصلحة مقدم على غيره من مجالات اهم وانفع، وكم من مشروع انفق عليه بأكثر او اقل بكثير مما يحتاجه، ومعنى ذلك عدم الاستفادة المثلى من الموارد ، وسوء تخصيصها ، ثم تدهور الإيرادات العامة من جراء ذلك[1].

ان عدم الترشيد يترتب عنه عدة اضرار وفي مختلف المجالات ، حيث انه يؤثر سلبيا على الإيرادات العامة ويؤثر كذلك على اهداف النظام المالي بحيث يحول دون تحقيق ما يتطلب منه من استقرار وعدالة ونمو ، كذلك يعرض امن وسيادة البلاد لمخاطر مؤكدة حيث ان العجز في ميزانيات الدول اثقلت بلدان كثيرة بقروض خارجية ضخمة إضافة الى التضخم المرتفع واستثمارات القطاع الخاص الراكدة ، وبالتالي عدم إمكانية الإيرادات العامة من ملاحقة الانفاق العمومي.

المطلب الثاني: عناصر عملية ترشيد الانفاق الحكومي

عملية ترشيد الانفاق الحكومي تتوقف على العناصر التالية:

1- فعالية تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص

وهذا من خلال العمل على تحديد المجالات التي يجب أن تضطلع بها الدولة ومن ثم تدخل في نطاق الإنفاق العام، وتحديد المجالات التي يجب أن تمثل إنفاقا خاصا ومن ثم تخرج من نطاق الإنفاق العام، وهو ما يعني ضرورة العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص، وترجع اهمية ذلك إلى عدة عوامل لعل اهمها انخفاض إنتاجية الإنفاق العام في الدول النامية، فقد أتضح الفشل المتكرر لكثير من أوجه الإنفاق العام في مواجهة مشاكل الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى انخفاض معدلات التنمية، وزيادة حدة مشكلات المديونية الخارجية والعجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة .وفي الدول المتقدمة أستهدفت من إعادة التخصيص تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة من خلال إنتاج مخرجات أكثر بنفس القدر من الموارد المتاحة للمجتمع. ولا يقصد بإعادة تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص الدعوة إلى تخفيض الحجم المطلق للإنفاق العام وإنما تغيير اتجاهاته إلى مجالات أكثر مساهمة في تحقيق اهداف المجتمع، ومن ثم إفساح المجال أمام القطاع

[1] شوقي احمد دنيا، نفس المرجع، ص 253

الخاص لولوج المجالات الأخرى التي له ميزة نسبية في الاضطلاع بها .ولتحديد المجالات التي يجب أن تضطلع بها الدولة ومن ثم تدخل في نطاق الإنفاق العام، وكذا لتحديد المجالات التي يجب أن تمثل إنفاقا خاصا ومن ثم تخرج من نطاق الإنفاق العام[1]

2- التحديد الجيد للحجم الصحيح للانفاق العام على مستوى الدولة:

فلا بد من بذل كل الجهود اللازمة لمعرفة السقف الأمثل للحجم الكلي للانفاق العام ، و الذي يخضع للقرار السياسي ، او بعبارة أخرى يخضع لوظيفة الحكومة في المجتمع التي تتوقف بدورها على النظام الاجتماعي و الاقتصادي القائم ، وعلى المرحلة التي يمر بها المجتمع من تقدم او تخلف ، وكل هذا لا يمنع من محاولة وضع معيار نظري يحدد الحجم الأمثل للانفاق العام ، وتتمثل في النقطة التي تتعادل عندها المنفعة الحدية للنفقة العامة مع المنفعة الحدية لهذه النفقة لو بقيت في يد الافراد وقامو هم بانفاقها.اضافة الى التحديد الدقيق لوقت مقدار النفقة حيث يجب ان يتم الانفاق في الوقت المناسب دون تقديم او تأخير.

3- ضرورة ان تكون النفقة العامة لإشباع حاجات عامة

والذي يعتبر ركنا أساسيا من اركان النفقة العامة ويعتبر الخروج عنه خروج على مبادئ المالية الرشيدة فاذا ماتم انفاق من أي جهة حكومية بهدف اشباع حاجات خاصة فان ذلك يعتبر تضييعا للمال العام وليس انفاقا له .

4- الالتزام بمبدا الأولويات

يوصي الخبراء الماليون بضرورة احترام هذا المبدا وعدم الخروج عليه ، والا اتجهت الأموال الى مجالات ومشروعات اقل أهمية ، وحرمت منها مجالات ومشروعات اكثر أهمية الامر الذي يؤدي الى تشويه الاقتصاد القومي ، وعدم تحقيق الانفاق الحكومي لاثاره الحميدة المرجوة .[2]

ان احترام هذا المبدا ضروري لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه ، وتحديد الأولوية تعني درجة أهمية البرنامج او المشروع الذي تريد الهيئة العمومية تنفيذه ومدى قدرته على اشباع حاجات سكانية متزايدة في ضل قلة الموارد المتاحة يساهم بدور كبير في تحقيق الأهداف المحددة مسبقا[3] .

[1] عامر عميريبو،ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج العجز في الموازنة العامة دراسة حالة الجزائر للفترة (1995-2009)،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقودومالية وبنوك، جامعة البليدة 2010

[2] شوقي احمد دنيا، مرجع سابق، ص 262

[3] محمد بوعزة ، مرجع سابق ، ص 59

ومن بين الأدوات و الأساليب التي تساعد على تحيق هذا المبدا أسلوب تحليل التكلفة و العائد، وبالتالي فلا بد من بذل الجهد وتطوير العمل قدر المستطاع و ضرورة مراعاة كل الاثار والنتائج المباشرة على جهتي العوائد و التكاليف معا .من خلال هذا نكون امام ثلاث احتمالات زيادة التكاليف عن العوائد ومثل ذلك يرفض الانفاق عليه ، تساوي العائد مع التكلفة ، او تزايد العائد على التكلفة .ومن هنا تجمع المشروعات ثم ترتب ويبدا باعلاها فاعلاها تحقيقا لاكبر قدر ممكن من المصلحة .

5- الحرص على ضمان الجودة والرفع من المردودية:

بحيث يجب ان تعكس المردودية النتيجة التي تترتب عنها النفقة العامة، أي المردودية الاقتصادية و الاجتماعية للنفقة العامة أي يجب ان تكون المردودية تعكس قيمة الأموال التي صرفتها الدولة من اجل توفير السلع والخدمات[1] .

6- توافر المعلومات المالية :

يجب توافر جملة من المعلومات اللازمة عن الموارد المالية المتوقعة ، وعن أوجه الانفاق المختلفة ، وان تكون هذه المعلومات معالجة ، وقابلة للاستعمال،مما يسمح بالتأكيد من اتجاهات حركة الإيرادات و الانفاق مستقبلا، كما يسمح باستخدام مختلف الأساليب التنبؤية لبناء الدراسة اللازمة على أسس اكثر واقعية، الى جانب الادراك التام بقدرات الجهات المعنية على التحصيل او الصرف[2] .

المطلب الثاني: متطلبات نجاح عملية الترشيد

ان تكامل عناصر عملية الترشيد تعتبر خطوة أولى لنجاحه ، غير ان هذا غير كافي فهي في حاجة الى توافر ضمانات ومتطلبات ، حتي يمكن انجاز هذه العملية على الوجه المطلوب ، وفيما يلي نشير الى اهم متطلبات نجاح عملية الترشيد

1- **إرادة سياسية قوية:** تضع الحق في نصابه دون خشية صاحب نفوذ او مصلحة ، و المعروف ان تخصيص الانفاق العام وإعادة النظر فيه يثير العديد من الفئات ذات المصلحة،وقد يدفعها الى الوقوف في وجه إتمام هذه العملية ، ومن ثم يستدعي الامر الى وجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات[3]، كما ان ترشيد الانفاق العام وكذلك إقامة سياسات اقتصادية حكيمة رهين وجود حكومة قوية لها القدرة على السماع واحترام ما يقال فيها ومناقشته مناقشة موضوعية دوم تخويف او ترهيب .

[1] شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام و الحد من الفقر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2012.ص91.

[2] شعبان فرج، نفس المرجع،ص91

[3] شوقي احمد دنيا، نفس المرجع ، ص 269

2- **الالتزام المحدد الصريح بتحقيق العدالة الاقتصادية:** على الدولة السهر من اجل تحقيق هذا الهدف ، فالوصول الى ترشيد فعال في الانفاق العام في ضل عدم العدالة الاقتصادية هو ضرب من المحال .
وبالتالي يجب على الدولة ان تراعي العدالة في توزيع المنافع و الخدمات التي تنتج عن النفقات العامة، فلا تحابي طبقة او فئة من طبقات او فئات المجتمع على حساب طبقات وفئات أخرى، ولا يقصد من ذلك ان يتساوى نصيب كل الطبقات بل هناك طبقة الفقراء بحاجة ماسة لخدمات الدولة يستوجب زيادة النفقات عليها من اجل النهوض بها.

وتظهر الدراسات ان الفئات ذات المداخيل الأعلى غالبا ما تتلقى القسم الأكبر من الخدمات العامة، وهذا ما يوجب معرفة الوضعية الاجتماعية لفئات المجتمع المختلفة و التي على أساسها يتم إعادة توزيع الدخل ، ودراسة عدالة توزيع الانفاق العام على فئات المجتمع وتمكين الفئات الفقيرة من الاستفادة من الخدمات العامة بصورة مجانية كالتعليم و الخدمات الصحية.

3- **ضرورة إدارة أجهزة الدولة إدارة جيدة:** غياب جهاز اداري كفئ يتولى الاشراف والقيام على مختلف المرافق والهيئات العامة ، خاصة منها الهيئات الاقتصادية لا يحقق ما يرجى من عملية الانفاق العام.

4- **توفر نظم محاسبية ورقابية فعالة:** وهذا من اجل ضمان توافق التنفيذ مع ماسبق التخطيط له على ان تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، فان وجود هذه النظم والتزام الدولة الصريح بنشر نتائجها ، هو اكبر تحدي امام جدية الحكومات فيما تزعم القيام به وتحقيقه فبقدر ما تنجح الدولة في تحقيق ذلك فبقدر ما تنجح في ترشيد الانفاق العام .
ولكي تكون الرقابة على برامج الانفاق مجدية ، فانه لابد من ان تكون منطلقاتها ووسائلها منسجمة ومؤدية الى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها ، لذا فان حدود صلاحية أجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب ان تكون واضحة، لا من الناحية القانونية فحسب بل على الصعيد الواقع العلمي أيضا، وفعالية الرقابة توفر الشروط اللازمة لتوجيه المشاريع العامة توجيها اجابيا.

المطلب الرابع: الفساد و الانفاق الحكومي

بعدما راينا أهمية الترشيد ودوره في التوجيه الجيد للنفقات العامة وكذا عدم هدر المال العام، تجدر كذلك الإشارة الى الاثار التي يخلفها الفساد على الانفاق العمومي.

الفرع الأول : تعريف الفساد

وتمثل ظاهرة الفساد احدى الظواهر التي وجدت على مر التاريخ، وتحولت في الوقت الحاضر الى مشكلة رئيسية تواجه النظام العالمي الجديد ، اذ يحول الموارد من مجالات التنمية ويقوض ثقة المجتمع في السلطة الحاكمة[1] .

و مصطلح الفساد له معان عديدة و في أوسع الصور يتمثل في سوء استخدام المنصب لغايات شخصية، ويمثل انحراف عن الواجبات الرسمية لمنصب عام بالتعين او الانتخاب لاجل الحصول على مكاسب تتعلق بالثروة او المكانة ، ويقصد بالفساد أيضا استعمال السلطة العامة لتحقيق منافع خاصة سواء من طرف السلطة التنفيذية او التشريعية او القضائية ، واما فيما يخص صور الفساد فتتعلق بالرشوة ، الابتزاز ، المحسوبية، استغلال النفوذ، استغلال"مال التعجيل" وهو المال المدفوع لموظفي الحكومة لتعجيل النظر في امر محدد يقع ضمن نطاق اختصاصهم ، و اختلاس الأموال العامة[2]

الفرع الثاني: تاثير الفساد على الانفاق

من الممكن ان يؤدي الفساد الى زيادة الانفاق العمومي ، وذلك عن طريق زيادة تكاليف المشاريع و الخدمات المقدمة الى المواطنين، فاذا ما تحصل المسؤولين على رشاوي مقابل منح صفقات ومشاريع لجهة معينة فان هذه الأخيرة سوف تزيد في تكاليف المشروع او الخدمة ، و بالتالي يزيد الانفاق العام، كما يعمل الفساد على زيادة الانفاق العام من خلال التوسع او زيادة المشاريع الكمالية و مشاريع التباهي التي لا فائدة منها، ذلك ان جزءا من الموارد التي كانت موجهة نحو الانفاق على المشروعات العامة لاقامة بنى تحتية مثلا تدعم الإنتاج يتم توجيهها من خلال علاقات الفساد الى الاستهلاك الخاص للمنفذين في الأجهزة الحكومية التي تقوم بتلك المشروعات ،الامر الذي يزيد من تكلفتها ويقلل من جودتها ، كما يعمل الفساد على تقليل حجم الأموال الموجهة نحو الانفاق العام بسبب الاختلاس و السرقة، او توجيه جزء من الإيرادات الى حسابات خارج الميزانية (صناديق التقاعد، صناديق ضبط الموارد) و التي تكون اقل شفافية ورقابة من الميزانية مما يجعلها معرضة اكثر للاستخدامات الغير مشروعة وينتج عن مثل هذه التصرفات في النهاية عد تحقيق الأهداف الموجه اليها العام لعدم كفاية الأموال[3].

في حالة انتشار الفساد في الإدارات و المصالح العمومية فانه يعمل على خلخلة الهيكل والتنظيم الإداري للدولة ما يتسبب في انحراف الإدارة العمومية على المهام المنوطة بها، من جراء تفشي الرشوة و البيروقراطية و الممارسات الفاسدة بين الموظفين ، وهو ما ينتج عنه تعطل مصالح الافراد ، وعدم وصولهم للخدمات العمومية ذات الكفاءة و الجودة العالية، وكذا عدم وجود عدالة في توزيع الخدمات.

[1] علي خالفي، مقال حول قياس الفساد وتحليل ميكانيزمات مكافحته ،دراسة اقتصادية حول الجزائر، ص90،89.
[2] علي خالفي، نفس المرجع،ص92.
[3] شعبان فرج،مرجع سابق، ص61.

ويؤثر الفساد كذلك على الانفاق العام من خلال خفض الايرادات العامة للدولة، حيث يعمل على محاباة دافعي الضرائب الذين يتمكنون بفضل تقديم الرشاوي و العمولات للمسؤولين في الإدارة الضريبية من تخفيض قيمة الضريبة المفروضة عليهم او التهرب الكامل من دفعها ، او الاستفادة من إعفاءات ليست من حقهم ، وكل هذا يعمل على تقليل الإيرادات التي بدورها تؤثر على الانفاق الحكومي.

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تطرقنا لأهم الأسس و المفاهيم المتعلقة بسياسة الإنفاق الحكومي، حيث تعتبر أداة هامة في يد الدولة و التي بواسطتها يتم تحقيق الاهداف التنموية المرغوب فيها ، فقد تطور مفهومها بين المذاهب الاقتصادية و من خلال مراحل التطور كان ينتقل الإنفاق العام من الحيادية و التأثير في النشاط الاقتصادي.

و تعتبر ظاهرة تزايد النفقات العامة من إحدى أهم السمات التي تميز المالية العامة ، سواء في الدول النامية و المتقدمة لكن تختلف من دولة الى اخرى تعود الى أسباب حقيقية واخرى ظاهرية ، كما تبين ان للنفقات العامة تأثيرات واضحة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيرها على كل من الناتج القومي و الاستهلاك و على الأسعار و التوزيع .

كما يجب على الدولة العمل على ترشيد النفقات العمومية من اجل التقليل من مظاهر التبذير والإسراف و العمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الثالث: دراسة تقييميه لآلية تأثير برامج الإنفاق الحكومي في الجزائر على النمو الاقتصادي في خلال 2001-2013.

تمهيد :

لقد تبنت الجزائر منذ الاستقلال مجموعة من البرامج التنموية التي كانت تعتمد في تمويلها أساسا على أسعار المحروقات ،ولقد عانى الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات اثر انخفاض أسعار النفط من وجود إختلالات هيكلية حادة تسببت في حدوث عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع في المديونية الخارجية الى جانب ارتفاع في معدلات التضخم،وأمام هذه الوضعية وجدت الجزائر نفسها امام حتمية الانتقال من النظام الاقتصادي الموجه الى نظام اقتصاد السوق بعدما كانت تعتمد فيما سبق على التخطيط المركزي .

وفي هذا السياق ومنذ بداية الالفية الثالثة نتيجة لتحسن الأوضاع المالية للبلاد تبنت الجزائر سياسة التوسع في الانفاق العام ممثلة في مجموعة من البرامج التنموية ، وهذا للارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وامتدت فترة البرامج من 2001 إلى 2014 ، عُرف البرنامج الأول ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كان من 2001 إلى 2004 ، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي امتد من 2005 إلى 2009 ، وفي الأخير برنامج توطيد النمو الاقتصادي والذي انطلق من 2010 ومازال جاري التنفيذ إلى غاية 2014 ، وهذا في محاولة منها لإعادة بعث حركية الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي .

وفي هذا الفصل سوف نقوم باستعراض مختلف البرامج التنموية سالفة الذكر والتي عملت الجزائر على تنفيذها وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل الى المباحث التالية:

1- لمحة عامة عن سياسة الإنعاش

2- تقديم برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2013

3- ناثبر برامج الامعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: لمحة عامة عن سياسة الإنعاش الاقتصادي:

اتبعت الجزائر منذ 2001 سياسة مالية توسعية ترتكز على زيادة الإنفاق الحكومي وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم الحركة التنموية وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.

المطلب الأول : مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي:

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادية، وذلك بتبني برنامج لتنشيط الطلب الكلي(النظرية اليكنزية)عن طريق الزيادة في الإنفاق(الخاص والعمومي، الاستهلاكي والاستثماري)قصد تحفيز الإنتاج(تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)وبالتالي دعم النمو ومن ثم امتصاص البطالة[1]

فارتفاع معدلات الإنفاق العام على المشاريع سيؤدي حتما إلى زيادة الطلب بشقيه الاستهلاكي الاستثماري مما يساهم في تنشيط الاقتصاد وبعث حركية النمو، فعلى سبيل المثال الاستثمارات التي قامت بها الدولة خاصة في البنى التحتية(الطريق السيار، إنجاز مليون وحدة سكنية)ساهمت في زيادة عدد المشروعات الاستثمارية في قطاع البناء والأشغال العمومية هذا من جهة، ومن جهة ثانية أدت إلى زيادة الطلب على مادة الإسمنت و بالتالي انشاء العديد من المؤسسات (الأجنبية) من اجل انتاج هذه المادة.

إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تتدرج على المستوى الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البر امج الطموحة المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البر نامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، و هي برامج تسعى إلى إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم النمو خارج الميزانية[2].

إن برامج الاستثمارات العامة هي برامج للإنعاش الاقتصادي، يمكن تعريفها بأنها" عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي، و بالتالي هي عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة و القيمة المضافة و الموفرة لمناصب الشغل ، و تدعيم الخدمات العمومية في مجال الري، النقل المنشآت الأساسية و تحقيق التنمية المحلية، و من ثم فإن الهدف هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية"[3]

---

[1] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر على وأثرها النمو، مجلة الباحث ورقلة، العدد العاشر، 2012 ، ص 148

[2] عثماني انيسة،بوحصان لامية، دراسة قياسية لاثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث مؤتمر دولي، سطيف، 7

[3] إبراهيم منصوري ،مفعول السياسة المالية على النمو الاقتصادي :مقارنة بين المغرب و تونس و مصر"،الملتقى العلمي الدولي الثاني، المغرب، ص .3

المطلب الثاني: دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي

هناك مجموعة من الدوافع سواءا كانت اجتماعية او اقتصادية أدت بالجزائر الى تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي و المتمثلة في:

1-ضعف معدل النمو الاقتصادي:

اثرت الازمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداءا من سنة 1986 على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية اذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج الخام المحلي خلال فترة (1987-1994) 0.5% ، وهو مادى بالحكومة الى تطبيق برامج و سياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي و فيما يلي جدول يوضح مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1993-2000).

الجدول رقم2 : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1993-2000

المؤشرات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الإجمالي "مليار دج"	1165	1487,4	2004,9	2565	2762	2830	3248	4099
الناتج المحلي الإجمالي "مليار دولار أمريكي"	49,9	42,4	42	46,9	48,2	48,19	48,8	54,4
نسبة نمو الناتج الحقيقية (%)	-2,1	-0,7	3,9	4,3	1,1	5,1	3,2	2,4
نصيب الفرد من الناتج "دولار أمريكي"	1856	1542	1498	1643	1658	1633	1630	1789

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة شلف ، الجزائر ص 43

من خلال اطلاعنا على الجدول يمكننا ان نميز بين ثلاث فترات:

الفترة الأولى (1993-1994):تم تسجيل معدلات نمو سلبية بلغ متوسطها خلال هذه الفترة -1.4% ،وهو مايعني استمرار تاثر الاقتصاد الوطني بالازمة التي شهدتها ابتداءا من سنة 1986 .

الفترة الثانية(1995-1998): خلال هذه الفترة حاولت الحكومة معالجة الازمة الاقتصادية من خلال تنفيذ "برنامج التعديل الهيكلي" ،و ان اهم مايميز هذه الفترة هو تسجيل معدلات نمو إيجابية و صل متوسطها الى + 3.6% ، وتعد سنة 1998السنة التي تحقق فيها اعلى معدل للنمو الاقتصادي منذ سنة 1986 حيث وصل الى 5.1% .

الفترة الثالثة(1999-2000): في هذه الفترة عرفت معدلات النمو الاقتصادي تراجعا مقارنة بالفترة السابقة اذ قدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.8%، رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات .

2- ارتفاع معدل البطالة:

تعد مشكلة البطالة من بين اخطر و اعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلفته من اثار اقتصادية و اجتماعية، لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال الى غاية يومنا هذا محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج وسياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية .

والجدول التالي يبين تطور معدل البطالة خلال الفترة(1985-2000):

جدول رقم 03 : معدلات البطالة في الجزائر خلال 1985-2000

السنوات	1985	1987	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	9.7	21.4	18.1	19.7	20.3	21.3	23.1	24.4	28.3	28.1	28.3	28.6	29.3	29.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع معدل تزامن مع الازمة الاقتصادية لسنة 1986،وبقي معدل البطالة في ارتفاع مستمر حيث وصلت الى اعلى معدل لها سنة 2000 بنسبة 29.8 % .

وتعود أسباب البطالة في الجزائر الى عوامل متداخلة فبالاضافة الى عامل النمو الديمغرافي، ساهمت الازمة الاقتصادية لسنة1986 في رفع معدلات البطالة خلال ضعف نسبة النمو الاقتصادي و توقف الاستثمارات العمومية منذ 1986،كما ان الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت ابتداءا من سنة 1989 المعروفة ببرنامج التعديل الهيكلي خلال فترة 1994-1998 ساهمت في رفع معدلات البطالة من خلال تسريح عمال المؤسسات العمومية الاقتصادية التي عانت من عجز مالي وهيكلي. فامام هذا الواقع الماساوي و في ضل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة بتنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي من اجل خفض نسبة البطالة.

المطلب الثالث: ظروف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي

يتوقف مدى نجاح أي سياسة اقتصادية على توافر مجموعة من الشروط الأساسية أهمها طبيعة الظروف الاقتصادية المواكبة لهذه السياسة سواءا خلال فترة اعدادها او تنفيذها ، وتم اختيار فترة 1998-2004 من اجل الإحاطة بظروف اعداد و تنفيذ هذه السياسة:

جدول رقم4: المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة "1998-2004":

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	
38,6	28,9	25,2	24,3	28,5	17,8	12,9	متوسط سعر البرميل من البترول الجزائري "دولار أمريكي"
32,1	24,5	18,7	19,1	21,7	12,3	10,1	الصادرات
17,9	13,3	12,0	9,5	9,3	9,0	8,6	الواردات
14,2	11,2	6,7	9,6	12,4	3,3	1,5	رصيد الميزان التجاري
9,1	7,5	3,6	6,2	7,6	2,4 -	1,7-	رصيد ميزان المدفوعات
43,1	32,9	23,1	18,0	11,9	4,4	6,8	إحتياطي الصرف
28,8	24,3	19,1	18,1	12,2	4,6	7,5	إحتياطي الصرف " أشهر واردات"
21,4	23,2	22,6	22,5	25,2	28,3	30,6	المديون الخارجية
26	34,9	40,5	41,1	46,4	58,0	63,9	نسبة الدين الخارجي من الناتج (%)
3,6	2,6	1,4	4,2	0,3	2,6	5,7	معدل التضخم (%)
72,6	77,4	79,9	77,2	75,5	66,5	58,7	سعر الصرف

المصدر: البنك المركزي الجزائري ، التقارير السنوية للمؤشرات المالية والنقدية للجزائر .

من الجدول نلاحظ تحسن ملحوظ شمل معظم المؤشرات الاقتصادية الخارجية نتيجة الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات ، ما اثر بشكل إيجابي على باقي المؤشرات الكلية الخارجية ، فقد سجل رصيد الميزان التجاري فائضا معتبرا و متزايدا من سنة الى أخرى اذ انتقل من 1.5 مليار دولار امريكي سنة 1998 الى 14.21 مليار دولار امريكي خلال سنة 2004 نتيجة لتزايد صادرات المحروقات اذ انتقلت من 10.1 مليار دولار امريكي سنة 1998 الى 32.16 مليار دولار امريكي ستة 2004.

ان الزيادة في حصيلة الصادرات أدى الى تغطية الارتفاع الكبير في قيمة الواردات التي ارتفعت من 8.6 مليار دولار امريكي سنة 1998 الى 17.95 مليار دولار امريكي سنة 2004 . نتيجة ارتفاع الطلب الكلي من جهة و ارتفاع سعر صرف الأورو من جهة أخرى باعتبار ان معظم واردات الجزائر مصدرها دول الاتحاد الأوروبي [1]

ولقد شملت هذه التطورات رصيد ميزان المدفوعات ، اذ انتقل هذا الرصيد من حالة عجز سنتي 1998، 1999 قدر ب 1.7 مليار دولار و 2.4 مليار دولار على التوالي الى حالة فائض ابتداءا من سنة 2000 بقيمة 7.6 مليار دولار.حيث استمر في حالة الفائض الى ان وصل الى اعلى قيمة سنة 2004، حيث سجل رصيد ميزان المدفوعات 9.1 مليار دولار امريكي.

[1] نبيل بوفليح، مرجع سابق،ص45.

إضافة الى ماسبق تم تسجيل ارتفاع في احتياطي أسعار الصرف الذي عزز الملاءة المالية و دعم المركز المالي الجزائري تجاه الخارج ، إضافة الى انخفاض حجم المديونية من سنة الى أخرى من خلال السداد المنتظم لاقساط الديون الخارجية المستحقة على البلاد و اتباع سياسة الدفع المسبق للديون ابتداءا من 2004 [1] ، كما نلاحظ انخفاض في معدلات التضخم مقارنة ب سنة 1998 و العودة في ارتفاعها لكن بنسب ليست بكبيرة مقارنة بالسنة نفسها رغم الزيادة في حجم النفقات العامة و بنسب معتبرة .

و بالتالي يمكن القول ان تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي تم في وسط ظروف اقتصادية ملائمة تميزت باستعادة الاقتصاد الوطني للتوازنات الاقتصادية الكلية المتمثلة أساسا في[2]:

- تحقيق فوائض مالية معتبرة شملت رصيد ميزان المدفوعات نتيجة للارتفاع المعتبر في أسعار المحروقات ابتداءا من سنة 2000.
- انخفاض معدلات التضخم بالتزامن مع تسجيل استقرار نسبي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة 2000-2004.

[1] نبيل بوفليح، مرجع سابق،250
[2] نبيل بوفليح ، نفس المرجع، 251

المبحث الثاني: تقديم برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر من 2001-2014

مع مطلع سنة 2000 برزت الى العيان مؤشرات ايجابية للاقتصاد الجزائري، عكسها بشكل مباشر ارتفاع سعر النفط الجزائري الى مستوى 28.5 دولار، أي ارتفاع نسبة 59% مقارنة بسنة 1999 ، وهذا ما أدى الى ارتفاع احتياطي الصرف سنة 2000 الى مستوى 11.9 مليار دولار أي حوالي 170% مقارنة بسنة 1999، ولقد سمح هذا الانفراج المالي الى تحول الجزائر الى اتباع سياسة اقتصادية جديدة ترتكز بالأساس على التوسع في الانفاق العام ، باعتبار ان كل المؤشرات كانت توحي باستمرار تزايد أسعار النفط على الأقل في المدى المتوسط[1]، ما أدى الى إقرار كل من "مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي" و البرتامج التكميلي لدعم النمو" و " برنامج توطيد النمو الاقتصادي".

المطلب الأول: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

لقد ساهم ضعف الاستثمار العمومي خاصة في البنى التحتية والهياكل القاعدية خلال سنوات التسعينات في إعاقة النمو الاقتصادي في الوقت الذي كانت فيه الدولة مهيمنة على النشاط الاقتصادي لكن مع ارتفاع أسعار البترول وبفضل ازدياد الإيرادات الضريبية من المحروقات قامت السلطات العمومية بوضع برامج أو مخططات لتحفيز النمو و إنعاش الاقتصاد الوطني.

و لقد جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي، والتي تزامنت مع الارتفاع المتواصل والكبير في أسعار النفط وهو ما انعكس على مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي .يهدف هذا البرنامج إلى إعادة تنشيط الطلب الكلي وحماية وترقية الأنشطة التي بإمكانها خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل في آن واحد، كما يسعى أيضا إلى تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني بما يتلاءم والتحولات الجديدة التي تميز المسار التنموي[2] كما يهدف أيضا إلى الحد من الفقر وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي. وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دج، هو ما يعادل 6.9مليار دولار، تم استثمارها في النشاطات التي لها انعكاسات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تلخيص مضمون البرنامج في الحدول الاتي :

[1] بودخدخ كريم ، مرجع سابق،ص 193

[2] جديدي روضة، مداخلة بعنوان أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمارالأجنبي المباشر، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم اثار الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الستثمار والنمو الاقتصادي جامعة سطيف ، مارس ، 2013 ص 7.

الجدول رقم5 : توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: (مليار دينار جزائري)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع(المبالغ)	المجموع(النسب)
اشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية ملية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**133.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: بوفليح نبيل، اثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير ،حسيبة بن بوعلي الشلف، 2005،ص 107.

الشكل رقم 6: التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

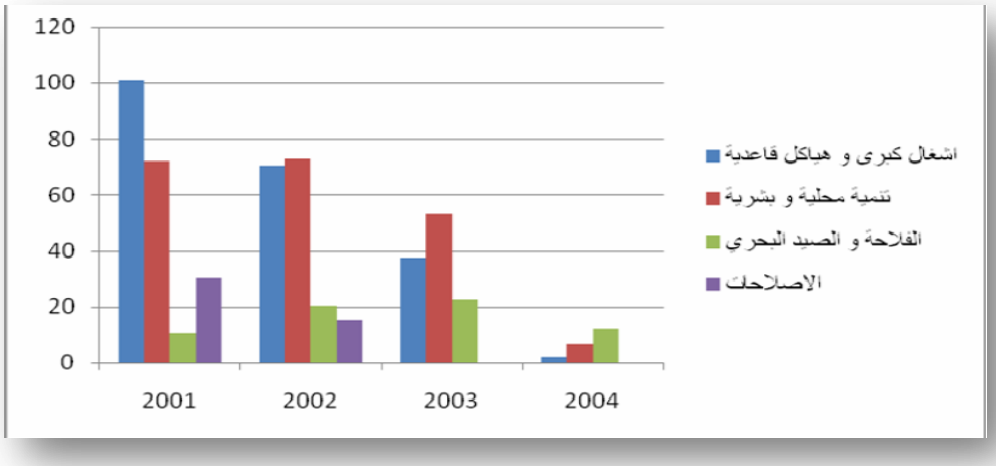

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على الجدول السابق

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- محاولة الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة
- التخفيف من البطالة وخلق مناصب عمل
- دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية.
- اختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز
- إعادة الاعتبار و صيانة البنى التحتية
- مستوى نضج المشاريع
- توفير الوسائل و قدرات الإنجاز، و لاسيما منها الوطنية العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج و المستعدة في الانطلاق فيها مباشرة .

من خلال الجدول السابق يمكن استعراض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات:

1- دعم النشاطات الإنتاجية:

وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دج.ضمت كل من الفلاحة و الصيد والموارد المائية

أ-الفلاحة:

يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) يتمحور حول البرامج المرتبطة بـ :

تكثيف الإنتاج الفلاحي، شاملة المواد الواسعة الاستهلاك و ترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.

-إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.

-حماية الأحواض المنحدرة و المصبات و توسيع مناصب شغل الريفي.

-حماية النظام البيئي الرعوي و تحسين العرض العلفي.

-مكافحة الفقر و التهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين؛

ب -الصيد و الموارد المائية:

بالرغم من طاقته، فإن هذا القطاع لا يحض بالعناية المستحقة له .نظرا لطول الساحل الجزائري، يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية.

إن البرنامج يتضمن أساسا في أول وهلة(البناء، تصليح و صيانة البحرية...الخ)و آخرا (التكييف، التقييم، التبريدو النقل...إلخ) للأنشطة الإنتاجية.

إن انجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية و هيكلية مرفقة يجب التكفل بهه، في إطار قانون المالية 2001و بواسطة آليات أخرى مناسبة.

يتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص ب:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي و الصيد البحري(FNAPAA) الوسيلة المفضلة لتشغيل و تنفيذ البرنامج؛
- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد و تربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي، (CNMA) الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد و تربية المائيات
- إدخال لإجراءات جبائية، شبه جبائية، جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع FIDA و CEE

✓ **المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر ب 9,5 مليار دج.**

1- التنمية المحلية و البشرية[1] :

أ-التنمية المحلية:

إن البرنامج المقترح و المقدر ب 113 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي و المستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

- إن البرنامج يتضمن انجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية و التوزيع التوازني للتجهيزات و الأنشطة على كل التراب الوطني.
- إن المشاريع المرتبطة بالطرق ، الماءو المحيط وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على استقرار و رجوع السكان، و لاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب.
- يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.

ب -التشغيل و الحماية الاجتماعية:

إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل و الحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر ب16 مليار دج

، فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة

و المتعلقة بالولايات المحرومة.

إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي ل 70.000 منصب شغل دائمين بالنسبة إلى تلك الفترة بتكلفة قدرها 7 ملايير دج.أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه

[1] Bilan du programme de soutien de la relance économique, Septembre 2001 à Décembre 2003, P6-7.

السكان الأكثر ضعفا (3ملايير دج)، إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة (3 ملايير دج)، و اكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة
(0.7 ملايير دج) و أخيرا (3 ملايير دج) ترمي إلى تأطير سوق العمل .

2-تعزيز الخدمات العامة و تحسين إطار المعيشي

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز و التهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي ب 210,5 مليار دج .هذا البرنامج يشكل من ثلاثة جوانب :التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا و الواحات و السكن و العمران.

أ -التجهيزات الهيكلية للعمران:

- تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر و العزلة .**تم تقدير هذا البرنامج ب 142,9 مليار دج.**

تم توزيعها كالاتي:

- البنى التحتية للموراد المائية .....31,3 مليار دج؛
- البنى التحتية للسكك الحديدية .....54,6 مليار دج؛
- الأشغال العمومية .....45,3 مليار دج؛
- تأمين الموانئ و المطارات و الطرقات :يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ و المطارات و الطرقات بواسطة وسائل الكشف و المراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش و المساس بكل أنواعه حيث قدرت تكلفته ب 1,7 مليار دج.
- الاتصالات :مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله .تكلفة هذا المشروع تقدر ب 10 ملاييردج.

ب -إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا و الواحات:

إن هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي و المحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا و الجنوب، و إعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية .سيسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، سيكون السبب في خلق مناصب الشغل. ويتوزع البرنامج كالاتي:
المحيط خصص له مبلغ 6,1مليار دج؛

الطاقة خصص له مبلغ 16,8 مليار دج؛
الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة) خصص له مبلغ 9,1مليار دج؛
السكن خصص له مبلغ 35,6 مليار دج

3- تنمية الموارد البشرية:

تقدر تكلفة البرنامج ب 90,3 ملياردج .تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، و كذلك لتقييم الإمكانيات و القدرات الموجودة (منشآت الصحة و التربية) .كما احتفظ أيضا بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية و التقنية و التي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي.و يتوزع هذا البرنامج كالاتي[1]:

التربية الوطنية .....27 مليار دج؛
التكوين المهني .....9,5 مليار دج؛
التعليم العالي .....18,9 مليار دج؛
البحث العلمي..... 12,38 مليار دج؛
الصحة و السكان ..... 14,7مليار دج؛
شباب و رياضة ..... 04 ملايير دج؛
الثقافةو الإتصال..... 2.3مليار دج؛
الشؤون الدينية.....1.5 مليار دج.

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن اجل إنجازه و بأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية و الهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة .و في هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية و الأحكام المالية ومن اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط
الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، من اجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار

[1] 3 - Le plan de la relance économique, les composantes du programme, OP – CIT, P 9-10

و تحسين عمل المؤسسة و الإسراع في إجراءات الشراكة و فتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير لانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي[1].

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

لقد شهدت بداية سنة 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وقد رصد له غلاف مالي قدره 22 مليار ولار كقيمة اولية، وخاص هذا البرنامج بالدرجة الاولى للجنوب والهضاب العليا، من اجل فك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال، فحسب الإحصاء الوطني الخامس الذي اجرته الجزائر للسكان والسكن سنة 2004 افضى الى تحديد عدد الجزائريين 32.9 مليون نسمة يسكن % 90 منهم في المدن الساحلية، وهو ما يؤكد اهمية السياسة التنموية التي شرعت الدولة في التخطيط لها من اجل اعاد ة التوازن الديمغرافي عبر مناطق الوطن، ولا سيما من خلال تهيئة مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب وجعلها اكثر استقطابا

للتنمية، كما اهتم كذلك هذا البرنامج على غرار البرنامج الاول بالبطالة والتشغيل والصحة والتعليم والاشغال العمومية، ولقد تم تسطير استراتيجية وطنية تسعى الى اطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء اجانب لتفعيلها ومن بين هذه المشاريع، تأهيل الطرقات لتتماشى وفق المعايير الدولية والتهيئة التدريجية للتراب الوطني .كالطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كيلومتر والذي يقطع الجزائر من الشرق الى الغرب، بالإضافة تجديد السكك الحديدية، انشاء مليون وحدة سكنية ...الخ.

وتتمثل الاهداف الرئيسية لهذا البرنامج فيما يلي:

-تطوير البنية التحتية الاقتصادية، من خلال ترقية قطاع الاشغال العمومية وتحديثه.

-الاهتمام بالقطاع الفلاحي، بانتهاج سياسة بناء السدود وتدعيم الانشطة الزراعية واستصلاح الاراضي.

-تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان التكنولوجية الاعلام والاتصال.

-تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

وجاء هذا البرنامج في اطار محاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الالفية الثالثة، وقد شمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية ويمكن ان نبرز مضمونها في الجدول التالي:

[1] حبارك سمير، تطور المديونية الخارجية للدول النامية و تسييرها مع دراسة حالة الجزائر2001/1990، رسالة ماحستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسييرالسنة الجامعية 2001/2000 ص 78

الجدول رقم 6: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الوحدة: (مليار دينار جزائري)

القطاعـات	القيمة المخصصة (مليار دينار جزائري).	النسبة (٪)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45,50
تطوير المنشـات الاساسية	1703.1	40,50
دعم التنميـة الاقتصادية	337.2	08,00
تطوير الخدمـة العمومية	203.9	04,80
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	01,10
الاجمـالي	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2.

الشكل رقم7 :التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو

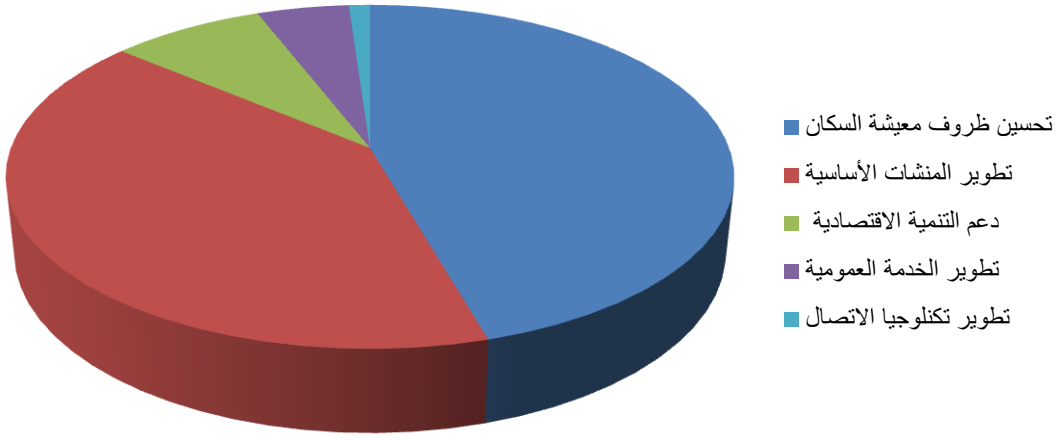

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على معلومات الجدول الاول

1-تحسين ظروف المعيشة:

يلاحظ من خلال الجدول أن 45.5 % من المبلغ الإجمالي المخصص لبرنامج دعم النمو كانت موجهة لتحسين ظروف معيشة السكان (السكن الصحة، الماء، الغاز والكهرباء....الخ)، حيث قامت

الدولة في إطار هذا البرنامج بإنجاز مليون وحدة سكنية، إنجاز 1280 محطة للتزويد بالماء الشروب، توزيع الغاز والكهرباء على نطاق واسع.)...

2- المنشات الأساسية:

أن 40.5 %من المبلغ الإجمالي كانت موجهة نحو إنجاز مشاريع كبرى في مجال المنشآت القاعدية منها:

- قطاع الاشغال العمومية

-إنجاز الطريق السريع شرق غرب 1216 كلم

-تحسين شبكة الطرق

-إنجاز 03 طرق سريعة حول المدن

-تعزيز المنشآت الخاصة بالموانئ

-عمليات تعزيز تحديث المطارات

-تحديث الخط العرضي للسكة الحديدية للشمال عنابة الجزائر وهران والحدود المغربية 1200 كلم.

-كهربة السكة الحديدية الموجودة1200 كلم.

-تجهيز ميترو العاصمة ودراسة إمكانية توسيعه.

-دراسة إنجاز 03 مطارات

-إنجاز خطوط سكة حديدية جديدة 391 **كلم**

- قطاع المياه:

-إنجاز 08 سدود.

-إنجاز وإعادة تأهيل 20 محطة لتصفية المياه.

-إعادة تأهيل 11 محطة للتصفية.

-إنجاز 08 محطات لتحويل أو نقل المياه :مستغانم، ارزيو وهران، بن هارون، تاقصبت .

3- التنمية الاقتصادية:

كل هذه المشاريع من شأنها إنعاش الاقتصاد و تعزيز التنمية الاقتصادية التي خصصت لها الدولة ضمن هذا البرنامج 337.2 مليار دج، وهو ما يمثل % 8 من المبلغ الإجمالي المخصص لبرنامج

دعم النمو، وقد قسم هذا المبلغ كالتالي:

جدول رقم7 : توزيع المبالغ المالية الموجهة لدعم التنمية الاقتصادية

(الوحدة مليار دينار)

برنامج دعم التنمية الاقتصادية	الفلاحة التنمية الريفية	الصناعة	الصيد البحري	ترقية الاستثمار	السياحة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
المبالغ (مليار دج)	300	13.5	12.0	4.5	3.2	4.0

المصدر : جديدي روضة ، مرجع سابق ،ص 11.

يتضح من خلال الجدول أن الدولة أولت اهتمام كبير في سعيها لتطبيق برنامج دعم التنمية الاقتصادية إلى ثلاث مجالات هي الفلاحة والتنمية الريفية (300مليار دج)، الصيد البحري(12 مليار دج)، والصناعة (13.5 مليار دج)من أجل تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية. في إطار تحسين ترقية الاستثمار، قامت الدولة بعدة تعديلات تشريعية وتنظيمية لتوفير إطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار بهدف تشجيع الاستثمار المحلي وجلب الاستثمارات الأجنبية. كما استفاد أيضا قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدعم مالي مقدر ب 4 مليار دج، من أجل إنجاز مشاتل للمؤسسات الصغيرة المتوسطة إنجاز وتجهيز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة وإنجاز دور للصناعة التقليدية وكذا دعم وتطوير نشاطات الصناعة التقليدية في الوسط الريفي[1].

4- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها[2]:

و الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات و التطورات الاقتصادية و الاجتماعية الجارية قصد تدارك التاخر المسجل في هذا الايطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات

وحصص في هذا الاطار 203.9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

[1] جديدي روضة ، مرجع سابق، ص 11.
[2] بودخدخ كريم، مرجع سابق،ص207

أ- البريد وتكنلوجيات الاعلام والاتصال: حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية و البعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة أرضية.

ب- العدالة: حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس يمثل الضمان الكامل و الأمثل لمصالح الافراد و المؤسسات ، ومن ثم يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين ، ويتضمن البرنامج انشاء14 مجلسا قضائيا و 34 محكمة، و 51 مؤسسة عقابية .

ت-الداخلية: و الغرض منه هو تطوير مصالح الامن الوطني و الحماية المدنية

ث-التجارة: اذ انه وقصد تحسين الفضاء التجاري و تنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف الوسيطية وهي:

انجاز مخابر مراقبة النوعية

اقتناء أجهزة مراقبة النوعية

انجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود

ج- المالية: حيث يهدف الى تحديث الإدارة المالية في قطاع الجمارك و الضرائب بالخصوص.

5- الاتصالات و التكنولوجيات الجديدة:

اهتمت الحكومة بهذا الميدان بشكل خاص، و في هذا الصدد، فانها ستسهر على:

- استكمال عملية فتح المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية و اللاسلكية و البريد،و التشجيع على تطوير دخول شبكة الانترنت ذات المنسوب العالي؛
- استكمال إعادة صياغة الإطار القانوني من أجل تطوير التجارة الالكترونية و الخدمات الحكومية عبر الخط؛
- الشروع في فتح رأسمال شركة" اتصالات الجزائر "لشريك استراتيجي لتحسين مرد وديتها و إعادة تموقعها· كرائد في السوق؛
- الإسراع في وتيرة عصرنة البريد عن طريق رد الاعتبار لشبكته و توسيعها و إدخال الإعلام الآلي و النظام الآلي في عملياته؛
- مواصلة عصرنة الخدمات البريدية و المالية البريدية؛·
- الحفاظ على الخدمة الشاملة و تطويرها لتمكين سكان الأرياف و المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية من الوصول إليها.

ولقد استخدمت الجزائر في تمويل هذه المشاريع موارد الموازنة العامة وابتعدت عن طرق التمويل الاخرى خاصة الاقتراض من الخارج، الا ان الاعتماد على موارد الموازنة العامة في بلد مصدر للنفط كالجزائر يطرح عدة تساؤلات حول مدى استمرارية الاعتماد على مورد مالي ناضب؛ على الرغم من ان بعض

الاقتصاديين يقرون بانه لا توجد اية مخاطر، حيث ان الجزائر استفادت من ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية، وحتى وان انخفضت اسعار النفط في العشرية القاد مة فان اثر هذا الانخفاض على ايرادات الموازنة العامة سيعوض بالاستثمارات المهمة في مجال النفط والغاز، كما ان السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال هذه الفترة تميزت بالحذر، حيث تم اد خار الفائض من الايرا ات في صندوق ضبط الايرادات، والذي تم استخدام مواردها من اجل تخفيض الدين الخارجي، والنتيجة انخفاض في الدين الخارجي وارتفاع احتياطات الصرف وهي تغطي سنتين من الوارد ات [1].

ان الملاحظ حول مضمون البرنامجين السابقين، هو وجود تكامل بينهما اي يكمل احدهما الاخر، اذ يمكن ان نصف هذه الفترة (2009/2001) بفترة الانعاش وضمان ديمومة النمو الاقتصادي والتنمية . الا انه وبتغير السعر المرجعي في قانون المالية من 19 دولار الى 37 دولار لبرميل البترول .وبالتصديق على قانون المالية لسنة 2011 دخل البرنامج الثالث حيز التنفيذ، وهو
برنامج خماسي يمتد عبر الفترة (2014/2010) ويعنى بالاستثمار في الموارد البشرية.

المطلب الثالث: مخطط توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

يعتبر هذا البرنامج مكمل لبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها (الأهداف المرجوة)، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار مقسمة إلى قسمين:
القسم الأول :يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب 156 مليار دولار.
القسم الثاني :يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها(السكة الحديدية والطرق والمياه) بمبلغ 130 مليار دولار

أهداف البرنامج :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية،– والطرق، والمياه
- التكفل بالتنمية المستدامة بلاد ، والاستجابة لتطلعات الافراد.
- فك العزلة وتحسين امن الطرقات.
- د عم المكانة الجيو استراتيجية للجزائر.
- تثمين الثروات الطبيعية المحلية والوطنية للبلاد.

[1] محمود كريم قروف، مداخلة بعنوان تقدير فعالية سياسة الانفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال فترة 2012/2001 ،، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم اثار الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الستثمار والنمو الاقتصادي جامعة سطيف ، مارس ، 2013 ص 16.

- المساهمة في تطوير السياحة والصيد البحري.
- تدعيم الوسائل الوطنية في مجال الدراسات والانجاز.
- تطوير النشاطات التجارية والاسهام في فع مستوى النمو الاقتصاد ي.
- المساهمة في خلق مناصب الشغل، حيث يتوقع توفير 900.000 منصب شغل.
- المساهمة في تهيئة الاقليم بصفة عقلانية، متوازنة، عاد لة واجتماعية واقتصاد ية مستقبلية، جالبة
- للاستقرار والاز هار.
- تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استعمال الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم، وفي المرافق العمومية

ويمكن تلخيص مضمون البرنامج في الجدول التالي:

الجدول رقم8: يوضح مجالات تطبيق برنامج توطيد النمو

الوحدة: (مليار دولار ،%)

المشاريع	المبالغ (مليار دولار)	النسبة ٪
تحسين التنمية البشرية	114.4	40
مواصلة تطوير المنشآت القاعدية	111	38.8
التنمية الصناعية	27	9.4
تشجيع إنشاء مناصب الشغل	15.6	5.5
دعم وتنمية الاقتصاد الوطني	15	5.3
تطوير اقتصاد المعرفة	03	1.05
مجموع المبالغ	286	100

المصدر: جديدي روضة، مرجع سابق، ص 14.

الشكل رقم 8: التوزيع القطاعي لرنامج دعم النمو

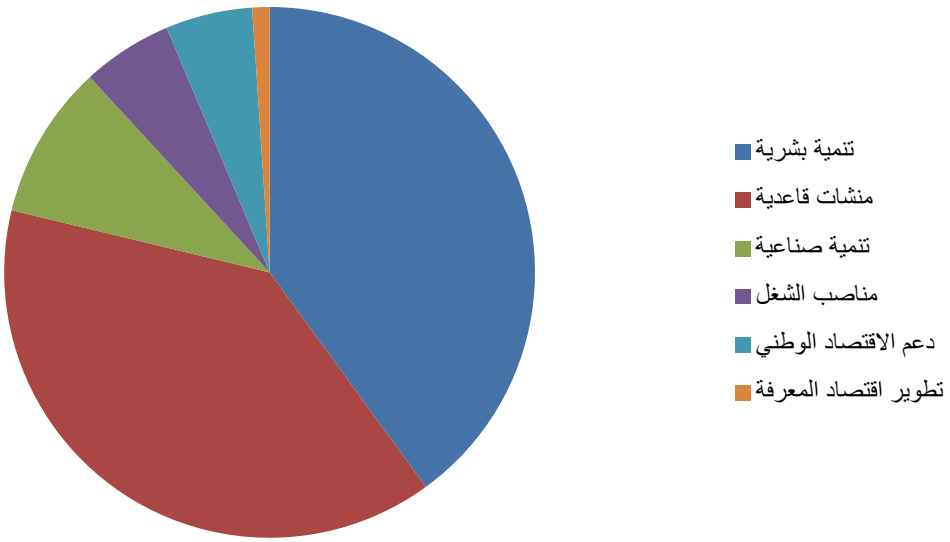

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على المعلومات السابقة

1- **تحسين تنمية البشرية** :وذلك من خلال:

-إتمام إنجاز مشرع 02 مليون وحدة سكنية.
-إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية.
-إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة.
-توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء.
-تحسين التزويد بالماء الشروب.
إضافة إلى برامج أخرى هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية الثقافة والاتصال

1- **مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية:**

ورصدت لها الدولة مبلغ 111 مليار دولار مقسمة على المجالات التالية:

- الأشغال العمومية :وتتضمن مواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات، وكذا زيادة قدرات الموانئ، وقد خصصت لها مبلغ 42 مليار دولار.
- النقل : ويتضمن:

-تحديث مد شبكة السكة الحديدية.
-تحسين النقل الحضري.

-تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

وقد خصص لقطاع النقل ميزانية تقدر بأكثر من 38 مليار دولار.

- تهيئة الإقليم والبيئة : وقد خصص لها مبلغ يقارب من 01 مليار دولار.
- أما 24 مليار المتبقية فقد وزعت ما بين" قطاع العدالة"،"تحسين إمكانيات خدمات الجماعات المحلية"،" إدارات ضبط الضرائب التجارة والعمل."

2- **دعم تنمية الاقتصاد الوطني** : ذلك من خلال :

-مواصلة دعم التنمية الفلاحية الريفية بمبلغ 13 مليار دولار.

-ترقية المؤسسات الصغيرة المتوسطة :والتي سخرت لها الدولة مبلغ يقارب 02 مليار دولار من أجل إنشاء مناطق صناعية.

-دعم التأهيل وتسيير القروض البنكية.

3- **التنمية الصناعية** :خصصت الدولة لهذا الغرض أكثر من 27 مليار دولار من القروض البنكية الميسرة من أجل:

-إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء.

-تحديث المؤسسات العمومية.

-تطوير الصناعة البتروكيمائية

5- **تشجيع إنشاء مناصب الشغل** : يقدر المبلغ المالي المخصص لمكافحة البطالة 15.6مليار دولار ، يتم توزيع هذا المبلغ على مجموعة البرامج المدعمة للتشغيل:

-تمويل المؤسسات المصغرة.

-مرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات مراكز التكوين.

-تراتيب التشغيل المؤقت.

6- **تطوير اقتصاد المعرفة** :وذلك من خلال :

-دعم البحث العلمي وتعميم التعليم.

-استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم ، في المرافق العمومية.

ومن أجل تحقيق ذلك عمدت الدولة إلى وضع 03 مليار دولار لهذا الغرض.

ان هذا البرنامج تم تمويله حصريا من الموارد الوطنية ،ولن بترتب عليه أي اثر على ميزان مدفوعات البلاد ، ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل ، وهذا لان الخزينة العمومية تتوفر على ادخار هام يقدر بازيد من 4000 مليار دينار ، ثمرة للقرار المتخذ من طرف رئيس الجمهورية في مطلع هذه العشرية ، والذي يقضي إقامة صندوق ضبط الموارد و بالتالي فان هذا الصندوق سيساهم ، وفقا لما ينص عليه القانون في تمويل البرنامج الخماسي ، مع احتفاظه بادخار استراتيجي يعادل 10 ملايير دولار[1].

الشكل رقم9: برامج التنمية الوطنية من 2001-2014.

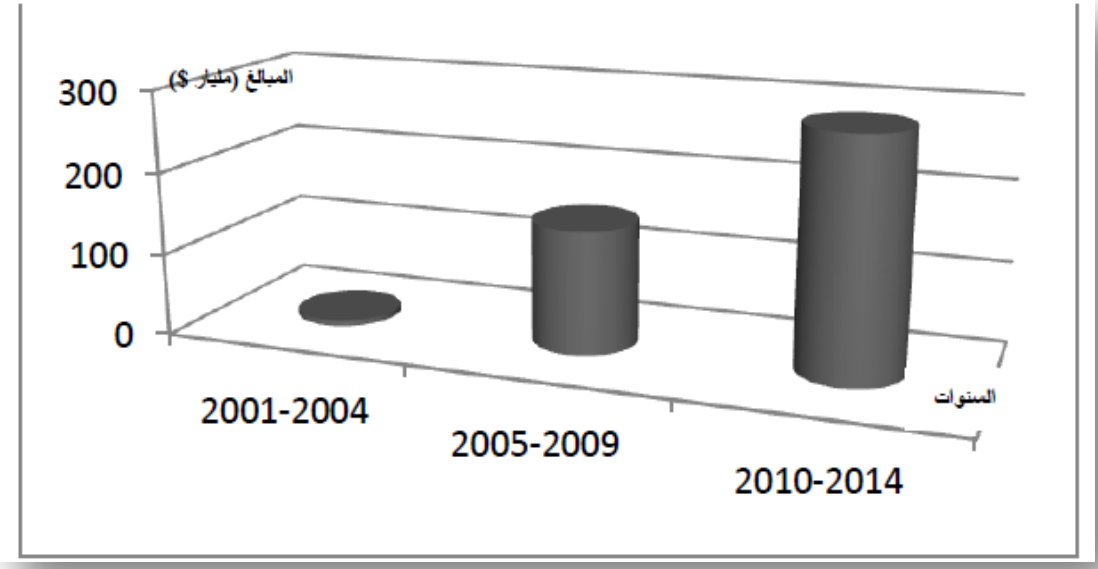

المصدر : جديدي روضة، مرجع سابق ،ص 7.

ان سياسة الانعاش التنموية التي انتهجتها الجزائر وترافقت مع المخططات الاقتصادية والبرامج تنموية الثلاث، تهدف لتدارك التأخير في جميع القطاعات، والهدف من هذا التوجه نحو النهوض بالاقتصاد الوطني.

وهناك رغبة بادية من وراء هذه البرامج لتحسين صورة الجزائر داخليا وخارجيا وجعلها اكثر جاذبية، خاصة الصورة التي رافقتها زمن العشرية السوداء، وكذا الرغبة الحقيقية بالإقلاع بالاقتصاد الوطني نحو تحقيق نمو قوي ومستديم ياخذ في طياته ابعاد التنمية الاقتصادية الاجتماعية والبيئية.

[1] ملحق بيان السياسة العامة ،مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010،ص 41.

المبحث الثالث: تاثير برامج الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي

انطلاقا من المنظور الكينزي قان زيادة الانفاق العام تؤدي الة زيادة الناتج النحلي الإجمالي عن طريق زيادة الطلب الكلي الذي بدوره يؤدي الى زيادة العرض الكليو بالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي ما يؤدي الى تحريك عجلة الاقتصاد الوطني ، و بالتالي سوف يتم ابراز مدى تاثير برامج الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2013.

المطلب الأول: اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي

كان الهدف الرئيسي من وراء تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي رفع معدلات النمو الاقتصادي ولقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في هذه الفترة حولي 4.8 % وهو معدل اعلى نسبيا مقارنة بفترات السابقة و الجدول الموالي يبين تطورات معدل النمو الاقتصادي خلال فترة البرنامج .

جدول رقم9: تطور معدل النمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2004

الوحدة (%)

السنة / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4.6	5.4	6	6.9
معدل النمو في قطاع المحروقات	1.6-	3.7	8.8	3.3
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	2.1	4.9	6.9	5.4

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية لوزارة المالية في سنة 2002 ص 32 و سنة 2005 .

نلاحظ من الجدول ان معدل النمو الاقتصادي في شهد تحسنا ملحوضا في هذه الفترة حيث ارتفع من 2.1 % سنة 2001 الى 6.9 % سنة 2003 لكن هذه النسبة تراجعت الى 5.4 % سنة 2004 ويرجع ذلك التحسن بشكل أساسي للارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات ولارتفاع صادرات الجزائر منه ، حيث ان معدل النمو خارج قطاع المحروقات عرف تحسنا متواضعا خلال الفترة 2001-2004.

ومن ناحية مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 ، يبرز لنا التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج المحلي للفترة المعنية كما يلي:

الجدول رقم10: معدلات النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال فترة 2001-2004
الوحدة (%)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	1.6-	3.7	8.8	3.3
الفلاحة	13.2	1.3-	19.7	3.1
المناجم	2.8-	6.1	0.6	1.0-
الطاقة و المياه	5.0	4.3	6.6	5.8
صناعات مصنعة	1.0-	1.0-	3.5	1.3-
صناعات القطاع الخاص	3.0	6.6	2.9	2.5
بناء و اشغال عامة	2.8	8.2	5.5	8.0
خدمات خارج الإدارات العامة	3.8	5.3	4.2	7.7
خدمات الإدارة العامة	2.0	3.0	4.5	4.0

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر ،2005.

ومن خلال الجدول السابق واستنادا الى ماجاء في مخطط دعم الإنعاش نجد:

1- القطاع الفلاحي:

لقد حقق القطاع الفلاحي على مدار الفترة 2001-2004 معدلات نمو متذبذبة صعودا وهبوطا و هذا يرجع بالأساس الى الظروف المناخية حيث انخفض الى-1.3%سنة 2002 يعد تسجيله لمعدل نمو 13.2% سنة 2001 ، ثم عودة ارتفاعه الى % 19.7 سنة 2003 وهذا راجع دائما لتحسن الظروف المناخية ، ثم انخفض مجددا الى 3.1% عام 2004 رغم ازدياد الدعم الفلاحي.

2- قطاع البناء و الشغال العمومية:

لقد اخذ هذا القطاع اكبر نصيب من مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وهو ما انعكس فعلا على معدلات النمو في هذا القطاع حيث ارتفع معدل النمو في قطاع الاشغال العمومية من

2.8% سنة 2001 الى 8.0 % سنة 2004 الا انه انخفض سنة 2003 الى 5.5% وهذا راجع الى الدمار الذي خلفه زلزال 2003 لكن عموما سجل هذا القطاع نتائج ايجابية وهذا راجع لحجم الانفاق المخصص له في هذا البرنامج.

3- قطاع الصناعة:

سجل هذا القطاع نسب نمو متدنية خلال فترة تنفيذ البرنامج ، حيث قدر متوسط نمو القطاع خلال هذه الفترة 2.3% و التي ترجع بالأساس الى مساهمة القطاع الخاص ، حيث لم توليالدولة اهتماما كبيرا من اجل تطوير هذا القطاع ، و كانت استراتجيتها تقتصر على دعم الماطق الصناعية و ترقية المنافسة الصناعية.

4- قطاع الخدمات:

لقد ساهمت الإصلاحات الموجهة الى قطاع النقل و الاتصالات من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من تنشيط هذا القطاع و تفعيله وهو ما عكسته معدلات النمو الإيجابية التي حققها هذا القطاع حيث بلغ متوسط الخدمات خارج الإدارات العامة 5.2 % بينما بلغ متوسط الخدمات في الادارات العامة 3.3%

اما في ما يخص **معدل البطالة** فقد كان لمخطط دعم الإنعاش اثر إيجابي حيث ساهم على تخفيض معدل البطالة حيث انخفضت نسبة البطالة الى 17.7%في 2004 مقارنة ب2001 و التي كانت نسبتها 27.3% خاصة فيما يخص قطاع البناء و الشغال العمومية باعتبار ان هذا القطاع استفاد من الحصة الأكبر ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ، و بالتالي مساهمة المشاريع المدرجة في اطار برنامج الهياكل الكبرى و المنشات القاعدية في زيادة حجم العمالة خلال فترة البرنامج و هو ما يوضحه الجدول الاتي:

جدول رقم 11: معدلات البطالة خلال 2001-2004

السنة / *المؤشر*	2001	2002	2003	2004
معدل البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء.

و فيما يلي: جدول لتطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة البرنامج

جدول رقم12: تطور ارصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 2001-2004

الوحدة: (مليار دولار)

السنة / المؤشر	2001	2002	2003	2004
الميزان التجاري	9.61	6.70	11.14	14.27
الصادرات من سلع (فوب)	19.09	18.71	24.46	32.22
محروقات	18.53	18.11	23.99	31.55
أخرى	0.56	0.61	0.47	0.66
الواردات من سلع (فوب)	-9.48	-12.01	-13.32	-17.95

المصدر : بنك الجزائر ، التقارير السنوية. لسنة 2002 ،2003 ،2004 .

سجل الميزان التجاري لميزان المدفوعات أداء متميز خلال سنة 2001 حيث بلغ الفائض المحقق 9.61 مليار دولار. ولكن في سنة 2002 انخفض الى 6.70 مليار دولار، ثم العودة الى الارتفاع سنة 2003 قدر ب8.84 مليار دولار، و في سنة 2004 حيث تم تسجيل 11.12 مليار دولار امريكي وهذا تزامنا مع الارتفاع الحاصل في أسعار المحروقات ، فقد توسع العجز في حساب رأس المال منذ سنة 2001 وقبلها في سنة 2000، نتيجة المبالغ المتزايدة لتسديد المديونية الخارجية للجزائر وضعف التعبئة القروض المقيدة نظرا لانتهاء فترة التأجيل المرتبطة بإجراءات إعادة الهيكلة، واستمر هذا العجز سنتي 2003 و2004.

اما اجمالا فقد كان رصيد ميزان التجاري إيجابي و هذا راجع لارتفاع في الإيرادات الناجمة عن أسعار المحروقات .

المطلب الثاني: اثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي

جاء هذا البرنامج لمواصلة ما جاء به مخطط دعم الإنعاش للفترة 2001-2004 و لتغطية نقائصه كذلك ويختلف عن سابقه من حيث المدة و القيمة الاجمالية له ، والتي تزيد عن قيمة المخطط السابق ب 6 اضعاف ، نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع المستمر لاسعار المحروقات منذ مطلع عام 2000.

والجدول الموالي يوضح تطور النمو الاقتصادي غي الجزائر طيلة فترة البرنامج

جدول رقم13: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من 2005-2009

الوحدة(%)

المؤشر / السنة	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5.3	5.6	6.3	7.8	9.3
معدل النمو في قطاع المحروقات	5.8	2.5-	0.9-	2.3-	5.3-
معدل النمو الحقيقي	5.4	2	3	3.3	2.4

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على التقارير السنوية لوزارة المالية، في سنة 2009 ص 24، سنة 2010 ص 30

لكن من ناحية معدلات النمو الاقتصادي فقد شهدت انخفاضات متتالية طوال فترة البرنامج و هذا لانخفاض عوائد المحروقات ن غير ان معدلات النمو خارج قطاع المحروقات كما نلاحظ في الجدول شهدت تحسنا ملحوضا و بلغت ذروتها سنة 2009 بمعدل 9.3 % و ذلك راجع للاثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاعي الخدمات و البناء و الاشغال العمومية رغم انها تبقى بسيطة باعتبار ان انخفاض معدل النمو الاقتصادي الحقيقي كان جراء لانخفاض النمو في قطاع المحروقات .

و من خلال ما سبق يمكن توضيح تاثير مخطط دعم النمو الاقتصادي على القطاعات الاقتصادية فيما يلي:

جدول رقم 14: معدلات النمو القطاعية 2005-2009

الوحدة (%)

السنة / القطاع	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	1.9	4.9	5.0	5.3-	6.5
الصناعة	2.5	2.8	0.8	2.3-	0.9
قطاع الاشغال العمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	
الخدمات	6.0	6.5	6.8	7.8	6.8
خدمات الإدارة العامة	3.0	3.1	6.5	8.4	6.5

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية ل وزارة المالية لسنة 2009 ص 24، 2010. ص 30

بالنسبة للقطاع الفلاحي خصص لهذا البرنامج حوالي 300 مليار دينار ، أي ما يقارب 5 اضعاف لكا خصص للبرنامج السابق ، ولقد ساهم في ارتفاع معدل النمو في هذا القطاع مابين سنة 2005 – 2007 مقابل انخفاض رهيب في سنة 2008 ما يقوي 10.3%راجع لفترة الجفاف انذاك ، وبالتالي قطاع الفلاحة في الجوائر مرتبط بالظروف المناخية، ثم عودة ارتفاع معدل النمو في هذا القطاع راجع الى انتاج قطاع الحبوب و منه و الرغم من الانفاق الكبير الموجه لهذا القطاع الا ان الظروف المناخية تبقى تلعب دورا كبيرا في الزيادة من إنتاجية القطاع الفلاحي.

و بالنسبة للقطاع الصناعي حقق معدلات نمو دون المستوى حيث يوضح الجدول الانخفاض التي شهدته معدلات النمو في هذا القطاع خاصة في سنة 2008 حيث تم تسجيل معدلات نمو سلبية مع عودة الارتفاع في سنة 2009 لكن تبقى دون المستوى المطلوب رغم الفرص التي اتاحها هذا البرنامج .

و بالنسبة لقطاع البناء و الاشغال العمومية نلاحظ من خلال الجدول انه تم تحقيق معدلات نمو لا باس بها ويعد اهم مساهم في النمو الاقتصادي عموما ،و النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بصفة خاصة و هذا نظرا لحجم الانفاق العمومي الموجه لتنمية هذا القطاع سواءا في شكل برنامج الهياكل القاعدية و المنشات الأساسية و برنامج المليون سكن .كما كان لقطاع الخدمات الحصة الأكبر في رفع معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات الى جانب قطاع الاشغال العمومية،

فمن اهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو تطوير الخدمة العمومية و تحديثها من خلال سعيه الى تطوير قطاعي النقل و الاتصال و ما عكس ذلك معدلات النمو الايجابية المسجلة في هذا القطاع.
ولقد ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2008 في زيادة حجم العمالة، حيث انخفض معدل البطالة سنة 2008 ليصل الى ما يقارب 11.3 %بعد ان قدر سنة 2005 ب 15.3 % ويرجع هذا بالأساس الى الديناميكية الذي عرفها قطاع الاشغال العمومية و الخدمات عكس قطاع الفلاحة و الصناعة و الجدول الموالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة البرنامج

جدول رقم15: معدل البطالة في الجزائر ما بين 2005-2009

الوحدة(%)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	15.3	12.3	11.8	11.3	12.50

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

لكن الأثر الإيجابي على حجم العمالة لم يتعكس بالشكل الأمثل على النمو الاقتصادي ، اذ ان الزيادة في حجم العمالة و ما تولد عن ذلك زيادة في الطلب الكلي لم يستغل من طرف الجهاز الإنتاجي و يبرز ذلك من خلال التزايد الكبير في حجم الواردات ابان فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم16: تطور الميزان التجاري في الجزائر

الوحدة(مليار دولار)

السنة / المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009
الميزان التجاري	26.47	34.06	34.24	40.52	7.78
الصادرات من سلع (فوب)	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18
محروقات	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41
أخرى	0.74	1.13	0.98	1.40	0.77
الواردات من سلع (فوب)	-19.86	-20.68	-26.35	38.07-	37.40-

المصدر:بنك الجزائر، التقرير الفصلي للثلاثي الرابع لسنة 2008، 2010 ص 15.

يتبين من خلال الجدول الارتفاع المتواصل للواردات من السلع الناتج عن ارتفاع الطلب الكلي في فترة تطبيق البرنامج، كما تميزت الصادرات بالارتفاع المستمر لارتفاع إيرادات المحروقات و هذا حتى 2008 . لكن في سنة 2009 نلاحظ انخفاض الصادرات بانخفاض إيرادات البترول نتيجة للازمة المالية العالمية لسنة 2008 اين انخفض الطلب على المحروقات في السوق العالمية ، غير انه تبقى صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات متدنية بالنسبة للصادرات الكلية ودون المستوى المطلوب.

المطلب الثالث: اثر البرنامج التكميلي لتوطيد النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي

لقد خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو ان خصصه حت الان و الذي من شانه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للامة .

و يرى خبراء ان مبلغ الالتزامات المالية التي اقرها رئيس الجمهورية خلال البرنامج الخماسي المقبل يترجم ارادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من اجل تسريع و تعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية .و يرى خبراء اخرون انه ما خصص لهذا البرنامج الخماسي يساوي تقريبا نصف ما قرره الزعماء الاوربيون من اجل انقاذ اليونان من الإفلاس[1]. كل هذا يجب ان تكون له اثار إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي.

جدول رقم17: تطور معدل النمو الاقتصادي خلال 2010-2013.

الوحدة (%)

السنة / المؤشر	2010	2011	2012	2013
معدل النمو خارج قطاع الحروقات	6.2	5.2	5.5	*5.3
معدل النمو في قطاع المحروقات	-3.0	-3.2	3.4	*4.4
معدل النمو الحقيقي	3.4	2.3	4.7	*5

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على التقرير السنوي لوزارة المالية في سنة 2012 ، ص 25

* المتوقع

[1] بيان اجتماع المجلس الوزاري، برنامج التنمية الخماسي ، ص6

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 2010سنة حتى 2012 ب 1.3 % تقريبا و كما تنم توقع مواصلة ارتفاعه قي سنة 2013 ليصل الى 5 % ، اما بانسبة لمعدل النمو في قطاع المحروقات نلاحظ عودة انتعاشه في سنة 2012 حيث ارتفع بنسبة 6.2 % مقارنة ب 2011، غير ان معدلات النمو خارج قطاع المحروقات لم يشهد أي جديد بالمقارنة مع فترة تطبيق البرنامج التكميلي، بما أنه لم يتعدى نسبة 10 % منذ إطلاق البرامج التنموية، غير أن هذه النتائج لديها المصداقية الكافية في المجال الاقتصادي للحكم على طبيعة النمو الاقتصادي في الجزائر، رغم عدم انتهاء آجال تنفيذ البرنامج بالإضافة الى انه تم توقع انخفاضها في سنة 2013 بنسبة 0.3 % .و بالتالي يبدو واضحا الى عدم القدرة الى الوصول الى معدلات نمو منتظمة في الاقتصاد الوطني ،و ارتباط معدل النمو الاقتصادي بمعدل قطاع المحروقات و لهذا يجب معرفة أسباب بقاء معدل النمو خارج قطاع المحروقات في مستويات جد محدودة رغم الأموال المسخرة .

اما بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى فالجدول الموالي يوضح معدلات النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني

جدول رقم18: معدلات النمو القطاعية

الوحدة(%)

السنة / القطاع	2010	2011	2012	2013
الفلاحة	4.6	10.5	4.9	*8.5
الصناعة	2.5	2.2	4.2	*3.8
قطاع البناء و الاشغال العمومية	*6.6		*6.1	
الخدمات	7.3	6.1	6.1	*5.7
خدمات الإدارات العامة	5.7	6.4	6.0	*4.5

المصدر: التقرير السنوي لوزارة المالية لسنة 2013، ص 25.

*: البنك المركزي الجزائري.

أكثر من 1.000 مليار دج تم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية ورغم ذلك تبقى دائما منخفضة و متذبذبة فالبرغم من ارتفاعها ب 5.9 % في سنة 2011 مقارنة ب سنة 2010 الا انه عاد الى الانخفاض و بنفس النسبة تقريبا ب 5.6 % . و نفس الشيئ بالنسبة للقطاع الصناعي حيث ان معدلات النمو فيه تبقى منخفضة و غير منظمة عكس قطاع الخدمات الذي يبدو مرتفعا نسبيا مقارنة بالقطاعين السابقين وهذا لتخصيص ما يقارب من % 40 من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الاساسية وتحسين الخدمة العمومية.

من خلال البرنامج الخماسي تم تشجيع إنشاء مناصب الشغل حيث تم تخصيص 350مليار دج الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل إضافة لفرص التوظيف التي من القرر ان يدرها تنفيذ البرنامج الخماسي حيث كان الهدف المسطر هو إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل طيلة فترة البرنامج حيث اعتزمت الحكومة على تقليص نسبة البطالة الى ما دون 10 % .

جدول رقم19 : معدلات البطالة في الجزائر 2010-2013

الوحدة (%)

السنة	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة	10.20	9.9	9.7	9.3

المصدر: صندوق النقد الدولي.

تجدر الإشارة ان معدل البطالة الرسمي هو المعدل المعلن من طرف الديوان الوطني للإحصاء و المعلن من قبل صندوق النقد الدولي ما ان هذا المعدل يفصل فئة العمال الغير منتظمين عن البطالين مع العلم ان هذه الفئة تضم العمال الغير رسميين بالإضافة الى الشباب الذين يؤدون الخدمة الوطنية و في نظرنا قان هذه الفئة يجب ان تضم الى فئة العاطلين عن العمل ما دام انها لاتمارس عملا دائما ومصرح به.[1]

[1] بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص 51.

من خلال الجدول نلاحظ ان الحكومة الجزائرية نجحت في الوصول الى معدل بطالة اقل من 10 % و هذا نظرا لما صخرته الحكومة من اجل العمل على تخفيض معدل البطالة.

جدول رقم20: الميزان التجاري الجزائري في الفترة 2010-2012

الوحدة (مليار دولار)

السنة / المؤشر	2010	2011	2012
الميزان التجاري	**18.20**	**25.96**	**20.17**
الصادرات	57.09	72.66	71.74
المحروقات	56.12	71.44	70.58
صادرات اخرى	0.97	1.22	1.15
الواردات	38.89-	44.19-	51.57-

المصدر : بنك الجزائر، التقرير الفصلي لسنة 2013، ص 15

نلاحظ من خلال الجدول ان الجزائر لا تزال عاجزة عن تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات حيث تمثل نسبة ضئيلة من مجموع الصادرات كما ان الواردات سجلت تزادا كبيرا لارتفاع حجم الطلب الكلي الناجم عن تطبيق مخطط الخماسي لتوطيد النمو وعجز القطاع المحلي عن تغطية الطلب الداخلي .

المطلب الرابع : تقييم برامج الانفاق العمومي في الجزائر من 2001-2013

- ✓ إن تقييم فعالية أي سياسة اقتصادية يعتمد أساسا على معرفة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المحددة لها ومن هذا المنطلق فإن تقييمنا لسياسة الإنعاش الاقتصادي سيتم من خلال تحديد مدى نجاحها في رفع معدل النمو الاقتصادي اعتباره هدفا رئيسيا لها.
- ✓ ان الاثر العام لسياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، اذ تبين ان قطاع المحروقات لا زال يمثل احد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام؛ وان النمو خارج المحروقات، وعلى الرغم من معدله الهام نسبيا، بقي هشا، باعتباره منشطا الى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية في مجال البنى التحتية خاصة؛ وان مساهمة قطاع الصناعة الذي يعد الاساس لكل نمو اقتصاد ي حقيقي ودائم في هذا النمو كانت على العموم ضعيفة.

- ✓ إن سياسة الإنعاش تهدف أساسا إلى حفز النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة زمنية محددة ، وبالتالي فهي تعتبر سياسة كينزية وآلية تأثيرها على النمو الاقتصادي تتم كما يلي :إن رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي مع العلم أن تحقق هذه العلاقة يتطلب مرونة العرض الكلي وتجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي ، وعليه فانه يمكن القول ان الشرط الاول والرئيسي في نجاح تطبيق سياسة دعم الطلب الكلي التوسعية في الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري غير متوفر بشكل كبير، اذ ان جهاز الانتاج لم يستطع الاستجابة لتلك الزيا دة في الطلب المباشرة وغير المباشرة المتولدة عن البرنامجين ولا شك في انه لن يستطيع مواكبة الزيادة في الطلب المباشرة وغير المباشرة التي سيولدها البرنامج الخماسي الجاري (2010-2014) حيث ان النسبة الاكبر في الواردات خلال الفترة (2001-2009) سجلت على مستوى السلع نصف المصنعة التي تزايدت من 1.4 مليار د ولار سنة 2001 الى 9.5 مليار دولار سنة 2009 ، اضافة للتجهيزات الصناعية التي تزايدت خلال نفس الفترة من 3.2 مليار دولار الى 14.3 مليار دولار، و المزاد الغذائية من 2.3 مليار دولار الى 7.3 مليار دولار وهذا ما يؤكد ان مشكل الاقتصاد الجزائري هو مشكل ضعف جانب العرض اي الجهاز الانتاجي وليس مشكل ضعف في جانب الطلب.
- ✓ هشاشة نظام الاستثمارات العامة في الجزائر و الذي يتميز ب[1]:
  - سوء اختيار المشاريع
  - ارتفاع تكاليف المشاريع
  - ضعف الدراسات التقنية للمشروعات
  - ضعف الأطر الرقابية، المؤسساتية و التنظيمية
  - التفاوت في تغطية مناطق و جهات الوطن
  - غياب التنسيق بين المصالح و الجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع بسبب تعدد المسؤولين على تنفيذها
  - الاستناد الى طريقة تنفيذ المشاريع " مشروع بمشروع " و التي تؤدي في الغالب الى سوء التسيير و تبذير الموارد.
- ✓ كما ان استهداف التاثير الإيجابي لاي سياسة اقتصادية كان يتطلب بالأساس وضع اهداف معينة و استراتيجيات محددة المعالم و الأسس وفق أولويات قطاعية معينة يمليها الوضع الاقتصادي الراهن ، لكن تطبيق برامج الانفاق العام في الجزائر شهد استهداف اهداف متعددة

[1] بودخدخ كريم، مرجع سابق ،ص 226

بشكل اثر على تخصيص و توزيع الموارد ، ومن ثم فعاليتها في تحقيق ماهو مطلوب ، اذ ان غياب استراتيجية واضحة و كذا غياب أجهزة مؤهلة لوضع الدراسات التقنية و في تنفيذ و مراقبة المشاريع أدى الى ضعف فعالية هذه البرامج على النشاط الاقتصادي وطغى عليها سوء التسيير وهدر الأموال العامة.

- ✓ ان قلة الوعي المصرفي لدى الافراد و غياب سوق مالي نشط يؤدي الى توجيه دخول الافرادكلها للاستهلاك و ليس الى استثمارها في السوق المالي على شكل أوراق مالية ، كما ان تمويل الانفاق العام كان عن طريق تراكم الادخار الوطني و ليس عن طريق الاقتراض .
- ✓ أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي و بالتالي يتبيّن لنا أهمية و ضرورة فتح المجال للشراكة وتخصيص الأموال اللازمة لتطوير وتأهيل الاقتصاد وجعله قادرا على المنافسة، بدلا من ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية ليست منتجة أو في تمويل صناعات منكوبة،كما ان قطاع الفلاحة في الجزائر متخلف هو يتسم بضعف هياكل تنظيمه وتسييره كما يتأثر بصورة مباشرة بالتقلبات في المناخ، إضافة الى أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بالظرف البترولي العالمي ، الذي لا تسيطر الجزائر على آلياته (عمليات البيع ، تحديد الأسعار)... ، و بذلك يظل النمو الاقتصادي تابعا للظروف والتقلبات السائدة على مستوى الأسواق الدولية.
- ✓ ضعف التخطيط والاستشراف وحالة التخبط الاقتصاد ي في القرارات، وهو ما يضع الجزائر في مازق التاثر سريعا باي هزات في الاسواق الدولية وغارقة في مستنقع النفط وتحت رحمة بورصات القمح والحليب والسكر في العالم .ويمثل هذا، اكبر تهديد للامن والسلم الاجتماعي للجزائر، ويبرز ايضا حاجة الجزائر الى اعاد ة النظر في سياستها الاقتصادية[1].

- ✓ واجهت البرامج الاستثمارية الحكومية ، باعتبار الجزائر دولة نامية بيروقراطية إدارية كانت آثارها واضحة في تأخر الانجاز أي عدم وجود الكفاءة في انجاز تلك البرامج .و الذي كان كنتيجة لضعف التخطيط وغياب الدراسة الاقتصادية الحقيقية ، ونقص المدة الممنوحة لهاته الاستثمارات و الاستعجال في التنفيذ ،بالإضافة إلى التداخل في المسؤوليات بين عدة سلطات ، كما ورد في تقرير البنك العالمي السابق الذكر حيث أصبحت المشاريع تكلف أكثر مما كان مخططا لها. و انتقد هذا التقرير التسيير الميزاني (Gestion budgétaire)و المصنف في وضعية سيئة من حيث اعتماد المعايير الدولية[2].

[1] محمد كريم قروف، مرجع سابق ، ص 25.

[2] طالبي صلاح الدين، محاولة تقييم برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في ضوء المقاربة الكينزية 2000-2010، أبحاث مؤتمر دولي، جامعة سطيف، ص9.

- ✓ بالرغم من الاثار الإيجابية لبرامج التنمية الثلاث التي عملت على تحسن مؤشرات التنمية في الجزائر كانخفاض معدلات البطالة ، وانخفاض نسب الامية بازدياد معدلات الالتحاق بالمدارس و تحسن الخدمات الصحية و الخدمات العامة الا ان ذلك لا يعكس كل الواقع فالبرغم من انخفاض معدلات البطالة ما دون 10 % في السنوات الأخيرة الا انه لا زات شريحة واسعة وسط الشباب تعاني من البطالة ، وذلك لان الوظائف المستحدثة ليست دائمة فهناك مناصب شغ مؤقتة و أخرى لا تعد مناصب شغل تم حسابها في معدل البطالة ، كما ان المجتنع الجزائري لا يزال يعاني من الفقر و نقص الخدمات الصحية خاصة بالمناطق الريفية .كل هذا و بالرغم من الأموال الضخمة التي صخرت من اجل النهوض بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية الا ان النتائج المسجلة كانت دون المستوى المطلوب، ترجع بالأساس الى انتشار الفساد و سوء التسيير كما تم التطرق اليه سابقا ما يعد هدرا للاموال العامة،حيث عرفت الجزائر خلال الفترة 2001-2013 قضايا فساد من الحجم الثقيل كقضية خليفة بنك ، و قضية قطاع السكن ، وقضية المحروقات و الاشغال العمومية وغيرها. إضافة الى عدم اعتماد الجزائر على الاستراتيجيات الحديثة للحد من الفقر ، من خلال فتح افق المشاركة للافراد في السياسات العامة ، بالإضافة الى الدور المحدود لمنظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص .

و تجدر الإشارة كذلك ان ارتفاع الانفاق العام في الجزائر منذ سنة 2000 الى يومنا هذا، جعل الموازنة العامة للدولة تسجل عجزا في اغلب سنوات هذه الفترة، وقد شمل هذا الارتفاع كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز ، فارتفاع نفقات التسيير كان سببه الأول الزيادة في قيمة التحويلات الجارية و المتمثلة أساسا في الإعانات الاجتماعية و التحويلات الى الاسر نقدا وعينا للتخفيف من الأعباء المالية المتعلقة بمخاطر اجتماعية معينة كا لمرض و الحوادث وغيرها .... و السبب الثاني يعود الى الارتفاع في الأجور ، اما بسبب زيادة مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الحكومي ، او تعديل شبكة الأجور[1].اما نفقات التجهيز فكان سببها الرئيسي انتهاج الجزائر للبرامج التنموية التي رصدت لها أموال ضخمة ابتداءا من سنة 2001 ، و يمول العجز الموازني عن طريق صندوق ضبط الموارد الذي تم انشاءه سنة 2000 نتيجة لليسر المالي الذي عرفته الجزائر منذ تلك السنة ، ولقد عرف هذا الصندوق اعلى نسبة تراجع منذ انشاءه خلال سنة 2000 لتسديد عجز الميزانية ، وهذا نتيجة للتوسع في الانفاق العمومي و تمويل البرنامج الخماسي ، إضافة الى الانخفاض التي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية .

[1] شعبان فرج،مرجع سابق،ص376.

خاتمة الفصل

لقد راينا من خلال هذا الفصل برامج الإنعاش الاقتصادي الثلاث التي طبقتها الحكومة الجزائرية منذ سنة 2001 و المتمثلة في كل من البرنامج الثلاثي لدعم الإنعاش، المخطط الخماسي الأول لدعم النمو و المخطط الخماسي الثاني لتوطيد النمو كانت تهدف الحكومة من خلالها الى انعاش الاقتصاد الوطني من خلال الرفع من معدلات النمو الاقتصادي حيث جاء كل برنامج من اجل تغطية نقائص البرنامج السابق و مواصلة وتيرة الاداء الاقتصادي وذلك باستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد ازدياد مداخيلها من المحروقات.

فبالنظر الى الوضعية الى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ هذه المخططات ، فانه يمكن القول بان هذه المخططات ساهمت في إعادة انعاش النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الوطني، لكن ومن خلال تامل معدلات النمو القطاعية خلال فترة تطبيق البرامج ، يبرز لنا مدى هشاشة القطاع الصناعي و الذي من المفروض يجب ان يكون ركيزة النشاط الاقتصادي، حيث كان الاستراد هو الحل في تغطية الطلب التي اتاحته السوق المحلية ، ما يعد فشلا لسياسة الانفاق العام التوسعية المطبقة بحكم انها عجزت عن تنشيط الجهاز الإنتاجي المحلي. فبغض النظر عن التطور الإيجابي الذي عرفه قطاع البناء و الاشغال العمومية ، فان باقي القطاعات كانت دون المستوى المطلوب .

الخاتمة :

يشكل الإنفاق الحكومي أداة هامة من أدوات السياسة المالية لما له من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، والجزائر من بين الدول التي اتخذت بسياسة الإنفاق العام من اجل تحقيق النمو الاقتصادي والذي يمثل هدف كل سياسة اقتصادية، بحكم انه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي ومن ثم فهو يشير على العموم إلى جملة من المؤشرات التي تنعكس من خلاله، كونه مكونا هاما للطلب الكلي و الذي على أساسه يحفز العرض الكلي وفقا لآلية المضاعف حسب المقاربة الكينزية.

وبعد تقديمنا لدراستنا التي تعرضنا من خلالها الى سياسة الانفاق الحكومي في الجزائر و اثرها على النمو الاقتصادي ، توصلنا الى مجموعة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للدراسة و منها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص برامج الانفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة 2001-2013 ، والتي كانت الجزائر تهدف من خلاله تدعيم ومواصلة سياسة الاصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ بداية التسعينات حيث قامت الجزائر وبالاستفادة من ايرادات المحروقات(التي عرفت ارتفاعا سنة 1999) بإطلاق ثلاث برامج ضخمة رصدت لها ميزانية اجمالية تقدر ب 444.9 مليار دولار، و فيما يلي اهم النتائج التي توصلنا اليها من خلال هذه الدراسة:

1- النتائج النظرية:

- يعتبر النمو الاقتصادي مسعى أي سياسة اقتصادية و تختلف الاليات و الأدوات من اجل تحقيق ذلك سواءا عن طريق السياسة النقدية وادواتها او من خلال السياسة المالية وما يندرج ضمنها.
- تعتبر النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على احسن وجه من اجل تحقيق أهدافها، ومن خلالها يتم التاثير على متغيرات النشاط الاقتصادي .
- ان تطور دور الدولة قي الاقتصاد يؤدي بالضرورة الى زيادة حجم الانفاق العام، حيث تعتبر ظاهرة ازدياد النفقات العامة تعتبر احدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول النامية و المتقدمة على حد سواء ، وان كانت هذه الزيادة تختلف من بلد الى اخر وتعود أسبابها الى أسباب حقيقية و أخرى ظاهرية.
- للإنفاق الحكومي العديد من الاثار الاقتصادية منها ما هو مباشر من خلال تاثيره على الانتاج و الأسعار و الاستهلاك و الادخار و منها ما هو غير مباشر من خلال كل من الية المضاعف و المعجل.
- يعتبر ترشيد الانفاق العام السبيل للخروج من مشكلة الندرة وشح مصادر التمويل من خلال الفعالية في تخصيص الموارد، والكفاءة في استخدامها ما يعظم رفاهية المجتمع ، وتجنب الاسراف و التبذير وضرورة الاخذ بعين الاعتبار تحقيق اهداف كل عملية انفاق ، كما يؤثر

الفساد على فعالية الانفاق العام في تحقيق أهدافه حيث يؤدي الى هدر الأموال العامة و استنزافها.

2- النتائج التطبيقية:

في اطار الجانب التطبيقي و ما يتعلق ببرامج الانفاق العمومي الثلاث التي شرعت الجزائر في تنفيذها منذ سنة 2001 ، تم التوصل الى جملة من النتائج و الاستنتاجات تمثلت في:

- ❖ كان الهدف من اطلاق هذه المشاريع الضخمة هو ضمان تحقيق نمو اقتصادي مستديم يأخذ في طياته ابعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الى جانب تحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية بالشكل الذي يسمح بالانتقال بإقتصادنا الوطني من اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع واحد فقط هو قطاع المحروقات الى اقتصاد متنوع: اقتصاد انتاج زراعي وصناعي وخدماتي وسياحي.....الخ.
- ❖ لقد ساهمت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة 2001-2013 في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي ، مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذا البرنامج ، في حين انه و مقارنة بما تم انفاقه من موارد مالية فان اثرها على النمو الاقتصادي يعتبر جد محدود.
- ❖ التاثير الإيجابي لهذه المخططات على كل من قطاع البناء و الاشغال العمومية و قطاع الخدمات نظرا للمخصصات الكبيرة التي تم رصدها لهذين القطاعين .
- ❖ ان النتائج المحصل عليها من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي تعد محدودة اذا ما قارناها بالاموال المخصصة لتمويلها ويرجع ذلك الى ضعف مرونة الجهاز الانتاجي مع التغيرات في الطلب الكلي المتزايد الناجم عن توسع الدولة في نفقاتها الامر الذي تسبب في زيادة فاتورة الاستيراد لتلبية هذا الطلب
- ❖ ان النتائج الاقتصادية المتواضعة نسبيا للاقتصاد الجزائري والمحققة بفترة الدراسة(2001-2013) ، مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة، تُمكن من القول بان السياسة الاقتصادية التوسعية في الجزائر والمعتمدة في تنفيذها على زيا دة الإنفاق العام، تواجه مشكلة نقص في الفعالية، باعتبار ان احد الاهداف الاساسية المتوخاة منذ انتهاج هذه السياسة، وهو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر، بحيث يكون له اثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة للبلاد ، ويسمح بتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للخارج، لا يزال بعيد المنال .

- غياب الرشادة في الإنفاق العام إضافة إلى مشكلة الفساد ، جعل البرامج الاقتصادية تتجاوز التكاليف المخصص لها في الميزانية ، وهذا بسبب غياب الدراسات التقنية و سوء اختيار نوعية المشاريع.

بعد تقديمنا للنتائج النظرية و التطبيقية سوف يتم الآن اختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا للإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية :

- **اختبار الفرضيات :**

- يساهم الانفاق الحكومي بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق الية الطلب الفعال حيث ان زيادة الانفاق الحكومي في شكل نفقات استهلاكية او نفقات استثمارية يؤدي الى توليد دخول جديدة داخل الاقتصاد المحلي يتولد عنها زيادة في الطلب الكلي تسمح بزيادة مقابلة في جانب العرض عن طريق تحفيز الجهاز الإنتاجي ، فعلاقة الانفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي هي علاقة إيجابية لكن غير مباشرة .
- لقد كان للبرامج الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013 دورا هاما في معالجة المشاكل الاقتصادية التي عرفتها الجزائر قبل هذه الفترة حيث انخفض معدل البطالة في ضل هذه البرامج من سنة الى دون 10% سنة ، (رغم انها ظرفية) لكن تاثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر يعتبر ضعيف جدا نظرا لكون القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي خاصة المحروقات ، الفلاحة و الصناعة تتاثر بالعوامل الخارجية ، مما ينفي وجود مضاعف الانفاق في حالة هذه القطاعات الحساسة ، بينما يظهر المجهود الانفاقي للدولة و يظهر مضاعف الانفاق فقط على قطاع الاشغال العمومية و الخدمات.

- **التوصيات:**

بعد النقائص و الاختلالات المسجلة من خلال برامج الانفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة 2001-2013 نقترح في هذا الاطار جملة التوصيات و الاقتراحات في سبيل تفعيل اثر برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي كما يلي:

- العمل وفق استراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة تعمل خاصة على ازالة مختلف الاختلالات، والقضاء على كل العراقيل التي تحول د ون رد الاعتبار لجهاز الانتاج الوطني، وتعبئة كل قدراته، وتمكينه من استغلال المزايا النسبية المتاحة، ليكون اكثر فعالية وتنافسية.
- الاخذ بترشيد الانفاق العام لما له من مزايا في توجيه الثروات العامة توجيها سليما و يكون هذا عن طريق تحليل التكاليف و الإيرادات في انجاز المشروعات ، و التنسيق بين مختلف الهيئات و المصالح المكلفة بالإقرار و التنفيذ ، و تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات، او من خلال الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في مجال إدارة المال العام بما يحقق اهم الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية.
- توجيه النفقات العامة نحو الاستثمارات المنتجة للثروة و يد عاملة كثيفة، و الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، التي تعتبر شريان الاقتصاد و التي تمثل نواة للجهاز

الإنتاجي المحلي ، ودعم و تشجيع القطاع الخاص حيث يلعب الدور الحاسم في تنشيط الاقتصاد الوطني في ظل اقتصاد السوق ،عن طريق تمكينهم من الاستفادة من الظروف الإيجابية للسوق المحلية من خلال الاستجابة لتزايد الطلب على السلع الاستهلاكية او حتى السلع الصناعية بدلا من التوجه إلى الاستيراد لتغطية ذلك الطلب.

- تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة و المؤسسات الرقابية من اجل تجنب ظاهرة الاختلاس و استنزاف الثروات العامة .

آفاق الدراسة:

انطلاقا مما ذكر سابقا من نتائج كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ومخطط دعم النمو ، و مخطط توطيد النمو الاقتصادي الجاري تنفيذه ، وكذا النتائج و التوصيات و الاقتراحات التي تصب في اطار معالجة النقائص و الاختلالات التي عرفها البرنامجين الأولين ، و الاختلالات التي يعرفها البرنامج الخماسي الجاري التنفيد و الذي يشرف على الانتهاء ،وباعتبار ان الجزائر بصدد اطلاق برنامج خماسي اخر من اجل اكمال المشاريع العالقة في البرنامج الجاري و بميزانية مضاعفة ،فاننا نقترح بتدارك الأخطاء التي تم الوقوع فيها عن طريق القيام بجملة من الإصلاحات تشمل كافة الميادين (اليات التمويل، إصلاحات إدارية، قوانين الاستثمار...)، وذلك قصد تفعيل اثر التوسع في الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الاهداء

كلمة شكر

قائمة الجداول و الاشكال

ملخص الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة 1

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول السياسة الاقتصادية و النمو الاقتصاد.....6

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية، مفهومها،أهدافها ، تطورها 7

المطلب الاول: مفهوم واهداف السياسة الاقتصادية: 7

المطلب الثاني: أسلوب اعداد السياسة الاقتصادية 9

المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية 10

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي 18

المطلب الأول : مفهوم النمو و التنمية 18

المطلب الثاني : تقدير وقياس النمو الاقتصادي 23

المطلب الثالث : عناصر النمو الاقتصادي.....25

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي.....27

المطلب الأول: نماذج النمو التقليدية.....28

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي في الفكر الحديث.....34

الفصل الثاني: سياسة الانفاق الحكومي، أسس ومفاهيم عامة.....44

المبحث الأول : تطور الانفاق الحكومي عبر الفكر الاقتصادي.....41

المطلب الأول : الإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي. 41

المطلب الثالث: الانفاق الحكومي في الفكر النقدي.....45

المطلب الرابع: الانفاق الحكومي في الفكر الاشتراكي.....46

المطلب الخامس: الانفاق العام في الفكر الاقتصادي الاسلامي 47

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النفقات العامة.....49

المطلب الأول: مفهوم ووظائف النفقة العامة.....49

المطلب الثاني: اقسام النفقات العامة 54

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الانفاق العام واثاره الاقتصادية.....60

المبحث الثالث: ترشيد الانفاق الحكومي.....66

المطلب الأول: مفهوم واهمية ترشيد الانفاق العام: 66

المطلب الثاني: عناصر عملية ترشيد الانفاق الحكومي 68

المطلب الثاني: متطلبات نجاح عملية الترشيد.....70

المطلب الرابع: الفساد و الانفاق الحكومي.....71

الفصل الثالث: دراسة الية تاثير سياسة الانفاق الحكومي في الجزائر على النمو الاقتصادي 75

المبحث الأول: لمحة عامة عن سياسة الإنعاش الاقتصادي: 76

المطلب الأول : مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي: 76

المطلب الثاني: دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي.....77

المطلب الثالث: ظروف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي.....78

المبحث الثاني: تقديم برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر من 2001-2014.....81

المطلب الأول: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: 81

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 87

المطلب الثالث: مخطط توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): 92

المبحث الثالث: تاثير برامج الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي 97

المطلب الأول: اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي.....97

المطلب الثاني: اثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي.....101

المطلب الثالث: اثر البرنامج التكميلي لتوطيد النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي 104

المطلب الرابع : تقييم برامج الانفاق العمومي في الجزائر من 2001-2013 107
خاتمة.....114

فهرس المحتويات